التأمين العربي

مجلة دورية متخصصة تصدر عن الأمانة العامة للإتحاد العام العربي للتأمين
العام الثاني والأربعون - العدد 167 - ديسمبر 2025

التكافل : معوقات نموه في الأسواق العربية ؟

بقلم : الأمين العام

الأخطار الناشئة وتأثيرها على استدامة قطاع التأمين

GAIF.ORG

تأمين تستند عليه

حماية شاملة تدعمك
في كل خطوة

GIG
JORDAN

www.gig.com.jo

بيمه
Beema

شركة الضمان للتأمين الإسلامي
Damaan Islamic Insurance Company

BEEMA

For your peace of mind

Financial Strength
A M BEST
A- Excellent

A-

MOODY'S

A3

beema-online.com

GAIF 35

GENERAL المؤتمر
CONFERENCE العام

King Hussein Bin Talal Convention Centre
Dead Sea - Jordan

4-7 October 2026

BACK TO PRINCIPLES

التأمين العربي

مجلة دورية متخصصة تصدر عن الأمانة العامة للإتحاد العام العربي للتأمين
العام الثاني والأربعون - العدد 167 - ديسمبر 2025

الافتتاحية

التكافل: معوقات نموه في الأسواق العربية؟ 3

مقالات

الفجوة التأمينية في مواجهة الكوارث في العالم العربي،من هشاشة التغطية إلى بدائل التمويل الجماعي 6

التهديد السيبراني: خطر أم محفّز للنمو بالنسبة لشركات التأمين؟ 10

ضمان المسؤولية العشرية في التشريع المغربي تحت مجهر القانون المقارن 12

الأخطار الناشئة

الأخطار الناشئة وتأثيرها على استدامة قطاع التأمين 22

حوار الأستاذ / عبد الرحيم الشافعي 30

حوار الأستاذ / علاء الزهيري 34

حوار المهندس/ ماجد سميرات 36

حوار الأستاذة / إسراء صالح داود 39

حوار الدكتور / علي الوزني 42

حوار الأستاذ / رومل طباجة 44

حوار الأستاذة / وفاء مريواح 46

حوار الأستاذ / جمال صقر 47

حوار الأستاذ / بسام جيلميران 49

الأخبار

رابطة الاكتواريين العرب: البدء في تكوين مجموعة عمل لدراسة اشكاليات جداول الوفيات 52

الاتحاد العام العربي للتأمين: تأمينات الحياة رافعة للإدخار وضرورة استراتيجية لتنمية الاقتصاد العربي 52

اجتماع ثنائي بين المكتبين الليبي والمصري للتأمين الإلزامي في القاهرة لبحث الملفات المشتركة 53

المؤتمر العام للاتحاد العام العربي للتأمين GAIF 35 54

ملتقى التأمين الخليجي للتأمين وإعادة التأمين العشرين 54

ملتقى شرم الشيخ السابع للتأمين وإعادة التأمين 55

إجتماع لجنة تأمينات السيارات والمكاتب العربية الموحدة 55

مؤتمر ومعرض التأمين العالمي Ingate 56

انطلاق فعاليات مؤتمر التأمين الصحي التاسع لعام 2025 56

التكافل: معوقات نموه في الأسواق العربية؟

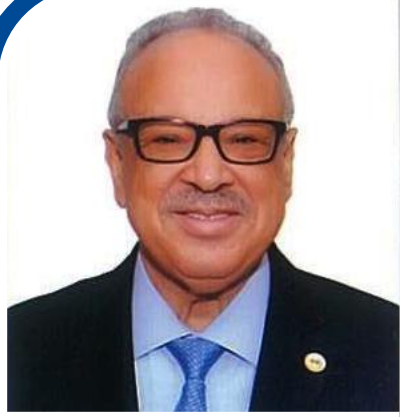

شكيب أبوزيد
الأمين العام

منذ انطلاق الشركة الإسلامية في السودان سنة 1979 وحتى وقت قريب كانت الآمال معلقة على التكافل ليساهم في دفع عجلة التأمين ويجعله في متناول شرائح أوسع من الناس كان يُظن أنها عازفة عن التأمين لأسباب دينية. ولقد تطور التأمين التكافلي على فترات من 1979 حتى 2000 كانت هناك شركات تتبع مجموعة مالية إسلامية (البركة، دار المال الإسلامي...)، تأسست على إثرها العديد من الشركات IAIC في السعودية والإمارات، ITRCO (IIRCO APRIL) وبست ري. وتم تحويل الشركات السودانية إلى شركات تعاونية ومع الممارسات تبلورت النماذج والمفاهيم. لكن الحدث الأهم في هذه الفترة كان تأسيس شركة التكافل الماليزية سنة 1984، تلتها شركات أخرى في التسعينات في الأردن، قطر...

● الفترة ما بعد سنة 2000 كثر الحديث عن التكافل وعن دوره التكميلي لمنظومة الاقتصاد الإسلامي وخاصة دول الخليج وماليزيا، وكثرت المؤتمرات والندوات التي كانت في بدايتها ناجحة جداً (مؤتمرات التكافل في كوالالمبور 2005، 2006، 2007)، ومؤتمر التكافل العالمي WTC في دبي لسنوات عدة منذ 2006 والمؤتمر الدولي للتكافل في لندن...). وكانت التقارير تتنبأ بمستقبل زاهر للتكافل حتى إن تفاؤل البعض كان يجعله يتنبأ بأن التكافل سيتطور بوتيرة أسرع من التأمين التقليدي. وفي هذه الفترة شهدنا في السعودية سنة 2004 إصدار أول قانون للتأمين التعاوني، والذي يشبه الى حد كبير النموذج التكافلي. تطور التأمين التكافلي بشكل ملفت من حيث عدد الشركات في ماليزيا، الكويت، الامارات، تونس، ليبيا، مصر، عُمان، موريتانيا، الجزائر، البحرين.

● الفترة الأخيرة والحالية تأسست خمس شركات تكافلية في المغرب وتم إقرار قانون التكافل؛ لكن في المقابل اندمجت بعض الشركات "نور تكافل، دار التكافل، سوليدرتي - السعودية؛ وبعض الشركات تحولت الى شركات تجارية أو في طور التحول. الفترة الحالية يمكن وصفها بفترة الركود او انقشاع الستار عن الواقع التكافلي وخاصة في بلداننا العربية؛ ولكن ما الذي حدث؟ وما هي أسباب عدم تطور التكافل؟

■ **العقلية السائدة:** الذي ميّز التكافل في ماليزيا هي الإرادة السياسية التي فرضت التكافل، بتوجيهات من الراحل محمد مهاتير/رئيس الوزراء السابق، من جهة، والإيمان العميق والعقلية mindset لدى رؤساء الشركات التكافلية في ماليزيا، الذين كانوا يسعون لتطوير التكافل في ماليزيا ودول جنوب شرق آسيا أولًا، والدول الأخرى العربية وباكستان، من جهة ثانية.

في المقابل ، الشركات العربية لم تستفد من نفس الإرادة السياسية من طرف الجهات الحكومية والجهات الرقابية؛ الفارق الأكبر يكمن في الثقافة السائدة أو mindset الذي يدير الشركات التكافلية في البلدان العربية. أغلب القائمين على الشركات التكافلية لم يكونوا أنفسهم ملمين بفنيات التكافل، ولم يكن العاملون في شركات التكافل حاملين لراية التكافل ومتشبعين بمبادئه ومقاصده وحتى الجهات الرقابية، رغم أن العديد منها سن تشريعات تكافلية لم تواكب التكافل ولم تنظمه بشكل صريح ومستمر.

■ **عدم الالتزام بالضوابط الشرعية** التي تنظم التكافل وأهمها ضرورة توزيع الفائض التأميني على حملة الوثائق. ما عدا بعض الاستثناءات (ADNTC-QIIC...) حيث لم تجتهد الشركات للوفاء بوعدها بتوزيع الفائض التأميني، وهذا جعلها كمثيلاتها التقليدية.

الشركات التكافلية دخلت السوق ونافست على كل الأخطار وبأسعار كانت في بعض الأحيان أقل من أسعار الشركات التجارية، وهذا تسبب ولسنوات في تراكم العجز في صندوق حملة الوثائق، أصبح معه القرض الحسن حلاً سهلًا ولفترة طويلة.

■ **عدم وضوح كيفية التعامل المحاسبي** مع مسألة القرض الحسن من طرف الهيئات المشرفة على المؤسسات الإسلامية (AAOIFI وIFSB)، جعل المشكل يتفاقم خاصة وأن مستويات الوكالة كانت مرتفعة بشكل يجعل الأرباح

Arab Takaful Insurance Market
2022-2024

In USD Million

Country	Number of companies	GWP in US$ Million			Takaful GWP in US$ Million			Takaful contribution %			2023-2024 evolution %
		2022	2023	2024	2022	2023	2024	2022	2023	2024	
Algeria	2	1,141	1,199	1,261	0	2	6	0%	0.13%	0.44%	248.73%
Bahrain	3	743	777	637	214	226	184	28.80%	29.09%	28.89%	-18.58%
Egypt	10	2,204	1,982	1,747	262	260	250	11.89%	13.12%	14.31%	-3.85%
Jordan	2	988	1,041	1,094	123	73	82	12.45%	7.01%	7.50%	12.33%
Kuwait	16	1,858	2,047	2,306	441	N/A	0	23.74%	N/A	0.00%	N/A
Lebanon	1	1,644	866	1,117	21	N/A	N/A	1.28%	N/A	0.00%	N/A
Libya	2	151	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	0.00%	N/A
Morocco*	4	5,216	5,752	5,904	1	7	9	0.02%	0.12%	0.15%	N/A
Oman	2	1,429	1,469	1,316	198	200	238	13.86%	13.61%	18.09%	19.00%
Palestine	3	396	395	364	57	61	55	14.39%	15.44%	N/A	N/A
Qatar	5	4,409	4,122	4,624	416	448	532	9.44%	10.87%	11.51%	18.75%
KSA**	25	14,228	17,456	20,304	14,228	17,456	20,304	100%	100%	100%	16.32%
Sudan	15	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A
Syria	2	27	11	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A
Tunisia	3	1,022	1,124	1,200	58	67	80	6%	6%	7%	6.67%
UAE	8	12,865	14,486	17,729	1,135	1,322	1,493	8.82%	9.13%	8.42%	12.93%
Yemen	2	172.00	239.00	243.00	N/A	N/A	N/A	0.00%	0.00%	0.00%	N/A
Total	105	48,493	52,966	59,846	17,154	20,122	23,233	35.37%	37.99%	38.82%	15.46%

* Takaful activity in Morocco started in 2022 | Bahrain GWP in Sep.2024 | Qatar GWP forecasted | Palestine Takaful GWP in 2024 for 1 co.

** بالنظر إلى القانون السعودي 2004 تعتبر كل منها ا شركات السعودية تعاونية، لكن البعض منها تكافلية (الراجحي)
ملحوظة: تم إدراج العراق في الجدول أعلاه لعدم تطبيقها نظام التأمين التكافلي حتى الآن

Arab GWP market	60,165
Takaful market share	38.61%
GCC Takaful market share	37.81%
Malaysia's takaful market	4,257,368
Worldwide Takaful market	32,850,000
Malaysia takaful share	12.96%
Arab takful share	0.07%

تذهب للمساهمين في الوقت الذي تعاني فيه صناديق حملة الوثائق من العجز المزمن. هذا دفع المُشرع المغربي لوضع سقف للوكالة لا يتجاوز 25 % وأقل بكثير للتكافل العائلي.

■ **دور هيئات الرقابة الشرعية:** كون أن لكل شركة هيئة شرعية – ما عدا المغرب الذي أقر هيئة شرعية عليا ومستقلة -- لم يكن ليساهم في توحيد الرؤى والفتاوي الشرعية في مجال التكافل، وهذا أثر بشكل سلبي على النماذج التكافلية التي لم تخضع لعملية التحديث على ضوء التجارب المختلفة. ظل نموذج الوكالة في الاكتتاب والمضاربة في الاستثمار هو السائد وخاصة في الدول العربية. فقط في باكستان وجنوب إفريقيا تم العمل بنموذج الوقف.

■ **ضعف التجمعات التكافلية** بالمقارنة مع جمعيات واتحادات شركات التأمين.

رغم المحاولات التي قامت بها مجموعة التكافل الدولية GTG واتحاد الشركات التكافلية والإسلامية، فإذا استثنينا جمعية التكافل الماليزية، ليس هناك تأثير يذكر لجمعيات التكافل على تطور الصناعة.

في الأخير هل هناك أمل في تطور التكافل بشكل أفضل؟

دأبنا في الا تحاد العربي على ترديد شعار "متفائلون دومًا"، لكن تفاؤلنا يجب أن يكون واقعياً ويترجم على أرض الواقع أفعالاً وقرارات تخدم صناعة التكافل. على مراقبي التأمين أن يفعلوا كل ما من شأنه أن يساهم في دعم صناعة التكافل وخاصة في مجال تجديد النماذج والقوانين المعمول بها حاليًا وتشجيع الشركات على تكوين قيادات تؤمن وتعمل لصالح التكافل.

على شركات التكافل والقائمين عليها أن يلتزموا بالضوابط الشرعية ومبادئ التكافل وأهمها توزيع الفائض التأميني؛ لكن الأهم هو إرساء ثقافة تأمينية داخل الشركات وتكوين كل العاملين حتى يكونوا على دراية واقتناع بأهمية التكافل وفنياته، بشكل يمكنهم من نشر المعلومات الصحيحة عن التكافل.

بدون العمل الجماعي والتعاون ما بين الشركات على الصعيدين المحلي والعربي، لا يمكن للتكافل أن يخرج من فترة الركود؛ ولأن تقدم صناعة التأمين بشقيها التقليدي والتجاري موكول لنا ولإرادتنا، فنحن مطالبون اليوم بالعمل على إعادة النظر في ممارستنا ونماذج العمل في الشركات التكافلية.

الفجوة التأمينية في مواجهة الكوارث في العالم العربي،من هشاشة التغطية إلى بدائل التمويل الجماعي

سمير عبد الأحد
مستشار تأميني

رغم ان الكوارث الطبيعية تصنف ضمن " المخاطر النادرة" من حيث الحدوث ، فان أثارها تطال مختلف القطاعات ، وذات كلف باهظة على الاقتصادات والمجتمعات وشركات التامين على حد سواء ،وخلال السنوات الأخيرة ،كشفت أحداث مثل فيضانات الإمارات في 2024، وإعصار "تيج" في سلطنة عمان ،والزلازل المتكررة على امتداد الفالق السوري الأفريقي ،هشاشة البنية التأمينية أمام المخاطر الكارثية.

بالرغم من ذلك لا تزال التغطيات التأمينية المتاحة لمخاطر الكوارث محدودة في العديد من الدول العربية، حيث قدّرت شركة Swiss Re أن المنطقة سجّلت أدنى نسب التأمين على الكوارث في العالم، بنسبة لم تتجاوز 3.8٪ من إجمالي الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الكوارث الطبيعية.

وتعزى هذه الفجوة التأمينية الواسعة إلى مجموعة من العوامل، من أبرزها: ضعف القدرات الوطنية على تقييم المخاطر، وندرة البيانات الجغرافية الدقيقة، وغياب التشريعات التي تلزم بالتأمين على بعض أنواع المخاطر، إلى جانب ضعف الثقافة التأمينية، وانخفاض نسب الاحتفاظ لدى شركات التأمين، واعتمادها المفرط في الحماية على شركات إعادة التأمين.

وتمثل هذه العوامل مجتمعةً تحديًا جوهريًا يعيق بناء منظومة فعالة للحماية المالية في حال وقوع الكوارث في العالم العربي.غير أن الإشكالية لا تقتصر على ضعف الحماية المالية، بل تمتد إلى طبيعة نماذج نقل مخاطر الكوارث المعتمدة حاليًا، والتي ترتكز في معظمها على اتفاقيات فردية بين شركات التأمين ومعيدي التأمين. هذا النمط المجزأ من التعاقدات يضعف من قدرة الشركات، لا سيما الصغيرة والمتوسطة، على التفاوض بشروط عادلة، خاصة في ظل الارتفاع المستمر في أسعار إعادة التأمين عقب الكوارث الكبرى.

ان هذه الحالة تشكل تراجعًا مقلقًا في مستويات الحماية التأمينية للمؤمن لهم من الكوارث الطبيعية، وكذلك في كفاءة برامج إعادة التأمين القائمة. ففي العديد من الأسواق العربية، لا تتجاوز التغطيات التأمينية حدودًا منخفضة (Event Limits)، خصوصًا في الأسواق ذات التعرض المناخي العالي أو تلك التي تعاني من شح في البيانات الاكتوارية. وتمثل هذه المعضلة فجوة ثانية عميقة تعاني منها شركات التأمين في المنطقة العربية، إلى جانب فجوة التغطية المباشرة.

وفي ظل غياب منظومة جماعية فاعلة للحماية من الكوارث، سواء عبر الدعم الحكومي أو من خلال أدوات مالية متخصصة كالسندات وضعف قدرة شركات التامين، تبقى الأسواق العربية مكشوفة أمام المخاطر، رغم أن احتمالية وقوع الكوارث فيها قد تكون أقل مقارنة بمنطقة الكاريبي أو تركيا. غير أن الأثر المحتمل لهذه الكوارث على الاقتصادات الوطنية وشركات التأمين قد يكون بالغ الخطورة وذلك نتيجة محدودية آليات التمويل الفوري، وغياب الأدوات التصحيحية التي تعتمدها دول أخرى واجهت كوارث مماثلة، مثل الكاريبي ،فرنسا ،انكلترا ،تركيا، والمغرب.

وتُبرز المقارنة أدناه مؤشرات تقريبية حول معدلات تحقق الأخطار الطبيعية سنويًا في بعض الدول العربية، مقارنةً بدول الكاريبي وتركيا. وهي تسلط الضوء على درجة تعرض هذه الدول لمخاطر الكوارث، وتشكل مؤشرًا مهمًا لقياس مستوى التهديد الفعلي الذي قد يواجهه كل بلد عربي .

مقارنة احتمالات تحقق الكوارث الطبيعية بين بعض الدول العربية ومجموعة الكاريبي وتركيا **

الدولة / الإقليم	فترة التكرار التقديرية	نسبة احتمال تحقق السنوي (AEP)	ملاحظات
الكاريبي(CCRIF)	1 في200 سنة	0.50%	نموذج تمويل جماعي ناجح
تركيا	1 في75–100 سنة	1.00% – 1.33%	نموذج تأمين إلزامي مدعوم حكوميًا
الإمارات	1 في200 سنة	0.50%	سيول شديدة مثل2024
سلطنة عمان	1 في100 سنة	1.00%	أعاصير موسمية تهدد المناطق الساحلية
السعودية	1 في 50 سنة	2.00%	السيول الحضرية أبرز المخاطر
العراق	1 في250 سنة	0.40%	تهديد انهيار سد الموصل
البحرين	1 في500 سنة	0.20%	مخاطر مناخية بحرية محدودة
المغرب	1 في100–150 سنة	0.67% – 1.00%	زلازل وفيضانات موسمية

اين تكمن الإشكالية في المنطقة العربية؟

لا ينبغي حصر مقاربة مخاطر الكوارث الطبيعية في المنطقة العربية في مجرد تقدير احتمالات التكرار، بل يتعين التركيز على القدرة المؤسسية والمجتمعية على الصمود عند تحقق الخطر. فعند وقوع الكارثة، تواجه شركات التأمين والمؤمّن لهم معضلتين مترابطتين:

أولاً: القدرة الذاتية لمواجهة الكوارث الكبرى

بطبيعتها، تتجاوز الكوارث الطبيعية–كالأعاصير والزلازل والفيضانات واسعة النطاق– القدرة الذاتية لشركات التأمين، سواء من حيث حجم الخسائر أو تراكم المطالبات. إذ غالبًا ما تتجاوز المطالبات الناتجة عن كارثة كبرى إجمالي رأس المال والاحتياطي المتاح، مما يؤدي إلى تهديد مباشر لحقوق المؤمّن لهم ويتركهم في مواجهة مصير مالي مجهول، خاصة في ظل غياب آليات حماية جماعية أو سيادية.

ثانيًا: قيود إعادة التأمين وهيمنة شرط "الحد الأقصى للحدث" (Event Limit)

على الرغم من إدراك الشركات لحاجتها الماسة إلى الحماية من خلال اتفاقيات إعادة التأمين، فإنها تصطدم بقيود صارمة يفرضها معيدو التأمين، أبرزها شرط "الحد الأقصى للحدث". هذا الشرط يحدد سقف التزام المعيد في حال وقوع كارثة طبيعية او حدث كبير ،يؤثر على اتفاقيات المشاركة أو فائض الخسارة والتي تحمي المتلكات ،مما يترك الشركات مكشوفة أمام خسائر تتجاوز هذا السقف، ويهدد ملاءتها المالية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

لماذا يفرض معيدو التأمين شرط "Event Limit"؟

1. **التحكم في التراكم الكارثي عبر المحافظ الدولية** معيدو التأمين يديرون محافظًا عبر قارات وأسواق متعددة، ويخشون من تعرضهم لخسائر مترابطة عند وقوع كارثة كبرى في أكثر من سوق، لذلك يلجأون إلى تقنيات الحد من التعرض مثل Event Limit.

2. **الحد من تعرض رأس المال** في اتفاقيات المشاركة، التي تنقل نسبة مئوية من الأخطار الكارثية، يحرص معيدو التأمين على تحديد التزاماتهم ضمن حدود محسوبة تجنبًا لتحمل خسائر غير متوقعة.

3. **نقص النماذج المحلية للمخاطر في الأسواق العربية** غياب نماذج اكتوارية دقيقة لتقدير الكوارث في عدد من الدول العربية، يدفع المعيدين إلى استخدام أدوات تحفظية، أبرزها تحديد سقف الخسارة المغطاة.

4. **ضعف الرقابة والحوكمة** بعض الأسواق تعاني من نقص في الشفافية والإفصاح، بالإضافة إلى غياب أدوات فعالة لرصد التراكمات وتقييم المخاطر، مما يجعل المعيدين أكثر تحفظًا ويدفعهم إلى تقييد التغطية بشروط حازمة.

هدف هذه الورقة

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على الفجوة التأمينية المتنامية في مواجهة مخاطر الكوارث الطبيعية في الأسواق العربية، نتيجة محدودية الحماية المتاحة وعدم قدرة شركات التامين على توفير الطاقة الاستيعابية اللازمة لمجابهة هذا النوع من الاخطار.

كما تبرز الورقة الحاجة إلى معالجة غياب التأمين المباشر ضد الكوارث، سواء عبر تدخل حكومي أو من خلال قيام القطاع العام بالتدخل ومساعدة شركات التامين وتحفيزها لاستنباط بدائل أخرى لتوفير هذه الحماية. وفي هذا الإطار، تشكّل مبادرة الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين والتي تم عرضها على مجموعات التامين العربية قبل حوالي عامين، خطوة أولى لتحفيز حوار جاد حول هذا التحدي، واستكشاف حلول جماعية مستدامة.

وفي ظل هذا الواقع، تجد شركات التأمين العربية والحكومات العربية التي يفترض تدخلها من خلال التشريعات المناسبة لتنظيم هذه التحديات ،نفسها أمام ثلاثة خيارات رئيسية لسد فجوة الحماية الكارثية:

1- اللجوء إلى الأدوات المالية البديلة- سندات الكوارث (Cat Bonds)

تمثل سندات الكوارث أحد أبرز أدوات نقل الخطر إلى الأسواق المالية، لكنها تبقى خيارًا مكلفًا ومعقدًا، خاصة في الأسواق الناشئة. إذ تشير التقديرات السوقية إلى أن العائد السنوي المطلوب من المستثمرين يتراوح بين 6% و12%، وقد يصل إلى 15% في البيئات التي تفتقر إلى بيانات دقيقة أو تنطوي على مخاطر غير نمطية. هذا فضلًا عن تكاليف النمذجة، والتأسيس، والمتطلبات القانونية، مما يجعل هذا الخيار غير عملي ومكلف لمعظم شركات التأمين العربية، سواء بشكل فردي أو جماعي.

تقييم نقاط الضعف والقوة

نقاط الضعف	نقاط القوة
تكلفة مرتفعة	تنويع مصادر الحماية
تعقيد قانوني وفني	سرعة دفع التعويضات
نقص البيانات المحلية	جذب مستثمرين دوليين
الحد الأدنى للإصدار لا يقل عن 100 مليون دولار	تعزيز الملاءة المالية
مخاطر عدم التفعيل إذا لم تتحقق شروط المؤشر	

2-تاسيس صندوق عربي لاخطار الكوارث

يستند مقترح تأسيس صندوق إقليمي للحماية من الكوارث إلى مبدأ تجميع القدرات التأمينية لشركات التأمين الوطنية في الدول العربية الأعضاء في الاتحاد العام العربي للتأمين، ويُعد من بين البدائل الواقعية لمعالجة الفجوة التأمينية المتزايدة في المنطقة. ويهدف هذا الصندوق، بوصفه كيانًا مستقلاً غير ربحي، إلى تقييم المخاطر الكارثية من خلال النمذجة، وتطوير خرائط الكوارث، وتسعير الأخطار، وتوفير التغطية التأمينية لشركات التأمين المنضوية تحت مظلته، بما يُسهم في بناء منظومة متكاملة تعتمد على احتياطيات مالية متوازنة تضمن استمرارية الحماية التأمينية.

وتكمن جاذبية هذا النموذج في إمكانية تطبيقه بشكل أكثر سلاسة على مستوى الدولة الواحدة، بفضل البيئة التنظيمية الموحدة، وسوق التأمين المتجانس، فضلاً عن وجود جهة حكومية مركزية يمكن أن تتولى قيادة مثل هذه المبادرات، كما يتجلى في التجارب الناجحة مثل "Flood Re" في المملكة المتحدة و"CCR" في فرنسا.

لكن عند توسيع نطاق الفكرة لتشمل إطارًا عربيًا مشتركًا متعدد الدول، تظهر على السطح تحديات مركبة لا يمكن تجاهلها، ومن أبرزها:

- تفاوت حدة المخاطر الطبيعية بين الدول؛ فبينما تمثل الزلازل خطراً رئيسياً في دول مثل المغرب وسوريا، تتركز الأخطار في دول أخرى حول الفيضانات والسيول كما هو الحال في السودان ومصر، ما يصعب صياغة نموذج موحد للتغطية.

- اختلاف كبير في حجم الأسواق التأمينية؛ حيث تتفاوت الأقساط المكتتبة (GWP) من سوق إلى آخر بشكل جوهري، مما يُعقّد مسألة تحديد الالتزامات العادلة بين الدول والشركات الأعضاء.

- تباين في الأطر الرقابية والتنظيمية؛ إذ توجد دول ذات منظومات إشرافية متقدمة وشفافة، في مقابل أسواق تحتاج إلى تطوير تشريعي ورقابي لتعزيز قدرتها على الانخراط في مثل هذا التجمع.

- تفاوت في نضج القطاع التأميني؛ فبينما قطعت بعض الأسواق شوطاً في تطوير منتجات متخصصة وتوسيع قاعدة إعادة التأمين، لا تزال أسواق أخرى متركزة حول التأمينات الإلزامية والأساسية فقط.

- غياب مرجعية سيادية عربية مشتركة؛ وعلى خلاف التجمعات الأوروبية التي تستند إلى كيانات مركزية ذات طابع سياسي واقتصادي موحد، تفتقر الدول العربية إلى جهة إقليمية لديها صلاحيات مالية أو ضمانية قادرة على توفير دعم سيادي جماعي للصندوق، وهو عنصر ضروري لبناء الثقة لدى الشركات المسندة وجهاتها الرقابية.

ومن هذا المنطلق، فإن نجاح هذا النموذج المشترك يتطلب ترسيخ قناعة جماعيةلدى الدول الأعضاء بأن المجمع ،يمثل أداة استراتيجية تخدم المصلحة المشتركة للجميع، خاصة في ظل محدودية البدائل المتاحة أمام الأسواق المحلية. ويتطلب ذلك تحقيق عدد من الشروط الأساسية:

أولاً، ضرورة تقديم أسعار تأمين تنافسية ومعقولة تسمح لشركات التأمين بالاعتماد على

المجمع كبديل فعّال عن الأسواق العالمية، التي غالباً ما تفرض أسعاراً مرتفعة أو شروطاً قاسية، لا سيما على الأسواق الناشئة.

ثانياً، تأمين آلية تمويل سنوية منتظمة وكافية من خلال رسم تضامني (Levy) يُفرض على شركات التأمين، والغرض من ذلك هو لدفع كلف حماية الصندوق والمصاريف الإدارية .

ثالثًا، قيام شركات التأمين الأعضاء في الاتحاد العام العربي للتأمين بتجميع قدراتها الاستيعابية لتكوين أولوية المجمع، بما يمثّل الرافعة الأساسية عند التفاوض مع معيدي التأمين لشراء الحماية اللازمة.

رابعاً، توفير غطاء حماية كافٍ وموثوق يغطي الكوارث المحتملة بشكل واقعي، على أن يستند إلى تقديرات اكتوارية دقيقة تراعي طبيعة الخطر في كل سوق، بما يعزز الثقة في قدرة الصندوق على الوفاء بالتزاماته في حالات الكارثة.

خامساً،إصدار تشريعات قانونية لتحديد نسبة الرسم Levy وفي كل من الدول المشاركة لضمان استمرارية هذا التجمع واستدامته.إن هذه المرتكزات مجتمعة تُشكل حجر الأساس لأي مبادرة إقليمية ناجحة، وتفتح الباب أمام شراكات مبتكرة مع معيدي التأمين العالميين، وأسواق أدوات التمويل البديلة مثل سندات الكوارث (Cat Bonds)، شريطة توافر الإرادة السياسية والتنسيق الفني المتين بين الدول.

التصور الافتراضي للهيكل العام للمجمع العربي لمخاطر الكوارث.

في ضوء الحاجة الملحة لإنشاء آلية إقليمية فاعلة لمواجهة الفجوة التأمينية الناتجة عن الكوارث الطبيعية، وضمن مبادئ العدالة والتضامن بين الدول العربية، يُقترح النموذج التالي كتصور أولي خاضع للنقاش ويمكن تطويره لاحقًا بناءً على معالجات اكتوارية دقيقة ودراسات فنية خاصة بكل دولة اولاً وعلى مستوى الدول العربية ثانياً.

يتكوّن الهيكل المقترح للمجمع من ثلاث طبقات رئيسية مترابطة وظيفيًا وماليًا، كما يلي:

الطبقة الأولى: التمويل الأساسي (الرسم التضامني – Levy).

- القيمة الإجمالية السنوية: ١٥ مليون دولار أمريكي،ويعتبر هذا المبلغ كرأسمال مقبول لدفع كلف الحماية والمصاريف الإدارية .

- آلية الاستيفاء: يُستقطع هذا المبلغ من شركات التأمين الوطنية في الدول الأعضاء، وفق معادلة تعتمد على:

- حجم الأقساط المكتتبة في فرعي الممتلكات والسيارات (ذات العلاقة بالمخاطر الطبيعية).
- درجة التعرض التاريخي والفني لكل دولة للمخاطر الكارثية.

الطبقة الثانية:تجميع الطاقة الاكتتابية لكل شركة تامين وإعادة تامين منتمية.

تكوين أولوية المجمع بـ50 مليون دولار، تُخصَّص لتشكيل طبقة الاحتفاظ الأولى (Retention Layer)، والتي تُعد الرافعة الأساسية لشراء غطاء زيادة الخسارة. ويتم تمثيل هذه المساهمة من خلال ضمانة تقدمها كل شركة تأمين ترغب في الانضمام إلى المجمع

الطبقة الثالثة: برنامج إعادة التأمين (Excess of Loss Reinsurance Layers)

- طبيعة الحماية: غطاء إعادة تأمين على شكل طبقات متعددة لزيادة الخسارة (Layered Excess of Loss).

- الطاقة القصوى المستهدفة: حتى 750 مليون دولار كحد أقصى.

- هيكل التكوين: يُقسم البرنامج إلى عدة طبقات بحسب طبيعة الأحداث واحتمالات تكرارها، ويُعاد تصميمه سنويًا بناءً على الدراسات الاكتوارية.

- دور هذه الطبقة: تمثل هذه الحماية الحاجز الثاني أمام الخسائر الكبيرة، وتُفعل عند تجاوز الحد الأولي الأولوية (Retention Layer).

هذا البرنامج يُبنى تدريجيًا بالاعتماد على القوة التفاوضية التي تخلقها الطبقة الأولى، كمايُتيح للدول والشركات الوصول إلى حماية عالية الجودة ضمن أسعار جماعية منافسة.

الطبقة الرابعة: الأقساط السنوية المحصلة من الأعضاء (-Contribution Based Premium Pool)

- الغرض: تأمين دخل مستمر للصندوق يتيح له دفع المطالبات، وتوسيع تغطيته تدريجيًا، دون الاعتماد على اي مصدر اخر.

- آلية التسعير: تُستخلص الأقساط من المشاركين استنادًا إلى:

- تقييمات اكتوارية للخطر المحتمل في كل سوق.

- حجم التغطية المطلوبة.

- مساهمة الدولة أو الشركة في الدعم الفني والتشغيلي.

- حجم الاقساط المتوقع سنويًا: بين ١٠٠ مليون دولار الى ١٥٠ مليون دولار للسنوات الثلاث الأولى .

هذه المحفظة تعمل كآلية "تجميع تأميني داخلي"، يضفي استقراراً مالياً ويوفر مرونة في سداد المطالبات، خاصةً في حال تعدد الحوادث أو تأخر سداد الحماية من المعيدين.

يشكّل هذا التصور الإطاري نقطة انطلاق عملية نحو إنشاء مجمّع كارثي عربي إقليمي يوازن بين الإمكانات الحالية وحجم التحديات المناخية والاقتصادية في المنطقة. ويُفترض أن يُستكمل هذا النموذج بتفاصيل فنية إضافية تشمل:

- نمذجة سيناريوهات الخطر لكبرى الكوارث التاريخية في المنطقة.
- توصيف دقيق للأسواق المستهدفة حسب قابلية المشاركة.
- إعداد سياسة توزيع الخسائر داخل كل سوق وعلى المستوى الإقليمي
- قيام الدول بإصدار التشريعات اللازمة لاستقطاع الرسوم.
- اعداد تصور عام عن عدد شركات التامين وإعادة التامين التى ستنضم إلى هذا المجمع.

٣-الاستفادة من رافعة الحد الأقصى للحدث (Event Limit):

بما أن معظم شركات التأمين تتمتع بسقف معين لاستيعاب المخاطر الكارثية من خلال اتفاقيات إعادة التأمين، فإن بالإمكان الاستفادة من هذا الحد في تعزيز كفاءة المشاركة ضمن المجمع. إذ يمكن منح الشركات التي توظف حدودها المعاد تأمينها بفعالية خصمًا نسبيًا على المساهمة المالية المطلوبة منها، وذلك وفقًا للطاقة الاستيعابية المعترف بها من قِبل معيدي التأمين. هذا التوجه لا يسهم فقط في تحسين شروط الانضمام إلى المجمع، بل يعزز كذلك من القدرة التنافسية للشركات الأعضاء بحسب قوة محافظها الإعادية.

نحو نقاش جماعي...قبل فوات الأوان

في ظل هذا الواقع، يبرز تساؤل محوري: هل يمكن أن يشهد العالم العربي ولادة نموذج إقليمي مبتكر، على غرار التجمعات الإقليمية الأخرى لتوزيع وتحمل مخاطر الكوارث بطريقة جماعية ومستدامة؟ وهل بالإمكان تصميم آلية تشاركية تجمع بين شركات التأمين والهيئات الرقابية، تستند إلى معايير اكتوارية شفافة، وتتيح مشاركة تدريجية في تغطية الأحداث النادرة دون تحميل الشركات أعباء لا طاقة لها بها؟

لم تعد الحاجة إلى هذا التوجه مجرد فكرة نظرية، بل أصبحت ضرورة تفرضها تطورات المناخ وتكرار الظواهر المتطرفة، وتراجع قدرة شركات التأمين على امتصاص الصدمات منفردة. تلوح اليوم فرصة حقيقية لبناء آلية عربية متكاملة لإدارة أخطار الكوارث، خاصة في ظل المبادرة التي أطلقها الاتحاد العام العربي للتأمين، والتي بدأت تحظى باهتمام متزايد، مدفوعة بقناعة راسخة بأن أدوات الحماية التقليدية لم تعد كافية، وأن العمل الجماعي هو السبيل الأمثل لتحصين الأسواق والمجتمعات.

ختاما.

إن الأفكار والمقترحات التي احتوتها هذه الورقة ليست سوى مساهمة متواضعة قابلة للنقاش والتعديل أقدمها لقطاع التأمين العربي، وأملي أن تسهم – ولو بشكل بسيط – في إحياء مشروع عربي مشترك لحماية مجتمعاتنا واقتصاداتنا من تبعات الكوارث الطبيعية، ضمن رؤية جماعية ومقاربة أكثر شجاعة. فلعلها تكون بداية لحوار أوسع، ونقطة انطلاق لخطوات عملية.

والله ولي التوفيق

**المراجع

1. CCRIF SPC – Annual Report 2023. https://www.ccrif.org/publications/annual-reports

2. Swiss Re Institute – Natural Catastrophes Reports (2022–2024). https://www.swissre.com/institute

3. Munich Re NatCatSERVICE. https://www.munichre.com/en/solutions/for-industry-clien

العالمية
المتحدة للتأمين
لاجيالنا القادمة
www.gui.ps

التهديد السيبراني: خطـــر أم محفّـــز للنمـــو بالنسـبة لشـركات التـأمين؟

عماد أبو نصر
شريك EY في فرنسا - رئيس قسم الأمن السيبراني
Imad AbuoNasr
Partner EY at France - Head of Cybersecurity

منذ عدة سنوات، أصبح الخطر السيبراني أحد أبرز التحديات التي تواجه قطاع التأمين، تمامًا مثل الكوارث الطبيعية. وفقًا لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2025[1]، تُعد الجرائم السيبرانية من بين التهديدات النظامية الأكثر إثارة للقلق بالنسبة للخدمات المالية. ويُعزى هذا القلق إلى طبيعة الأنشطة في الخدمات المالية، وخاصة في قطاع التأمين الذي يعتمد على جمع ومعالجة البيانات الحساسة، مما يجعله هدفًا مفضلًا لهجمات متطورة بشكل متزايد.

كما أن الضغط الرقابي قد اشتد على المستوى الدولي. فقد أقرّ الاتحاد الأوروبي منذ 17 يناير 2025، اللائحة DORA (Digital Operational Resilience Act) (المرونة التشغيلية الرقمية)،

في حين تظهر مبادرات مماثلة وتتزايد في الولايات المتحدة وآسيا. تفرض هذه الأطر متطلبات صارمة فيما يتعلق بالمرونة التشغيلية، واختبارات الاختراق، وإدارة المخاطر المرتبطة بمقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة. وتمثل هذه الأطر نقطة تحول مهمة: لم تعد الأمن السيبراني مقتصرًا على حماية الأنظمة، بل أصبح ركيزة استراتيجية لضمان استمرارية الأعمال وكسب ثقة العملاء

هذا التحول في النموذج جوهري؛ لذا يجب على المؤسسات الانتقال من نهج دفاعي يركز على أمن تكنولوجيا المعلومات إلى مقاربة شاملة للمرونة. باتت الإدارات العليا مطالبة بدمج الخطر السيبراني في خطط الاستمرارية وتمارين إدارة الأزمات. إذ إن تأثير الهجوم يتجاوز النطاق التقني ليشمل السمعة والامتثال والاستقرار المالي للشركة.

وفي الوقت نفسه، يواصل المجرمون السيبرانيون الابتكار؛ حيث تكشف الاتجاهات الحالية عن تصنيع الهجمات: نموذج «Ransomware-as-a-Service» أو «الفدية كخدمة» – «خدمة برمجيات الفدية» والذي يتيح لمهاجمين قليلي الخبرة شن هجمات واسعة النطاق. كما يتم استغلال الذكاء الاصطناعي لإنشاء هجمات، بما في ذلك حملات تصيّد غير قابلة للكشف وDeepfakes –تقنية تعتمد على الذكاء الاصطناعي والتعلم العميق لإنشاء محتوى مزيف (صور، فيديوهات، أو صوتيات)– عالية الدقة. في عام 2024، كانت 75% من انتهاكات البيانات مرتبطة ببرمجيات الفدية.[2]

وتُظهر الاتجاهات أيضًا أن التوترات الجيوسياسية تغذي هجمات هجينة تمزج بين التخريب والتضليل الإعلامي.

يتميز قطاع التأمين بنقاط ضعف خاصة: تركّز البيانات الشخصية والمالية، وتعقيد الأنظمة المترابطة، والاعتماد المتزايد على التقنيات الناشئة مثل الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي. هذه الخصائص تزيد من المخاطر النظامية واحتمالية حدوث تأثيرات متسلسلة في حال وقوع حادث كبير.

أمام هذا الواقع، التوصيات واضحة: تعزيز الحوكمة من خلال إشراك مجالس الإدارة لوضع الخطر السيبراني في أعلى مستوى تنظيمي، الاستثمار في الثقافة السيبرانية على جميع المستويات، اختبار المرونة التشغيلية بانتظام، التعاون مع المنظومة لمشاركة المعلومات حول التهديدات، ومواءمة الآليات مع المعايير الدولية. أكثر من أي وقت مضى، لم يعد الأمن السيبراني خيارًا تقنيًا، بل أصبح شرطًا أساسيًا لاستدامة ومصداقية شركات التأمين في عالم رقمي دائم التغير.

بالنسبة لقطاع التأمين، لا يُعد الخطر السيبراني مجرد عبء، بل يمكن أن يكون فرصة استراتيجية. إذ يفتح ذلك آفاقًا كبيرة لشركات التأمين لتطوير منتجات التأمين السيبراني. يُقدّر حجم السوق العالمي بنحو 16.7 مليار دولار أمريكي في عام 2025، ومن المتوقع أن يصل إلى 171 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2033، بمعدل نمو سنوي يقارب 34%[3]. ويُعزى هذا النمو إلى زيادة وعي الشركات، لا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي لا تزال تغطيتها ضعيفة (أقل من 10% حاليًا). بالنسبة لشركات التأمين، تمثل هذه فرصة لتقديم منتجات مبتكرة تجمع بين التغطية المالية وخدمات الوقاية، لتلبية الطلب المتسارع النمو.

Cyber : menace ou accélérateur de croissance pour les assureurs ?

Depuis plusieurs années, le risque cyber s'impose comme l'un des principaux défis pour le secteur de l'assurance, au même titre que les catastrophes naturelles. Selon le rapport 2025 du World Economic Forum [1], la cybercriminalité figure parmi les menaces systémiques les plus préoccupantes pour les services financiers. Cette inquiétude s'explique par la nature même des activités dans les services financiers et en particulier dans le secteur de l'assurance qui reposent sur la collecte et le traitement de données sensibles, ce qui en fait une cible privilégiée pour des attaques de plus en plus sophistiquées.

Aussi, la pression réglementaire s'est intensifiée à l'échelle internationale. L'Union européenne a instauré, depuis le 17 Janvier 2025, le règlement DORA (Digital Operational Resilience Act), tandis que des initiatives similaires émergent et s'intensifient aux États-Unis et en Asie. Ces cadres imposent des exigences strictes en matière de résilience opérationnelle, de tests de pénétration et de gestion des risques liés aux prestataires tiers. Ils marquent un tournant : la cybersécurité ne se limite plus à la protection des systèmes, elle devient un pilier stratégique pour garantir la continuité des activités et la confiance des clients.

Ce changement de paradigme est fondamental. Les organisations doivent passer d'une logique défensive centrée sur la sécurité informatique à une approche globale de résilience. Les directions générales se doivent désormais d'intégrer le risque cyber dans leurs plans de continuité et leurs exercices de crise. En effet, l'impact d'une attaque dépasse le périmètre technique pour toucher la réputation, la conformité et la stabilité financière de l'entreprise.

Pendant ce temps, les cybercriminels innovent. Les tendances actuelles révèlent une industrialisation des attaques : le modèle « Ransomware-as-a-Service » permet à des acteurs peu expérimentés de lancer des offensives massives. L'intelligence artificielle est également exploitée pour créer des attaques, notamment des campagnes de phishing indétectables et des deepfakes crédibles. En 2024, 75 % des violations de données étaient liées à des ransomwares.[2]

Les tendances montrent également que les tensions géopolitiques alimentent des attaques hybrides mêlant sabotage et désinformation.

Le secteur de l'assurance présente des vulnérabilités spécifiques: la concentration de données personnelles et financières, la complexité des systèmes interconnectés et la dépendance croissante aux technologies émergentes comme le cloud et l'IA. Ces caractéristiques augmentent le risque systémique et la probabilité d'effets en cascade en cas d'incident majeur.

Face à ce constat, les recommandations sont claires: renforcer la gouvernance en impliquant les conseils d'administration pour positionner le risque cyber au niveau le plus élevé de l'organisation, investir dans la culture cyber à tous les niveaux, tester régulièrement la résilience opérationnelle, collaborer avec l'écosystème pour partager les informations sur les menaces et aligner les dispositifs sur les standards internationaux. Plus que jamais, la cybersécurité n'est pas une option technique : c'est une condition sine qua non pour la pérennité et la crédibilité des assureurs dans un monde numérique en perpétuelle mutation.

Pour le secteur de l'assurance, le cyber n'est pas uniquement une contrainte, mais peut aussi être une opportunité stratégique. Ceci ouvre une perspective majeure pour les assureurs : développer des offres de cyber-assurance. Le marché mondial, évalué à 16,7 milliards USD en 2025, devrait atteindre 171 milliards USD d'ici 2033, avec un taux de croissance annuel de près de 34 % [3]. Cette croissance est portée par la prise de conscience des entreprises, notamment des PME, encore très peu couvertes (moins de 10 % aujourd'hui). Pour les assureurs, c'est l'occasion de proposer des produits innovants, combinant couverture financière et services de prévention, afin de répondre à une demande en forte accélération.

(1)https://reports.weforum.org/docs/WEF_Global_Cybersecurity_Outlook_2025.pdf
(2)https://www.verizon.com/business/resources/reports/dbir/
(3)https://www.businessresearchinsights.com/fr/market-reports/cyber-insurance-market-122600

ضمان المسؤولية العشرية في التشريع المغربي تحت مجهر القانون المقارن

د/ محمد جمال بنونة
خبير مهندس ودكتور في القانون
أستاذ بالمعاهد CNAM Paris - EHTP - ISCAE - UIR - ESCA - EUROMED

1. إجبارية التأمين عن المسؤولية المدنية العشرية للمقاولين والمهندسين في التشريع المغربي

في المغرب، ظل ضمان المقاولين بعد الانتهاء من الأشغال مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالمادة 769 من ظهير الالتزامات والعقود الصادر في 12 أغسطس 1913، في صيغتها القانونية والتقنية البحتة التي تعود إلى بداية القرن العشرين. بعد قيام الحماية الفرنسية، شهدت هذه المادة تعديلاً واحداً فقط بموجب الدهر رقم 1-59-225 المؤرخ 8 ديسمبر 1959. ولم يشمل هذا التعديل، في نهاية المطاف، سوى مدة الضمان، التي كانت محددة في السابق بخمس سنوات قبل أن يتم تمديدها إلى عشر سنوات. تستمد هذه الضمانة أصولها من القانون المدني الفرنسي القديم لعام 1804، الذي ظل المشرع المغربي أسيراً له ، دون إجراء أي تعديل أو توسيع لنطاقه، على الرغم من التطور الذي شهده قطاع البناء والتشييد، ووتيرة التطور السريعة، والانفجار السكاني الذي شهده المغرب خلال العقود الأخيرة.

فيما يتعلق بالتأمينات، وإلى غاية 2016، لم يكن هناك أي إجبار بالتأمين على العاملين بقطاع البناء والتشييد باستثناء الإجبارية باكتتاب تأمين "الأضرار التي تلحق بالأشغال TRC - CAR " بالنسبة للصفقات العمومية. في الواقع، تنص المادة 25 من دفتر الشروط الإدارية العامة (القانون المتعلق بالصفقات العمومية) على أن المقاول ملزم باكتتاب عقد تأمين يغطي جميع الأضرار التي قد تلحق بالأشغال أثناء فترة البناء. أما بالنسبة للضمان العشري، فإن المادة نفسها لا تجعله إلزامياً إذا كان دفتر الشروط الخاصة بالمشروع لا ينص على ذلك. بعبارة أخرى، يعود الأمر إلى الإدارة؛ بصفتها صاحبة المشروع؛ أن تجعلها إلزامية أم لا في العقد الذي يربطها بشركة البناء.

من ناحية أخرى، لا يفرض المشرع على القطاع الخاص، وحتى عام 2016، اكتتاب أي عقد تأمين بخلاف التأمينات الإلزامية التقليدية مثل تغطية حوادث الشغل (AT) أو المسؤولية المدنية للسيارات.

ولم يصدر البرلمان المغربي قانون 59-13 المكمل للقانون 17-99 (قانون التأمين) إلا سنة 2016، والذي فرض إجبارية التأمين على أشغال البناء.

على المستوى التشريعي، تعتبر المسؤولية العشرية للمقاولين (المقاول والمهندس المعماري والمهندس المختص) مسألة تدخل في خانة النظام العام، وفقاً لما تنص عليه المادة 769 من ظهير الإلتزامات والعقود (القانون المدني المغربي)

بشكل عام، ظل اكتتاب عقود التأمين التي تغطي أشغال البناء اختيارياً إلى حد كبير بالقطاع الخاص حتى سنة 2016، ما لم يجبر صاحب المشروع المشاركين في عملية البناء ذلك تعاقدياً.

نظرًا لتطور قطاع البناء والتشييد، وتزايد المخاطر الناجمة عن أشغال البناء، تمكنت الدولة المغربية (من خلال وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة) وقطاع التأمين من وضع قانون يفرض إجبارية التأمين على البناء. وقد تمت دراسة مشروع هذا القانون ومناقشته مطولًا بين مختلف الهيئات التأمينية.

2. تركيبة قانون إجبارية التأمين عن البناء 59-13

أُدرج القانون 59-13 في مدونة التأمين (القانون عدد 77-99) عدة تعديلات، إذ أدخل أنواعًا جديدة من التأمينات مثل التأمين التكافلي وإجبارية التأمين على البناء :

- مراجعة بعض أحكام قانون التأمين ؛
- وضع إطار قانوني للتأمين التكافلي ؛
- فرض إجبارية اكتتاب بعض أنواع التأمينات المتعلقة بالبناء.

وقد خصص للجزء المتعلق بالتأمين الإجباري على البناء عنوان تحت الرقم IV "تأمينات البناء" متضمنا ثلاثة فصول:

الفصل الأول : مخصص لضمان جميع مخاطر الورش (TRC – Contractors All Risks) والمسؤولية المدنيةاتجاه الغير ويتضمن 9 مواد مرقمة من 157-1 إلى 157-9؛

الفصل الثاني : مخصص للضمان العشري (RCD – Decennial Liability) ويحتوي على 8 مواد مرقمة من 157-10 إلى 157-17؛

الفصل الثالث : مخصص للأحكام المشتركة ويحتوي على 8 مواد مرقمة من 157-18 إلى 157-25.

3. مقارنة التشريع المغربي لبعض الأنظمة التشريعية الأوروبية في مجال المسؤولية المدنية العشرية : فرنسا، إسبانيا، بريطانيا وألمانيا

فيما يتعلق بالحماية من عيوب البناء والعيوب الخفية، أظهرت دراسات مختلفة أجريت على أنظمة المسؤولية القانونية في بلدان مختلفة أنه لا يوجد نموذج مرجعي يجمع غالبية البلدان.

لقد حاولنا أن نأخذ كعينات للتحليل 4 دول أوروبية ممثلة بفرنسا وإسبانيا وبريطانيا وألمانيا، بالإضافة إلى 3 دول أفريقية ممثلة بتونس والسنغال والجزائر، على الرغم من أن المغرب هو موضوع هذا البحث.

هذا الاختيار ليس عشوائياً بالتأكيد، بل يستند أساساً على الاختلافات المتباينة في بعض الأحيان بين هاته الأنظمة على الصعيدين التشريعي والتأميني كذلك.

سنقوم، قدر الإمكان، بمقارنة هاته الأنظمة بالنظام المغربي، مع محاولة استخلاص استنتاجات حول أوجه القصور الملحوظة في النظام التشريعي المغربي فيما يتعلق بالمسؤوليات التقصيرية والغير التعاقدية للمقاولين.

يعد اختيار أربعة بلدان، وهي فرنسا وإسبانيا وبريطانيا وألمانيا، عينة جيدة لتنوع أنظمة المسؤولية التي يتحملها مهنيو البناء في أوروبا: فرنسا وإسبانيا وبريطانيا وألمانيا.

سيتم تفصيل النظام الفرنسي أكثر من الأنظمة الثلاثة الأخرى في أوروبا، نظراً لتوفر المعلومات المتعلقة بهذا النظام، وكذلك لتأثير هذا البلد على التشريعات المغربية بسبب التداخل بين تاريخ البلدين على المستويات الثقافية والاقتصادية والسياسية.

للتذكير، يمثل قطاع العقارات في البلدان الأوروبية الأربعة التي شملتها دراستنا، وهي فرنسا وألمانيا وبريطانيا وإسبانيا، 11% من القيمة المضافة في إسبانيا، مقابل 6% في فرنسا والمملكة المتحدة و4% في ألمانيا.

1.3. فرنسا

شهد النظام التشريعي الفرنسي في مجال المسؤولية المدنية العشرية لمهنيي البناء وتأمينهم تطوراً واضحاً منذ صدور قانون 4 يناير 1978. فقد تم تأكيد افتراض مسؤولية المقاولين بشكل واضح في هذا القانون. فإذا كانت الأحكام القضائية والفقه القانوني قد أبدت ترددا بهذا الشأن في ظل التشريع السابق، إلا أنه الآن تمت إزالة هذا الغموض.

- تحديد المسؤوليات

تحدد المسؤوليات المترتبة على الأطراف المعنية في المواد 1792 وما يليها، وكذلك في المواد 2270 و1646 من القانون المدني الفرنسي. فمن أجل تحليل هذا العنصر من قانون SPINETTA المتعلق بالمسؤولية العشرية، سنقوم بتحليل المواد المعنية وإجراء مقارنة مع القانون المغربي قدر الإمكان.

المادة 1792 : تعريف المسؤوليات

"يتحمل كل باني، بحكم القانون، المسؤولية اتجاه مالك أو مشتري البناية عن الأضرار، حتى تلك الناجمة عن عيب في التربة، التي تضر بصلابة المنشأة أو تؤثر على أحد عناصره المكونة لها أو أحد عناصر تجهيزاتها، وتجعلها غير صالحة للاستعمال المقصود.

لا تسري هذه المسؤولية إذا أثبت المقاول أن الأضرار ناتجة عن "سبب خارجي."

أبرز هذا المقال نقطتين مهمتين فيما يتعلق بمسؤولية الأطراف المعنية:

يتحمل الطرف المعني المسؤولية اتجاه كل من المالك والمشتري. بعبارة أخرى، تظل مسؤولية الطرف المعني قائمة حتى في حالة بيع البناية إلى مشترٍ جديد. على عكس المادة 769 من القانون المدني المغربي التي لا تنص على مسؤولية المشاركين إلا اتجاه صاحب المشروع

يتم التعبير صراحةً عن افتراض مسؤولية المقاولين باعتبارهم حرفيين في هذه المادة : "لا تنشأ هذه المسؤولية إذا أثبت الباني أن الأضرار ناتجة عن "سبب خارجي"، في حين أن المادة 769 من القانون المدني المغربي لا تشير إلى ذلك.

على عكس المادة 769 من القانون المدني المغربي التي لا تحمّل المسؤولية للمهنيين المعنيين إلا في حالة الانهيار أو خطر الانهيار، فإن المادة 1792 من القانون المدني الفرنسي تطرح مفهومًا مفاده أن الضرر مرتبط بعدم ملاءمة الغرض أو "عدم ملاءمة البناية للغرض منه". وهو مفهوم مثير للجدل للغاية من قبل المتخصصين في قطاع البناء والتشييد. في الواقع، يمكن استخدام هذا المفهوم بشكل خاطئ وعشوائي لرفع القضية أمام المحاكم. تفسير مفهوم عدم ملاءمة الغرض يختلف مفهومه من فرد إلى آخر. ويمكن ملاحظة زيادة عدد الدعاوي التي يرفعونها المؤَمَنون ضد شركات التأمين، ولا سيما ضد مكاتب المراقبة، من جراء الأضرار التي لوحظت في البناية، ولو كانت ضئيلة.

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من شركات إعادة التأمين الأجنبية انسحبت من سوق التأمين الفرنسي بسبب هذا القانون، خوفًا من عجز في قطاع التأمين العشري.

تعريف المقاول في قانون SPINETTA

حددت المادة 1792-1 تعريف المقاول. في الواقع، كان الغرض منه هو تحديد مفهوم المقاول بدقة من الناحية القانونية. المقاولون من وجهة نظر القانون هم :

- المهندس المعماري؛
- المقاول؛
- أي فني أو تقني ؛
- أي شخص مرتبط بمالك المشروع بعقد.

بعبارة أخرى، أي شخص يشارك في تنفيذ الأشغال ويتمتع بصفة فني أو له علاقة تعاقدية مع صاحب المشروع يتمتع بصفة المقاول، وبالتالي، يمكن تحميله المسؤولية لمدة عشر سنوات في حالة وقوع ضرر أو حادث.

المادة 1646-1 : مسؤولية البائع

يتحمل بائع العقار نفس المسؤولية التي يتحملها المشاركون المباشرون: يتحمل المنعش العقاري نفس المسؤولية التي يتحملها المشاركون المباشرون في عملية إنجاز الأشغال.

تسري الضمانات التي اشترك فيها المشتري الأول على الملاك المتعاقبين فيما بعد

إلا أن القانون الجديد المغربي 59.13 أشار إلى هذا الإجراء بالمادة عدد 157-17 بمدونة التأمين المغربية.

المادة 1792-4: مسؤولية المصنعين

تنص هذه المادة على أن مسؤولية المصنعين والمستوردين هي نفس مسؤولية الأطراف الأخرى المباشرة التي تنطبق عليها المادة 1792. يمكن اعتبار أن هذه المادة قد حققت نوعًا من الإنصاف لشركات البناء التي يمكن مقاضاتها لاستخدامها مواد أو معدات أو أجهزة معيبة دون علمها.

في حين أن المشرع المغربي لم يتطرق إلى هذا الموضوع، يتعين على الشركات اللجوء إلى الموردين في حالة وجود عيوب في المواد كما هو منصوص عليه في المادة 769. ولا يمكن أن يؤدي هذا الإجراء إلا إلى تأخير البحث عن المسؤولية وتفاقم الأضرار التي لحقت بالبناء موضوع النزاع.

المعدات التي لا يمكن فصلها عن العمل: المادة 1792-2

على الرغم من أن المادة 1792 تنص على مسؤولية البنائين في حالة حدوث ضرر يؤثر على المعدات المدمجة في البناء، فإن المادة 1792-2 تذكر أن افتراض المسؤولية ينطبق أيضًا على المعدات التي لا يمكن فصلها عن المنشأة. بعبارة أخرى، لم يكتف المشرع بالأشغال الإنشائية الكبرى؛ الهياكل الحاملة الضرورية لاستقرار وصلابة البناية؛ بل وسع نطاق مسؤولية البنائين لتشمل الأضرار التي تلحق بالمعدات التي لا يمكن فصلها عن المبنى. وقد أراد المشرع الفرنسي أن يستهدف ليس فقط استمرارية البناية، بل أيضاً استمرارية واستدامة معداته وبالتالي تشغيلها بدون أضرار لمدة عشر سنوات في بيئة صالحة وصحيحة من الناحية التقنية. من ناحية أخرى، اكتفى القانون المدني المغربي فقط باستقرار وصلابة البناية وقلص مسؤولية المهنيين إلى الأضرار التي يمكن أن تلحق بالهياكل الحاملة فقط وذلك بالإشارة للإنهيار وخطر الإنهيار.

2.3. إسبانيا

الضمانات المنصوص عليها في نظام المسؤولية الناشئ عن القانون الإسباني (Ley Ordonacion de la Edificacin) LOE المؤرخ 5 نوفمبر 1999 هي من ثلاثة أنواع يمكن تلخيصها على النحو التالي :

مدة الضمان	المسؤول المفترض	نوع الأضرار المغطاة
سنة واحدة	المقاول	أعطال في الأشغال الناتجة عن عيوب في تنفيذ الأشغال
3 سنوات	جميع الأطراف المعنية	أعطال في المعدات أو الهياكل التي قد تؤثر على صلاحية البناء للسكن
10 سنوات	جميع الأطراف	أعطال في الهياكل الحاملة تؤثر على استقرار وصلابة البناية

تتميز الضمانة الأخيرة لمدة 10 سنوات، التي يتحملها جميع المشاركين، بخاصيتين قانونيتين مهمتين:

- يقر القانون الإسباني بافتراض مسؤولية البنائين، مما يسمح للمقاولين غير المحترفين بالإعفاء من تقديم دليل على الخطأ الذي ارتكبه المشارك في حالة وقوع حادث ؛
- يتم تحديد المسؤولية التضامنية بين الأطراف المعنية في حالة تعذر تحديد سبب الضرر الذي لحق بالبناء بدقة.

3.3. بريطانيا العظمى

يحدد النظام القانوني الإنجليزي المسؤولية المدنية للمقاولين من خلال القانون العام، وعلى عكس نظرائه المغربي والفرنسي حيث تستبعد المسؤوليات التعاقدية وغير التعاقدية بعضها بعضاً، إمكانية التعايش بينهما. وهذا الوضع يجعل من نظام المسؤولية المدنية الإنجليزي نظاماً خاصاً وتعاقدياً بشكل أساسي، بل وحصرياً.

يتحمل المقاول، من خلال عقد تأجير العمل، وكذلك بائع العمل مثل المنعش العقاري، مسؤولية اتجاه المشتري لمدة 12 عامًا يمكن تخفيضها إلى 6 أعوام. في الواقع، وتتجسد هذه المسؤولية في واجب العناية وعدم الإهمال.

علاوة على ذلك، ينص القانون على التزام بإجراء مراقبة فنية للبناء من قبل هيئة يختارها صاحب المشروع. وهذا ما يفسر دمج مهمة المراقبة الفنية للمباني الجماعية الموكلة إلى NHBC في إطار الإسكان الجماعي.

يمكننا أن نستنتج أن النظام الإنجليزي هو نظام تعاقدي بحت ولا يفرض التزامات تأمينية، ولكنه يتمتع بتقليد تأميني شائع الممارسة.

4.3. ألمانيا

ينبع النظام القانوني الذي يحدد مسؤوليات الشركات المصنعة من عدة مصادر مختلفة ولكنها متكاملة:

فالقانون في هذه الحالة هو القانون المدني الألماني لعام 1900، المعروف باسم BGB - VOB، وهو دفتر يتخذ شكل مجموعة من البنود التي تحدد الشروط العامة المطبقة على أشغال البناء في القطاع العام. يمكن استخدام VOB؛ بالطبع؛ من قبل القطاع الخاص إذا كان العقد المبرم بين المالك والشركة يشير إليه. تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه في المغرب، على سبيل المثال، يشير بعض المنعشين العقاريين بالقطاع الخاص في عقودهم المبرمة مع الشركات إلى دفتر الشروط الإدارية العامة CCAG-T الذي يحكم عقود الصفقات العمومية ؛

تحدد العقود المبرمة بين الأطراف أيضًا نطاق مسؤولية الأطراف المشاركة في عملية البناء. علاوة على ذلك، يمثل الإطار التعاقدي عاملاً مهماً في حياة قطاع البناء والتشييد وفي القطاع الصناعي بشكل عام. تضفي هذه الحالة طابعاً خاصاً على النظام القانوني الألماني الذي يستند أساساً إلى العقد. علاوة على ذلك، تتميز العقود الألمانية بدقة ووضوح تعريف مهام ومسؤوليات البنائين، مما يمنحها هذه الخصوصية مقارنة بالأنظمة التشريعية الأوروبية الأخرى. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن الدولة الألمانية تنظم وتشرف على النظام التعاقدي، مما يمنحها مجالًا للعمل الوقائي لمنع أي تجاوزات من قبل المقاولين في أداء مهامهم أثناء تنفيذ أشغال البناء.

تلعب أنظمة المعايير التقنية دورًا أساسيًا في تنفيذ عقود البناء في ألمانيا، كما أنها توفر إطارًا محددًا لتعريف العمليات والإجراءات المتعلقة بتصميم وتنفيذ أشغال البناء التي يقوم بها المقاولون نيابة عن صاحب المشروع.

في رأينا، هذا النظام القانوني فريد من نوعه ولا يشبه، على حد علمنا، أي نظام تشريعي أوروبي آخر.

يتعايش النظامان القانونيان BGB و VOB في قطاع البناء والتشييد الألماني ويحددان ضمانات مختلفة على عاتق المقاولين

(خاصة بالنسبة لأشغال البناء):
يحتفظ النظام التشريعي BGB بالضمان على عاتق الشركة لمدة 5 سنوات للمباني وسنة واحدة فقط لأعمال البنية التحتية.
أما نظام VOB، فهو لا يحتفظ بضمان المقاولين إلا لمدة سنتين (بخلاف 5 سنوات في نظام BGB لأشغال البناء وسنة واحدة لأشغال البنية التحتية.
يمكن تحميل المقاولين المسؤولية في حالة ظهور عيوب في تنفيذ الأعمال تتجلى في شكل عيوب أو عيوب ظاهرة أو خفية في البناء المنجز. يبدأ سريان هذه المسؤولية من التاريخ المتفق عليه تعاقديًا بين المالك والمقاول.
تجدر الإشارة إلى أن الألمان يرفضون رفضًا قاطعًا نظامًا قائمًا على التشريع مثل النظام الفرنسي ويفضلون بكثير الحفاظ على الحرية التعاقدية فيما يتعلق بالمسؤولية بين المقاولين وأصحاب المشاريع.

4. مقارنة التشريع المغربي لبعض الأنظمة التشريعية الأفريقية في مجال المسؤولية المدنية العشرية: السنغال وتونس والجزائر

يبدو أن اختيار ثلاثة بلدان، وهي السنغال وتونس والجزائر، يشكل عينة جيدة لتطور الآليات التشريعية بأفريقيا.

1.4. السنغال

دفع عدم تنظيم قطاع البناء والتشييد في السنغال وضعف التأمين على المباني السنغالية الحكومة السنغالية إلى وضع نظام للتأمين الإلزامي والإجباري من خلال إصدار قانون البناء سنة 2009.

دوافع سن قانون البناء والصعوبات المحتملة في تطبيقه

أدت أوجه القصور الملحوظة في قطاع البناء والأضرار الناجمة عنها، من حيث الحوادث والعيوب في البناء والتأخير في إنجاز الأشغال، إلى خسائر في الأرواح وتلف الممتلكات وتدمير المعدات وخسائر في الاستثمارات المباشرة. دفع هذا الاستنتاج الحكومة السنغالية ؛ في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص ؛ إلى التدخل لإنشاء منظومة للبناء وإطار عمل لتنفيذ مبانٍ عالية الجودة والأداء منذ عام 2000.
من ناحية أخرى، تنص المادة 3 من المعاهدة التي أنشأت منظمة CIMA لصناعة التأمين في الدول الأفريقية، والتي تعد السنغال عضوا فيها، على أن "قانون التأمين الوارد في الملحق 1 من هذه المعاهدة يحدد التشريع الموحد للتأمين" لجميع الدول الأعضاء. ورغم أن قانون CIMA يخصص جزءًا كبيرًا من كتابه الأول للتأمين ضد الأضرار والمسؤولية، فإنه لا يتضمن أحكامًا خاصة بالتأمين على البناء، ولا فرعًا للبناء يخضع لموافقة مسبقة من شركة التأمين لتغطيته، كما هو منصوص عليه بالنسبة لفروع أخرى في المادة 328 من قانون CIMA. ومع ذلك، يشير القانون ضمنياً إلى الطابع الخاص والمحدد للتأمين على البناء ؛ضمان كل أخطار الورش TRC-CAR أو الضمان العشري Decennial Liability ؛ ويبدو أنه لا يخضعه لخيار الإنهاء الأحادي الجانب المتاح للأطراف كل عام.
ونتيجة لذلك، اعتمد السنغال في عام 2009 قانون البناء الذي يتألف من جزء تشريعي تم التصويت عليه في يونيو 2009 وجزء تنظيمي تم التوقيع على مرسوم تنفيذه في 27 يناير 2010، تحت رقم 2010-99. وتم استكمال هذا المرسوم بقرارات أخرى فيما بعد.
جاء قانون البناء استجابة لمخاوف جدية في قطاع البناء والتشييد في السنغال تتميز بالمعايير التالية:
- عدم تحديد هوية ومؤهلات المشاركين في هذا القطاع، فضلاً عن عدم تحديد نطاق تدخلاتهم، مثل المهندسين المعماريين والمقاولين ومكاتب الدراسات الهندسية ومكاتب الرقابة، إلخ ؛
- عدم إتقان مواد البناء والمعدات التقنية (المواد المحلية أو المستوردة) فيما يتعلق بالمعايير التقنية لاستخدامها ؛
- مكانة البناء فيما يتعلق باستقرار وصلابة الأعمال مقارنة بالمجالات الأخرى المرتبطة بالبناء مثل الهندسة المعمارية (قانون التخطيط العمراني) والبيئة (قانون البيئة)، إلخ.
- ينص قانون البناء على استقرار ومتانة وموثوقية المباني من أجل الامتثال لمعايير وقواعد البناء. وقد نص القانون على جودة التربة الإنشائية وقدرتها على استيعاب الهياكل والأعمال الإنشائية.
اعتباراً من السنة الثانية. تنص المادة 21 - الفقرة 2 على أنه "يمكن الاستثناء من هذه القاعدة في حالة عقود تغطية مخاطر البناء والمخاطر الأخرى غير تلك الخاصة بالأفراد". يبدو أن قانون CIMA لا يتناسب مع الوضع والمكانة الخاصة للتأمين على البناء في النسيج الصناعي. اضطرت السنغال إلى وضع تشريع خاص بهذا المجال، وهو ما تم التعبير عنه في الجزء التشريعي من قانون البناء لعام 2009.
من ناحية أخرى، يتميز القانون السنغالي بتحديد مسؤولية كل طرف معني بشكل واضح.
يُعرّف القانون في مادته الأولى البناء على أنه الجزء من الهندسة المعمارية الذي يتعلق بتنفيذ مشروع بناء مع مراعاة الاستقرار والمتانة والموثوقية.

مسؤولية المقاولين وحدودها

يعرّف القانون في المادة 13 المقاول بأنه أي شخص يشارك في المهام التالية:
- تصميم العمل (المهندسون المعماريون والمهندسون والفنيون)؛
- تنفيذ الأشغال (المقاولون)؛
- مراقبة العمل (المراقبون الفنيون)؛
- أي شخص مرتبط بصاحب العمل بموجب عقد إيجار عمل أو خدمة؛
- أي شخص، حتى ولو كان وكيلاً لصاحب العمل، يؤدي مهمة مماثلة لمهمة الشركة؛
- أي شخص يبيع، بعد الانتهاء، عملاً قام ببنائه أو بتكليف بنائه.
بعبارة أخرى، ينص القانون السنغالي، من بين أمور أخرى، على المسؤولية المدنية لمدة عشر سنوات لكل من المراقبين الفنيين والمنعشين العقاريين. وبموجب هذا القانون، يعتبر المنعش العقاري مهنياً ويمكن تحميله المسؤولية في حالة حدوث عيوب خلال فترة العشر السنوات.
وتنص المواد من L13 إلى L15 من القانون على أن المقاول، كما هو محدد أعلاه، مسؤول بحكم القانون اتجاه صاحب المشروع أو مشتري المنشأة عن كل الأضرار الناجمة عن عيوب في التربة

تضر بصلابة المنشأة واستقرارها، وكذلك الأضرار التي تؤثر على صلابة عناصر المعدات المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالبناية

وقد اعتمد المشرع افتراض مسؤولية المقاولين ليس فقط عن الأضرار التي تؤثر على البناية نفسها، بل أيضاً عن جميع المعدات التي لا يمكن فصلها عن المبنى والتي لا يمكن إزالتها أو تفكيكها أو استبدالها دون إتلاف أو إزالة مواد من العمل. يشبه هذا التصنيف للمفهوم الوارد في القانون الفرنسي بالمادة 1792-2 من القانون المدني، بفارق أن تعريف المعدات التي لا يمكن فصلها أكثر دقة في القانون المدني الفرنسي منه في قانون البناء السنغالي.

بموجب المادة L 18، جعل المشرع السنغالي مسؤولية المقاولين اتجاه صاحب المشروع مسؤولية عامة ولا يمكن تعديلها أو حتى تخفيفها بأي بند من البنود. وهذا التحري يشبه ما جاء به المشرع المغربي في الفصل 769 بالقانون المدني المغربي.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن قانون الالتزامات المدنية والتجارية في السنغال ينص في المادة 449 على أن المهندس المعماري مسؤول بشكل مشترك مع المقاول عن أخطاء هذا الأخير.

ويتحمل المهندس المعماري المسؤوليات المهنية المحددة في القوانين واللوائح المعمول بها في حدود الأخطاء المهنية فقط. ولهذا الغرض، يجب أن يكون مشمولًا بتأمين المسؤولية المدنية المهنية بصفته الشخصية L23.

2.4. تونس

فيما يتعلق بالتشريعات التي تنظم مسؤوليات الأطراف المشاركة في عملية البناء (بعد استلام الأشغال)، شهدت تونس سلسلة من القوانين المثيرة للاهتمام والتي لا تخلو من الدروس المفيدة لبلدان أخرى.

مراحل تطور القوانين التونسية

فيما يتعلق بالمسؤولية المدنية العشرية للمقاولين، شهدت تونس تطوراً على مستوى تشريعاتها.

- تنص المادة 876 من قانون الإلتزامات والعقود (C.O.C) الذي يعود إلى بداية القرن 20 على أن المسؤولية مدتها خمس سنوات وتقتصر على الانهيار أو خطر الانهيار. بمعنى آخر، هذا الفصل يعادل المادة 769 من القانون المدني المغربي.

- قانون 1986/10/10 : قانون تم وضعه خارج نطاق الأطراف المعنية بإجبارية التأمين. رفضت شركات التأمين، ولا سيما شركات إعادة التأمين، تأمين المخاطر التونسية على أساس هذا القانون. لذلك بقي هذا القانون حبراً على ورق وبالتالي غير قابل للتطبيق. ومع ذلك، فقد أتى ببعض النقاط الإيجابية التي سيتم بحثها فيما يلي

- قانون 1994/01/31 : قانون حل محل القانون السابق الصادر في 1986/10/10. وعلى عكس القانون السابق، تم وضعه بالتشاور بين القانونيين والأطراف المعنية، أي شركات التأمين والجهات المشاركة في عملية البناء. على الرغم من مظهره المبتكر، إلا أنه يحتوي على ثغرات تسبب مشاكل بين شركات التأمين والمؤمن عليهم.

المادة 876

تم وضع هذه المادة خلال فترة استعمار فرنسا لشمال إفريقيا. ولهذا السبب، كان هناك ما يعادلها في المغرب في نفس الفترة.

تنص المادة 876 من قانون الإلتزامات والعقود على ما يلي:

"يتحمل المهندس المعماري أو المهندس والمقاول المكلفان مباشرة من قبل المالك المسؤولية عندما ينهار المبنى أو أي عمل آخر أشرفوا على إنجازه أو نفذوه، كليًا أو جزئيًا، أو يشكل خطرًا واضحًا بالانهيار، بسبب عيب في المواد أو عيب في البناء أو عيب في التربة، خلال خمس سنوات من إنجازه.

المهندس المعماري الذي لم يشرف على الأعمال لا يتحمل المسؤولية إلا عن عيوب خطته.

تبدأ مدة الخمس سنوات من يوم استلام الأعمال. يجب رفع الدعوى في غضون ثلاثين يومًا من يوم التحقق من الواقعة التي تستوجب الضمان؛ ولا تقبل الدعوى بعد انقضاء هذه المدة."

تحمل هذه المادة المقاولات والمهندسين والمهندسين المعماريين المسؤولية عن استمرارية المسؤولية لمدة 5 سنوات بعد استلامه. ولا يؤخذ في الاعتبار سوى الانهيار أو خطر الانهيار من أجل تحميل الأطراف المعنية المسؤولية القانونية. وبشكل ضمني، يمكن أن يكون لأسباب الانهيار أو خطر الانهيار، وفقًا للمادة، عدة أسباب :

- خطأ في تصميم الأشغال ؛
- خطأ في تنفيذ الأشغال ؛
- عيب في المواد المستخدمة في البناء ؛
- اختلالات الأشغال بسبب التربة.

آليات تطبيق المادة 876 من قانون البناء التونسي هي نفسها تمامًا تلك الواردة في المادة 769 من القانون المدني المغربي التي تم تحليلها سابقًا.

قانون 1986/10/10

كان الهدف من هذا القانون هو جعل التأمين ضد المسؤولية إلزامياً، لكنه لم يتم تطبيقه قط.

المستجدات في قانون 1986/10/10

يمكن تلخيص نقاط القوة في هذا القانون على النحو التالي:

1. جعل هذا القانون المسؤولية تقع ليس فقط على الأطراف المباشرة، بل أيضاً على الموردين (بما في ذلك المستوردين) والمنعشين العقاريين. وهذا يعني أن القانون يهدف إلى تحسين جودة المنتوجات والمواد المستخدمة في البناء، فضلاً عن حماية المستهلك التونسي عند شراء مسكنه.

2. وجود افتراض مسؤولية المقاولين (المادة 2 الفقرة الأخيرة). بعبارة أخرى، وبموجب هذا القانون، لم يعد على المتضرر (الذي ليس مهنيا عادة) أن يثبت شيئًا، لأن المسؤولية تقع على عاتق مهني البناء للإثبات أن الخطأ لا يقع عليه وبالتالي تبرئة نفسه.

3. لا تقتصر المسؤولية على الأعمال الإنشائية الكبرى فحسب، بل تمتد أيضًا إلى المعدات التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من العمل: تقع المسؤولية أيضًا على عاتق الشركات التي تقوم بتركيب المعدات المدمجة في العمل.

4. يجب أن تتمتع المعدات الأخرى بضمان حسن التشغيل لمدة عامين (تأمين لمدة عامين): حتى المعدات مثل الصنابير وغيرها يجب أن تعمل بشكل صحيح لمدة عامين على الأقل.

5. هناك مادة كاملة مخصصة للرقابة الفنية: مكتب الرقابة الفنية مسؤول بنفس قدر مسؤولية الأطراف الأخرى (في حدود المهمة الموكلة إليه): لم تعد مسؤوليته غارقة في القانون العام، بل يمكن اعتبارها في إطار المسؤولية العشرية للمقاولين.

6. طلب المشرع التونسي من الأطراف المعنية تسليم العمل إلى مالكه مع ضمان سنة كاملة من الإنجاز الكامل (اعتبارًا من تاريخ الاستلام): سيكون لدى المالك الوقت الكافي للتأكد من عدم وجود عيوب، وسيكون لدى الأطراف المعنية الوقت الكافي لإصلاحها.

صعوبات تطبيق قانون 1986/10/10

على الرغم من المستجدات التي أدخلها هذا القانون، إلا أنه ظل حبراً على ورق لأنه لم يتم تطبيقه بسبب رفض شركات إعادة التأمين الدولية قبول وتغطية المخاطر التونسية.

1. الأطراف المعنية مسؤولة عن الأضرار التي تجعل العمل غير صالح للاستخدام المقصود منه. هذه هي النقطة بالفعل الأكثر إثارة للجدل في هذا القانون والتي حالت دون تطبيقه. بعبارة أخرى، يمكن أن تندرج أي خسارة تحت هذا البند. إن إثبات العمل الغير الصالح أو غير الصالح للغرض المقصود منه، لا يمكن إلا أن يخلق حالة من الارتباك وسوء الفهم المؤكد والدائم بين شركات التأمين والمؤمن عليهم والأغيار المطالبة. لم يتم تحديد حدود هذا المفهوم بأي شكل من الأشكال، وقد يؤدي تفسيره في بعض الأحيان إلى طريق مسدود. علاوة على ذلك، فإن قطاع التأمين وإعادة التأمين لديه بالفعل خبرة كبيرة في تطبيق القانون الفرنسي المعروف باسم قانون SPINETTA والذي ينطلق من نفس مبدأ عدم ملاءمة الغرض.

2. تم فرض التزام التأمين ضد المسؤولية في غياب التزام بالرقابة، مع العلم أن شركات التأمين ترفض تغطية الأشغال الغير الخاضعة للمراقبة التقنية.

3. تلتزم شركات التأمين بقبول المخاطر تحت طائلة سحب الترخيص (المادة 20). علاوة على ذلك، لم يتم وضع أي هيكل تنظيمي في حالة نشوب نزاع بين شركة التأمين ومقدم طلب التأمين. وفقًا للقانون، فإن شركة التأمين ملزمة بقبول تغطية المخاطر حتى لو كانت غير قابلة للتأمين: تجدر الإشارة إلى أن شركة التأمين تغطي المخاطر العشوائية، أي غير المتوقعة، وبالتالي لن تغطي أبدًا المخاطر التي تعتبر مؤكدة.

4. التأمين الإجباري ضد الأضرار: يجب على صاحب العمل الاشتراك في تأمين ضد الأضرار لإصلاح الأضرار بغض النظر عن تحديد المسؤولية: نحن أمام نوعين من التأمين، أحدهما للطرف المتدخل والآخر لصاحب المشروع. ويفترض هذا الوضع أن شركة التأمين ضد الأضرار يمكنها أن ترفع دعوى تلقائياً ضد شركة التأمين عن المسؤولية عندما يُفترض أن الخطأ يقع على أحد الأطراف المتدخلة.

تجدر الإشارة إلى أن هذا القانون قد تم نسخه تقريبًا من القانون الفرنسي المعروف باسم قانون SPINETTA. علاوة على ذلك، منذ سن هذا القانون في تونس، رفضت شركات إعادة التأمين الدولية إعادة تأمين المخاطر التونسية على أساس هذا القانون، وبالتالي لم تكن هذه المخاطر مغطاة بالتأمين العشري لعدة سنوات.

وكان قطاع التأمين التونسي في مأزق لأن القانون كان غير قابل للتطبيق نظراً لرفض شركات إعادة التأمين الدولية قبول تغطية البنايات التونسية في إطار الضمان العشري.

قانون 1994/01/31

هذا القانون الذي صدر سنة 1994 لتصحيح أخطاء قانون 1986/10/10، له مزايا ولكن له أيضًا عيوب.

مزايا هذا القانون

1. بالإضافة إلى مسؤوليات الأطراف المعنية (بما في ذلك مكتب المراقبة)، حدد المشرع التونسي مسؤولية المنعشين العقاريين لمدة عشر سنوات. ويكتسي هذا الأمر أهمية قصوى في نظر المستهلك، حيث أنه عند شراء مسكن، لا يعرف المستهلك ولا يتعامل بشكل مباشر سوى مع المنعش العقاري الذي باعه الشقة. يجب الاعتراف بأن هذه المادة من القانون تعد ابتكارًا في مجال حماية المستهلك.

2. حاولت المادة 3، بشكل أو بآخر، تعريف مفهوم الأشغال الخاضعة لإجبارية التأمين بموجب هذا القانون.

3. جعل المشرع الفحص التقني إلزامياً في الحالات التي يكون فيها التأمين على المسؤولية المدنية العشرية إجبارياً. ومن الضروري التذكير بأن التأمين لمدة عشر سنوات لا يمكن منحه إلا إذا خضعت الأشغال لمراقبة تقنية على مستوى التصميم والتنفيذ.

4. حدد القانون بدقة دور مكتب المراقبة الفنية في الحفاظ على سلامة المنشآت وسلامة الأشخاص. كما أبرز عدم التوافق بين ممارسة المراقبة الفنية وممارسة الدراسة والتصميم (المادة 7).

5. فيما يتعلق بالاشتراك في التغطية العشرية، فإن المالك هو المسؤول عن الاشتراك في ضمان عشري نيابة عن جميع الأطراف المعنية.

6. مهلة رفع دعوى المسؤولية المدنية العشرية هي سنة واحدة (المادة 5)، وهي مهلة معقولة تمامًا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن العيوب في المباني لا تظهر فورًا (إلا في حالات نادرة جدًا) بل تتطور بمرور الوقت.

7. تنص المادة 98 على أنه باستثناء الأضرار التي تلحق بنظام العزل المائي فقط، يتحمل المؤمن، قبل أي بحث عن المسؤولية، النفقات المتعلقة بأعمال إصلاح الأضرار.

إذا اتفق الطرفان على مبلغ الإصلاحات، يكون المؤمن ملزماً بدفع التعويض في غضون 100 يوم من تاريخ وقوع الحادث. إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق، يجب على المؤمن دفع 75٪ من المبلغ في انتظار أن تحدد المحكمة المبلغ النهائي للتعويض. وهذا نوع من التمويل المسبق للإصلاحات في انتظار أن تفصل المحكمة بين الطرفين: شركة التأمين والمؤمن عليه. إنه أشبه بتأمين ضد الأضرار.

8. خلافاً للقانون الصادر في 1986/10/10، لا يوجد سوى تأمين واحد على المسؤولية المدنية يشترك فيه صاحب المشروع (لم يعد التأمين على الأضرار موجوداً بصفته هذه)

عيوب قانون 1994/01/31

حتى المنشآت المبنية على الماء (خاصة السدود) والطرق تخضع

للمسؤولية المدنية العشرية. ومن المعروف أن هذا النوع من المنشآت معرض لمخاطر مناخية يمكن أن تضر به في أي وقت. إذا أخذنا مثال المنشآت المائية مثل السدود، فإن تصميمها يتم من خلال دراسات محاكاة في المختبرات (Simulation – Modeling) ، نظرًا لأن الفيزياء الهيدرومائية والفيزياء البحرية لم يتم الإلمام بها تمامًا بعد، حيث أن تفاعل الأمواج والتيارات البحرية لم يتم فهمه وإتقانه بشكل كافٍ لحد الآن.

علاوة على ذلك، لا تخلو هذه المجالات من الحوادث. لذلك، يظهر من الصعب حقًا تحميل شركات البناء المسؤولية عن هذا النوع من المنشئات لمدة طويلة تصل إلى 10 سنوات.

لم يتم تحديد مسؤولية الموردين بشكل صريح كما هو الحال في قانون 1986/10/10 . علاوة على ذلك، تنص المادة 1 على أن جميع الأطراف المعنية مسؤولة، وكذلك الشخص المرتبط بصاحب المشروع بموجب عقد : باستثناء الأطراف المعنية المعتادة (المهندسون المعماريون والمهندسون والخبراء ومكاتب المراقبة، إلخ)، لا تثبت مسؤولية أي طرف معني، في نظر هذا القانون، إلا إذا كان هناك عقد مباشر يربطه بصاحب المشروع.

مرت تونس بثلاث مراحل كما ذكرنا سابقاً. تعلمنا هذه التجربة الرائعة أن القانون يجب أن يأخذ بعين الاعتبار حالة تطور المجتمع. بعبارة أخرى، لا يكون القانون نفسه بالضرورة صالحاً وقابلاً للتطبيق في مجتمعين مختلفين من حيث مستوى التنمية والثقافة.

3.4. الجزائر

تطبق الجزائر نظام تأمين إجباري على البناء منذ سنة 1995 بموجب المرسوم رقم 95-07 المؤرخ 23 شابان 1415 الموافق 25 يناير 1995 والمنشور في الجريدة الرسمية رقم 13 - 34 المؤرخة 8 مارس 1995.

- النظام القانوني للمسؤولية المدنية للمقاولين

تُعرّف المسؤولية المدنية للمقاولين بموجب المادتين 554 و555 من القانون المدني الجزائري. يحدد التزام البنائين بالتأمين في الجزائر بموجب المادة 178 وما يليها من قانون التأمين الجزائري (المرسوم رقم 95-07 المؤرخ 23 شعبان 1415 الموافق 25 يناير 1995 المتعلق بالتأمين ونصوصه التنفيذية).

من خلال القانون المدني وقانون التأمينات، وضع المشرع الجزائري نظامًا قانونيًا للمسؤولية على عاتق المقاولين، مصحوبًا بنظام إجباري لاكتتاب عقد تأمين يغطي بموجبه المخاطر الناجمة عن أنشطتهم المهنية.

وبالفعل، من خلال المادة 554 من القانون المدني، حدد المشرع الجزائري ضمان سلامة وصلابة الأشغال لمدة عشر سنوات اعتبارًا من الاستلام النهائي ملقيا إياها على عاتق المهندس المعماري والمقاول.

يجب على هذين الطرفين أن يتحملوا مسؤولية مشتركة عن أي انهيار أو خطر انهيار للبناء الذي قاما بتنفيذه، حتى لو كان سبب التدمير هو عيب في التربة.

من ناحية أخرى، أعفى المشرع المقاولين من الباطن بوضوح من هذه المسؤولية.

كما تنص المادة 178 من قانون التأمين على أن المسؤولية العشرية المنصوص عليها في المادة 554 من القانون المدني يجب أن تكون مغطاة بتأمين. ولكنها أضافت إلى هذا الالتزام، بالإضافة إلى المهندس المعماري والمقاول، المراقب الفني. بعبارة أخرى، تقع المسؤولية العشرية في الواقع على عاتق ثلاثة أطراف: المهندس المعماري والمقاول والمراقب الفني.

- خصائص المسؤولية المدنية للمقاولين

تتميز المسؤولية المدنية المحددة في المادة 554 من القانون المدني بالخصائص التالية :

- مسؤولية تتعلق بالنظام العام : لا يمكن لأي بند في العقد إلغاؤها أو حتى استبعادها جزئيًا ؛
- مسؤولية مشتركة بين المقاولين ؛
- التغطية التأمينية لها تبقى إجبارية.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ماذا عن مسؤولية مكتب الدراسات الفنية (BET) في حالة الانهيار أو خطر الانهيار؟

ونذكر في هذا الصدد أن مكتب الدراسات التقنية (BET) يقوم بإجراء دراسات المتانة والصلابة والاستقرار للمنشأة المزمع إنشاؤها، وبالتالي فهو المسؤول التقني الأول عن استدامة المنشأة. وقد نص قانون التأمين؛ المرسوم 95-07؛ في المادة 179 منه على أن صاحب المشروع يجب أن يطلب اكتتاب بوليصة تأمين؛ لدى نفس شركة التأمين؛ من قبل البنائين المشمولين بالمادة 554 من القانون المدني وكذلك المادة 179 من قانون التأمين .

كما أقر بأن هذه الضمانة تعود بالفائدة للمالك و/أو الملاك المتعاقبين للبناء، حتى انتهاء صلاحية الضمانة

يخضع اكتتاب عقد التأمين العشري لمراقبة فنية إلزامية يجريها شخص ذاتي أو معنوي مؤهل، يتم اختياره من بين الخبراء المعتمدين من قبل الوزارة المكلفة بالبناء.

تنص المادة 181 من قانون التأمينات على أن بوليصة التأمين عن المسؤولية المدنية العشرية التي يبرمها المقاولون المشمولون بالمادة 554 من القانون المدني يجب أن تغطي العناصر الحاملة للبناء وكذلك المعدات التي لا يمكن فصلها عن العمل.

5. حدود التشريع المغربي في القانون المقارن

من أجل تحليل أوجُهِ القصور في التشريع المغربي المتعلق بمجال البناء، كان من المفيد والضروري مقارنته مع تشريعات أجنبية أخرى. وعلى صعيد آخر، فإن حالة تونس غنية جداً بالدروس، حيث أنها تظهر من ناحية تطور القوانين بالتوازي مع تطور المجتمع، ومن ناحية أخرى تظهر أخطاء نسخ ونقل القوانين المستوردة التي يجب تجنبها. ومن المأمول أن تسمح الدراسة المقارنة بالتفكير بعمق في التشريعات المغربية وملاءمتها مع توقعات وتطلعات المهنيين بقطاع البناء والهندسة المدنية في المغرب.

وسيحاول هذا الفصل استخلاص توقعات المهنيين فيما يتعلق بالقيود والصعوبات التي يواجهها قطاع البناء في المغرب.

تتجلى أوجه القصور المختلفة في التشريعات المتعلقة بمجال البناء على عدة مستويات.

المستوى الأول هو عدم وجود قانون خاص بالبناء. يتم تحديد معظم العلاقات التعاقدية التي تحكم المقاولين بالقانون العام.

لكن هذه التعريفات عامة ولا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية قطاع البناء. وفي الوقت نفسه، من السهل فهم فائدة قانون التأمينات على سبيل المثال، الذي جاء لتلبية الاهتمامات الخاصة بقطاع التأمين. وسيكون من المفيد بل ومن الضروري اتخاذ نفس النهج في قطاع البناء.

وبالمقارنة مع الأنظمة التشريعية الثلاثة للبلدان الأفريقية التي تمت دراستها سابقًا، يمكن ملاحظة أن قطاع البناء المغربي أكثر تطورًا من قطاعات البناء في هذه البلدان الثلاثة وذلك من خلال تصدير الخدمات بعدة دول إفريقية عن طريق مكاتب الدراسات المغربية والمقاولات المغربية والمنعشين العقاريين المغاربة وكذلك عن طريق شركات صنع الإسمنت المغربية . ولكن في الوقت نفسه، ومن المفارقات الغير المنطقية، نجد التشريعات المغربية المتعلقة بقطاع البناء متخلفة جدًا عن التشريعات التونسية والجزائرية والسنغالية.

6. المسؤولية شبه التقصيرية خلال فترة الضمان العشري بالتشريع المغربي

تحدد المادة 769 من القانون المدني مسؤولية المقاولين بعد استلام العمل. وهي مسؤولية تتعلق بالنظام العام ولا يمكن إبطالها أو تخفيفها بأي شكل من الأشكال بواسطة بند أو اتفاقية.

لا تنطبق هذه المسؤولية إلا في حالتين محددتين:

- الانهيار الكلي أو الجزئي للمنشأة ؛
- خطر انهيار المنشأة.

وفي هذا الصدد، ألغت محكمة النقض المغربية سنة 2010 حكماً يقضي بإلزام المهندس المعماري بتعويض صاحب العمل عن الأضرار التي لحقت بعمله دون النظر فيما إذا كانت هذه الأضرار قد تؤدي إلى انهياره:

"المحكمة بإغفالها الخبرة المذكورة لتقدير ما إذا كانت الأضرار التي أسفرت عنها وهي غير الأضرار المعتمدة من شأنها أن تؤدي إلى تهديد البناء بخطر الانهيار حسبما جاء ضمن مقتضيات الفصل 769 من قانون الإلتزامات والعقود وترتب بعد ذلك الأثر القانوني اللازم في الموضوع يكون قرارها مشوبا بفساد ونقصان التعليل وعرضة للنقض."

بعبارة أخرى، تقيّدت المادة 769 بإدانة البنائين في حالة انهيار أو خطر انهيار المبنى.

تتضمن التشريعات المغربية مادة واحدة تتناول مسؤوليات الأطراف المشاركة في عملية البناء خلال فترة التشغيل وبعد استلام الأعمال. وتلزم هذه المادة الأطراف المشاركة بالمسؤولية عن متانة وصلابة الأشغال لمدة 10 سنوات.

وقد أثبتت التجربة عدم كفاية هذه المادة وقصورها وتقادمها، مما أدى إلى حالات مؤسفة للغاية بالنسبة للمهنيين.

تجدر الإشارة إلى أن المادة 769 من القانون المدني سنت عام 1913 وتم تعديلها سنة 1959 بتمديد فترة الضمان من 5 إلى 10 سنوات دون المساس بالأحكام الأخرى. يبدو من المنطقي أنه لم يعد يلبي متطلبات العصر الحالي بالنظر إلى تعقيد البناء وتعدد الأطراف المشاركة في إنجاز العمل.

لا يذكر المادة الأطراف التي ظهرت مؤخرًا، ولا سيما مكاتب المراقبة الفنية والمهندسين الجيوتقنيين والمهندسين المساحين، على الرغم من أن مسؤوليتهم لا تقل أهمية عن مسؤولية الأطراف الأخرى.

وقد أحصت وزارة الإسكان أكثر من 250 متدخل مباشر وغير مباشر معني بتنفيذ مشروع ما، في حين أن المادة لا تزال تعتمد على ثلاث جهات معنية وتقتصر المسؤولية العشرية على هذه الجهات وحدها.

علاوة على ذلك، لا يشمل هذه المسؤولية العشرية سوى المقاولين الذين لديهم عقد مباشر مع صاحب المشروع. بعبارة أخرى، لا تشمل هذه المادة المقاولين من الباطن والموردين بأي شكل من الأشكال.

هناك مشكلة أخرى كبيرة تضاف إلى هذا النقص وهي عدم تعريف مفهوم "المنشأة". بعبارة أخرى، هل يمكن اعتبار عمل هندسي، مثل الطريق السريع أو الخزان أو السد، بموجب هذه المادة على أنه مجرد مبنى من طابقين أو ثلاثة طوابق؟ أصبح من الضروري وضع قائمة شاملة بالأعمال التي تنطبق عليها المسؤولية المدنية لمدة عشر سنوات على المشاركين.

يتم تحديد نقطة انطلاق هذه المسؤولية إما عند الانتهاء من الأشغال أو عند الاستلام. إلا أن مفهوم الاستلام يطرح العديد من المشاكل، حيث يوجد نوعان من الاستلام في موقع البناء : الاستلام المؤقت والاستلام النهائي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشكلة لا تزال قائمة بالنسبة للمقاولين بالقطاع الخاص، في حين أنها حُلت بالنسبة للصفقات العمومية، بحيث أن المادة 25 من دفتر الشروط الإدارية العامة والمتعلقة بالتأمينات التي يجب على شركة البناء اكتتابها، حددت بوضوح أن التأمين الذي يغطي المسؤولية العشرية يبدأ عند الإستلام النهائي وليس المؤقت.

من خلال هذا التعريف لتاريخ سريان بوليصة التأمين العشري، يعترف المشرع ضمنياً بأن نقل الملكية يتزامن مع الاستلام النهائي وليس مع الاستلام المؤقت. علاوة على ذلك، تواجه هذه الأحكام صعوبات في التطبيق، حيث أن أكثر من 80٪ من البنايات يتم استعمالها من قبل أصحاب المشاريع العمومية عند الاستلام المؤقت.

إن عدم وجود افتراض للمسؤولية المهنية في التشريع المغربي يضر بالمستهلك، حيث يتعين عليه إثبات الخطأ. ومن المنطقي بالتأكيد أن يكون بالسهل على المهني (الطرف المتدخل) إثبات عدم مسؤوليته، حيث أن لديه الوسائل التقنية للقيام بذلك.

حدد المشرع مدة الإبلاغ عن الضرر في 30 يوماً، في حين أن تحديد درجة خطورة الشقوق، على سبيل المثال، قد يستغرق أحياناً شهوراً.

من ناحية أخرى، فإن النقطة الأكثر إثارة للقلق في تطبيق هذه المادة من قبل شركات التأمين هي المدة التي يستغرقها تسوية المطالبات في حالة تغطية البناية بوثيقة تأمين لمدة عشر سنوات. فالوقت الذي يستغرقه تحديد المسؤوليات ودراسة تولي شركة التأمين بالتعويض أو رفضها لذلك قد يستغرق أحيانًا ليس شهورًا بل سنوات. ومن المعروف أن أي بناء متضرر ولم يتم إصلاحه في الوقت المناسب قد تتفاقم حالته وتزداد تكاليف إصلاحه.

خلاصة

على مر العصور، كانت المسؤولية المدنية للمقاولين حاضرة دائماً، بل وكانت في صميم التشريعات المختلفة حتى يومنا هذا، بدءاً من بلاد ما بين النهرين وصولاً إلى القانون الروماني. وعلى الرغم من التطورات المختلفة، لا يزال الخطأ هو القاعدة الأساسية للمسؤولية المدنية العشرية التي يتحملها المقاولون.

في الوقت الحاضر، تحاول عدة تشريعات، بشكل أو بآخر، تحديد نظام قانوني لتعريف وضبط المسؤوليات والضمانات التي تقع على عاتق البنائين، وكذلك أنظمة تأمينية كفيلة بتعويض الضحايا المتضررة من عواقب الأخطاء غير المقصودة للمهندسين المعماريين والمهندسين المختصين والمقاولين.

وقد وضع المغرب، مثله مثل غيره من البلدان الأفريقية والأوروبية، نظامًا قانونيًا لتحديد مسؤوليات المقاولين منذ صدور ظهير الالتزامات والعقود (D.O.C) سنة 1913. وكان هذا الظهير هو أول قانون مدني مكتوب بالمغرب.

ولكن من المؤسف أن نلاحظ أنه على الرغم من تطور قطاع البناء والتشييد في العقود الأخيرة بالمغرب، ظلت التشريعات المغربية راكدة تقريبًا ولم تواكب هذا التطور.

حتى اليوم، لا تزال العديد من المشاكل قائمة دون أن يقدم المشرع المغربي حلولاً قانونية لهاته الإكراهات.

في رأينا، لا تزال هناك العديد من المشاكل التي يجب دراستها من أجل معالجتها من خلال نظام تشريعي مناسب وعملي. للتطور السريع الذي يعرفه قطاع البناء بالمغرب وتصديره خارج المغرب.

بصرف النظر عن المشكلة المهمة المتمثلة في عدم وجود تأمين إلزامي للمقاولين حتى عام 2016 مع تطبيقه أواخر سنة 2024، لا تزال هناك مسألتان هامتان يجب حلّهما :

- لا يوجد إطار تنظيمي قانوني للتعاقد من الباطن، مما يؤدي إلى نشوب نزاعات بين الأطراف المتعاقدة ؛

- وجود نوعين من تسليم الأشغال : تسليم مؤقت وآخر نهائي، إذ لا يساعد هذا النظام لإيجاد جو من الهدوء والتفاهم بين شركات البناء وأصحاب المشاريع. فبهذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن العديد من أصحاب المشاريع أو الشركات يتضررون من هذه الحالة.

الأخطار الناشئة
وتأثيرها على استدامة قطاع التأمين

الأستاذ
عبد الرحيم الشافعي

الأستاذ
علاء الزهيري

المهندس
ماجد سميرات

الأستاذة
إسراء صالح داود

الدكتور
علي الوزني

الأستاذ
رومل طباجة

الأستاذة
وفاء مريواح

الأستاذ
جمال صقر

الأستاذ
بسام جيلميران

الأخطار الناشئة وتأثيرها على استدامة قطاع التأمين

يشهد قطاع التأمين تغيراً كبيراً في طبيعة المخاطر التي يواجهها، حيث لم تعد المخاطر التقليدية مثل الحريق أو السرقة هي محور الاهتمام الرئيسي، بل ظهرت مجموعة من الأخطار الناشئة يصعب التنبؤ بها أو قياس تأثيرها بدقة. وتشمل هذه الأخطار التغير المناخي والكوارث الطبيعية، الهجمات السيبرانية، الأوبئة، الأوضاع الجيوسياسية وهناك أخطار تصدرت المشهد منذ ما يقرب من ثلاث سنوات تقريباً بعد أزمة الكورونا.

في السنوات الأخيرة برزت هذه الأخطار على الساحة وبقوة ومنها التكنولوجيا الحديثة (مثل الذكاء الاصطناعي والأجهزة الذاتية التشغيل ....) بالإضافة إلى التغيرات الديمغرافية.

في هذا السياق، تواجه صناعة التأمين تحديًا مزدوجًا: من جهة، ضرورة إعادة تقييم نماذج التسعير والتغطيات التقليدية، ومن جهة أخرى، الحاجة إلى ابتكار منتجات تأمينية جديدة تتماشى مع طبيعة هذه الأخطار المتغيرة. كما أن تطور هذه المخاطر يفرض على شركات التأمين تعزيز قدراتها في تحليل البيانات، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والنماذج التنبؤية، لتقديم حلول أكثر دقة ومرونة.

لكن أهم معضلة تواجه التأمين هي أنه مع تزايد وتيرة الهجمات الإلكترونية وتكلفتها والكوارث الطبيعية، سيصبح من الصعب تأمينها.

أبرز الأخطار الناشئة التي تؤثر على صناعة التأمين

على الرغم من تباين تقارير المخاطر العالمية في تحديد وتقييم الأخطار الناشئة وترتيبها من حيث شدة التأثير،إلا أن هناك شبه اتفاق على أبرز الأخطار التي ستؤثر على صناعة التأمين خلال الفترة القادمة.

1. التغير المناخي

وفقًا لتقرير صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي(WEF)، الذي قيّم التأثيرات الصحية الناجمة عن تغير المناخ في أربعة من أكثر القطاعات تضررًا (الغذاء والزراعة، والبيئة العمرانية، والصحة والرعاية الصحية، والتأمين)، أنه على مدار الخمسة والعشرين عامًا القادمة، قد تؤدي هذه التأثيرات إلى خسارة في الإنتاج تتجاوز 1.5 تريليون دولار أمريكي نتيجة أمراض محددة مرتبطة بالمناخ. وقد يُسبب زيادة في معدل الوفيات بنسبة 0.75% سنويًا بحلول عام 2050 في ظل سيناريو ارتفاع للحرارة.

ووفقا لـAXA، تغير المناخ لا يُسبب فقط كوارث طبيعية، بل يُحدث خللاً في الأنظمة الصحية والاقتصادية والاجتماعية. فهو يُهدد صحة الإنسان بشكل مباشر، وبحلول عام 2050، قد يُسبب ما يصل إلى 250 ألف حالة وفاة إضافية سنويًا بسبب سوء التغذية والملاريا والإسهال والإجهاد الحراري. وتُقدر التكلفة الصحية المرتبطة به بما يتراوح بين 2 و4 مليارات دولار سنويًا بحلول عام 2030، وهو ما يُشكل عبئًا اقتصاديًا متزايدًا على الدول، خاصة تلك ذات الأنظمة الصحية الضعيفة.

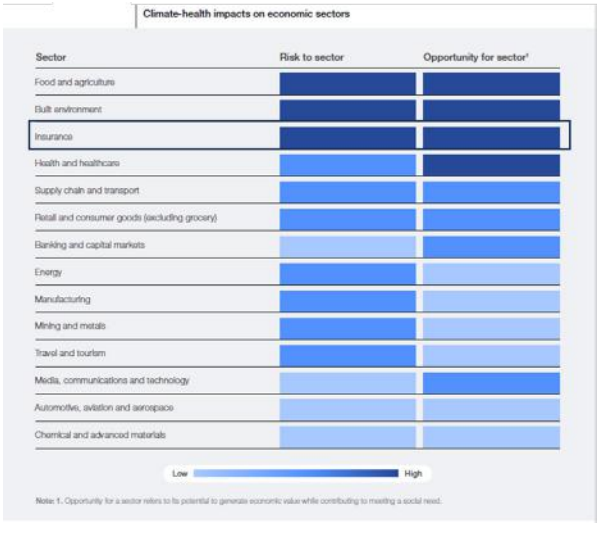

المصدر: world economic forum (WEF)

2. الكوارث الطبيعية

الكوارث الطبيعية خطراً ليس بجديد، ولكن زادت خطورته مع التغيرات المناخية الحادة التي زادت من معدل تكرار وحدة الكوارث الطبيعية وما تسببه من خسائر ضخمة.

قدر البنك الدولي، أن أربعة مخاطر مناخية رئيسية (الفيضانات، الزلازل، تقلبات الطقس الشديدة "موجات الحر والعواصف"، حرائق الغابات) قد تؤدي إلى خسائر اقتصادية متوقعة تصل إلى 200 مليار دولار أمريكي سنويا.

وفقا لتقرير Aon، بلغت الخسائر الاقتصادية الإجمالية الناتجة عن الكوارث الطبيعية عالميًا في عام 2024 حوالي 368 مليار دولار أمريكي، ووفقا لـ Swiss Re.، بلغت خسائر الكوارث المؤمنة عالميا 80 مليار دولار في النصف الأول من عام 2025 وهو ما يزيد بنسبة 30% فقط عن المتوسط التاريخي لعشر سنوات وفقاً لبيانات NatCatSERVICE التابعة لشركة ميونيخ ري .

وتعتبر الخسارة الاقتصادية في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل أعلى نسبياً من المتوسط العالمي، حيث يبلغ متوسط الخسارة الاقتصادية المباشرة 0.37% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي للبلدان التي تقدم تقاريرها من خلال مراقب إطار سينداي (2015-2022).

الكوارث الطبيعية في المنطقة العربية

منطقة الشرق الأوسط عانت من فجوة في الحماية التأمينية خلال الفترة 2015-2024، 86% مقابل 46% في أمريكا و67% في أوروبا.

وقد شهدت المنطقة خلال ثلاث سنوات فقط خسائر اقتصادية جراء كوارث طبيعية متفرقة:

السنة	الدولة	الحدث	الخسائر الاقتصادية	الخسائر المؤمنة
2021	سلطنة عمان	إعصار شاهين	1.888 مليار دولار أمريكي	129 مليون دولار أمريكي
2023	سوريا ليبيا المغرب	زلزال فيضانات درنة زلزال	8.9 مليار دولار أمريكي 6 مليون دولار أمريكي 3 مليار دولار أمريكي	
2024	الخليج	فيضانات	8.6 مليار دولار أمريكي	2.8 مليار دولار أمريكي

المصدر: Gallagher Re, Aon

3. المخاطر الجيوسياسية

تُقدّر لويدز الخسائر الاقتصادية العالمية بما يصل إلى 14.5 تريليون دولار أمريكي على مدى خمس سنوات، نتيجةً للصراعات الجيوسياسية المحتملة التي تُعطّل التجارة وسلاسل التوريد.

كما أدت الأوضاع الجيوسياسية إلى تغيير المشهد الاقتصادي، فعلى سبيل المثال تم اتخاذ طرق تجارية بحرية بديلة لقناة السويس وموانئ خليج عدن، ففي الأسابيع السبعة الأولى من عام 2024 انخفض حجم البضائع العابرة من وإلى البحر الأحمر وموانئ خليج عدن على وجه الخصوص بنسبة 21%، وفقًا لمحللي الشحن في المجلس البحري البلطيق والدولي، بينما ارتفع حجم التجارة العابرة حول رأس الرجاء الصالح خلال نفس الفترة بما يقدر بنحو 74% مقارنة بأرقام 2023.

	الجوانب المتأثرة	التفاصيل
ارتفاع الأسعار	التأمين البحري	وفقًا لرويترز، 2024؛ تضاعفت تكلفة تأمين رحلة بحرية مدتها سبعة أيام عبر البحر الأحمر من حوالي 0.5% إلى 1% من قيمة السفينة
	أخطار الحرب	وفقا لWTW ، ارتفعت التغطية في منطقة البحر الأحمر من 0.07% في أكتوبر 2023 إلى ما بين 0.5% و0.7% بحلول ديسمبر 2023.
الذكاء الاصطناعي	الهجمات السيبرانية	استخدمته جهات تهديد مرتبطة بكل من الصين وروسيا وإيران لتنفيذ عمليات تضليل إعلامي وتأثير سياسي تهدف إلى التأثير على الانتخابات الأمريكية
شدة التكرار		زيادة خطر الهجمات الإلكترونية على البنية التحتية الحيوية والشركات والحكومات.

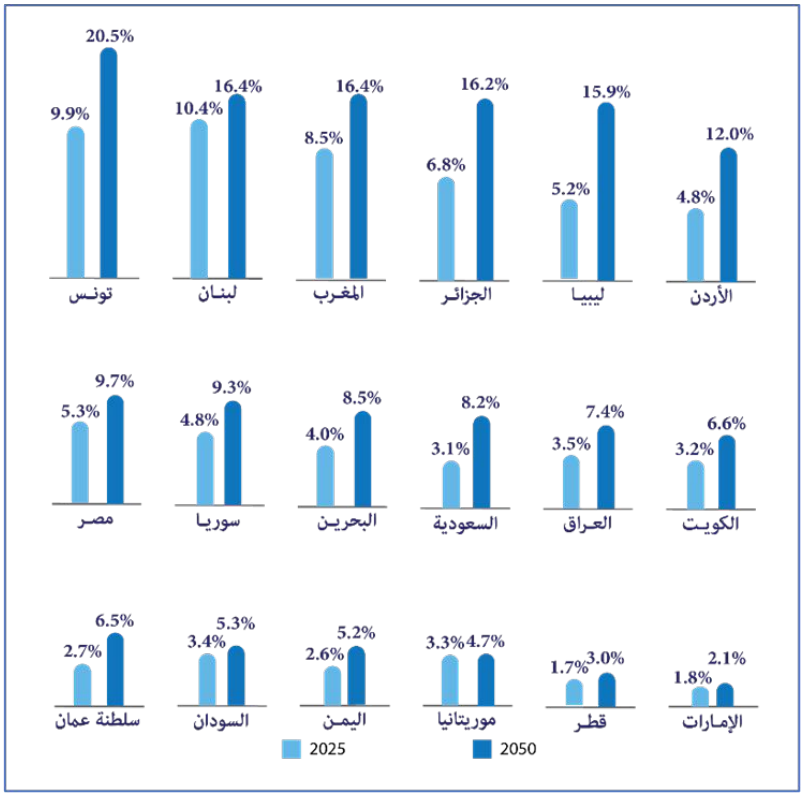

المصدر: البنك الدولي، 2025/10/20

4. المخاطر المرتبطة بالشيخوخة

"العالم يشيخ بسرعة، والهجرة والحضرنة تعيدان تشكيل هيكل السكان؛"

المصدر: UN Relief web

لأول مرة ،وفقا لتقرير المخاطر الصادر عن AXA، تظهر المخاطر المتعلقة بالتغيرات الديموغرافية ضمن أبرز 10 مخاطر لدى الخبراء.

ومع تزايد العمر المتوقع وشيخوخة السكان تتسع فجوة الادخار للـ Retirement annuities وهو ما يزيد من حساسية محافظ الحياة لتقلبات الفائدة وطول مدة الدفع؛ ووفقا لتقرير Swiss Re، أن التغيرات الديموغرافية ستُحدث تحولاً جذرياً في قطاع التأمين على الحياة خلال العقود القادمة

1. الرعاية طويلة الأجل: دمج تأمين الرعاية الطويلة مع التأمين على الحياة أو الأمراض الحرجة (Critical Illness)، مع ضرورة إيجاد طرق جديدة لتمويل الرعاية وطرق الاكتتاب.

2. الهجرة والعمالة الوافدة: تفاوت استحقاقات التغطية للوافدين واللاجئين يخلق فجوات حماية ومسائل امتثال عبر الحدود.

3. إدارة مخاطر شركات التأمين: ترى Swiss Re.، أن الأجيال الأكبر سناً تزداد ثرواتهم (على سبيل المثال: قيمة الأصول المملوكة لمن هم في عمر 55 عاماً بالولايات المتحدة تبلغ 120 تريليون دولار أمريكي)، مما يؤدي إلى

- تحول في نماذج التأمين: من حماية الدخل والأسرة إلى إدارة الثروة، تأمين دخل التقاعد، وتغطية الرعاية الصحية.
- زيادة احتمالية بدء المتقاعدين في سحب مدخراتهم، وهذا قد يرفع التضخم وأسعار الفائدة طويلة الأجل، مما يدعم عوائد استثمارية أقوى وربحية أكبر لشركات التأمين.

5. التقنيات الجديدة

(على سبيل المثال، تأثير المخاطر الناجمة عن الذكاء الاصطناعي والآلات الذاتية "السيارات ذاتية القيادة، الدرونز)
"إن الجريمة أصبحت الآن يمكن شراءها كخدمة (crime-as-a-service)"
المصدر: مؤشر Swiss Re. للمخاطر SONAR 2024

المخاطر المرتبطة بالهجمات السيبرانية نتيجة للتطور التكنولوجي السريع وتسارع الشركات لمواكبته، حيث يظهر خطر التقنيات الجديدة المرتبطة بتأثير الذكاء الاصطناعي السلبي والآلات مثل السيارات ذاتية القيادة والدرونز وغيرها من التقنيات الحديثة.

وفقًا لشركة "Swiss Re."، فإن الضرر الناتج عن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون "ماديًا أو غير مادي، بما في ذلك الضرر الجسدي أو النفسي أو المجتمعي أو الاقتصادي". ومن غير المرجح أن تغطي وثيقة تأمين واحدة جميع المخاطر المحتملة التي يطرحها الذكاء الاصطناعي. وحتى اليوم، لا يتم ذكر مخاطر الذكاء الاصطناعي صراحةً أو تحديدها أو استثنائها في صياغة وثائق التأمين، وقد يتم تغطية أنواع مختلفة من المخاطر من خلال وثائق تأمين مختلفة موجودة بالفعل.

أوجه المخاطر/ الفرص	التفاصيل
السكان	• طبقاً لتقرير الأمم المتحدة الصادر العام الماضي من المتوقع أن يبلغ عدد من هم 65+ نحو 2.2 مليار بحلول أواخر سبعينيات القرن الحادي والعشرين، متجاوزًا عدد من هم دون 18 عامًا. • طبقاً لتقرير صادر عن البنك الدولي، من المتوقع أن يشكل عدد من هم 65+ نحو 12% من إجمالي السكان بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحلول عام 2050
العمالة	• في عام 2024، بلغت نسبة العمالة الغير رسمية في المنطقة العربية 25.4% كما بلغت نسبة العمالة فوق سن الـ15 حوالي 41% • توقع البنك الدولي أن ينمو عدد السكان في سنّ العمل بمنطقة "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان" بنحو 220 مليونًا حتى 2050
الصحة	• ما بين 3 و10% من السكان في سبع دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سيحتاجون إلى رعاية طويلة الأجل بحلول عام 2030، بسبب الشيخوخة أو الإعاقة • يعاني ربع البالغين في المملكة العربية السعودية والمغرب ولبنان من مرض السكري وأمراض القلب والأوعية الدموية بحلول سن 55، مقارنة بـ 10% فقط في اليابان وألمانيا.
التقاعد	• يُقدّر باحثو EY أنه بحلول عام 2050، ستكون هناك فجوة على صعيد العالم في مدخرات التقاعد بقيمة 483 تريليون دولار، وفجوة في الحماية بقيمة 240 تريليون دولار

ينتج عن الذكاء الاصطناعي مخاطر إلكترونية جديدة، مثل:
- انتهاك حقوق استخدام البيانات
- تسميم البيانات (بيانات خاطئة)
- المخالفات التنظيمية
- كما أن مجرمي الإنترنت أصبحوا أكثر تطورًا في استغلال الثغرات، مما يجعل الهجمات أكثر صعوبة في الاكتشاف والدفاع ضدها.

المصدر: Gallagher

أدت التطورات التكنولوجيا إلى:

- الحاجة إلى بناء مراكز البيانات Data Centers: وفقا لتقرير صادر عن ألينز، ففي عام 2024، أنفقت الشركات الضخمة مثل (Amazon, Microsoft, and Google Cloud, Alibaba, Tencent, and Baidu...) عالميًا حوالي 210 مليارات دولار لبناء مراكز بيانات متعلقة بنشر الذكاء الاصطناعي. وفي المنطقة العربية، توسّع المملكة العربية السعودية نطاق بناء مراكز البيانات لديها بإطلاق شركة Humain، وهي شركة متخصصة في الذكاء الاصطناعي مملوكة لصندوق الاستثمارات العامة في المملكة، وتخطط لبناء مصانع محلية للذكاء الاصطناعي مدعومة بمئات الآلاف من وحدات معالجة الرسومات الأكثر تقدمًا من Nvidia على مدى السنوات الخمس المقبلة. وفي الإمارات، تقوم شركة Stargate بإنشاء مقر لها في أبوظبي.

تكمن التحديات التي تواجهها مراكز البيانات في عدة نقاط

- إمدادات الطاقة: فمن المتوقع أن يتضاعف الطلب على الكهرباء من مراكز البيانات حول العالم بحلول عام 2030، ليصل إلى حوالي 945 تيراواط/ساعة، وفقًا لوكالة الطاقة الدولية. تُشكل هذه الزيادة الكبيرة تحديات كبيرة؛ لذا يلجأ المشغلون بشكل متزايد إلى حلول توليد الطاقة البديلة في مواقع مراكز البيانات مما قد يؤدي إلى مخاطر معقدة.
- الأعطال والانقطاعات: وفقًا لمعهد Uptime، 50% من مراكز البيانات تعرضت لانقطاع مؤثر خلال 3 سنوات.
- التبريد: مراكز البيانات تستهلك ملايين الجالونات من المياه يوميًا للتبريد في الوقت الذي تُعاني فيه بعض الدول من نقص في الموارد المائية، كما أن مخاطر ارتفاع درجات الحرارة يزيد من خطر الإغلاق والتلف.
- قيمة أصول المعلومات أعلى من قيمة الأصول الملموسة: وفقا لتقرير صادر عن

Aon، نمت القيمة الإجمالية للأصول التقنية والمعلوماتية بمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا خلال الفترة من 2017 حتى 2024 نسبة 3% لتحقق 1,171 مليون دولار أمريكي، وهي أكبر من نسبة نمو القيمة الإجمالية للأصول المادية عن نفس الفترة والتي بلغت 2% بواقع 1,143 مليون دولار أمريكي.

إن القيمة القصوى للخسائر لأصول المعلومات أعلى من تلك الخسائر في الممتلكات والمنشآت والمعدات، حيث قدرت بعض المؤسسات -وفقا لنفس المصدر السابق- قيمة الخسارة القصوى المحتملة (PML) لأصول المعلومات الناتجة عن السرقة أو التدمير بحوالي 1,168 مليون دولار. في المقابل، يبلغ متوسط قيمة أكبر خسارة قد تنتج عن تلف أو تدمير كامل للممتلكات والمنشآت والمعدات (PP&E) حوالي 819 مليون دولار.

- المنافسة الشرسة وتركز مقدمي الخدمات والمنصات الرقمية: وفقا لتقرير صادر عن أليانز، تستحوذ الشركات الأمريكية الكبرى - أمازون، ومايكروسوفت، وجوجل كلاود - على 63% من الإيرادات العالمية في الربع الثاني من عام 2025، كما تسيطر الصين (بكين) على 10% من السوق العالمي.

الأمر الذي يشكل خطورة تبلورت خلال أزمة انقطاع الخدمة في قطاعات الطيران والرعاية الصحية والمالية العالمية في واحدة من أكبر حالات التعطيل في تاريخ هذا المجال (CrowdStrike - يوليو 2024)، حيث أثّر على 8.5 مليون جهاز حول العالم، وأدى إلى خسائر مالية تُقدّر بحوالي 5.4 مليار دولار أمريكي.

الجهود الحكومية لتنظيم الذكاء الاصطناعي في منطقة الخليج:

المملكة العربية السعودية

- في عام 2023، أصدرت الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي.

- تهدف هذه المبادئ إلى تطوير ووضع سياسات وإرشادات ولوائح وأطر عمل لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى حوكمة البيانات ونماذج الذكاء الاصطناعي، بهدف الحد من الآثار السلبية المحتملة.

- أصبح من المتطلبات المتزايدة لدى شركات التأمين تقديم دليل على الالتزام بالمعايير مثل ISO 27001، أو إطار عمل الهيئة السعودية للمواصفات SAMA، أو الهيئة الوطنية للأمن السيبراني NCA، قبل إصدار أو تجديد وثائق التأمين.

- أصبح التأمين السيبراني أداة للامتثال بالإضافة إلى كونه شبكة أمان مالية.

الإمارات العربية المتحدة

- قدمت دولة الإمارات عددًا من الإجراءات والمبادرات لتوجيه استخدام الذكاء الاصطناعي، من بين هذه المبادرات "ميثاق دولة الإمارات لتطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي" الذي صدر في يونيو 2024، والذي حدد 12 أولوية ومكونًا لتطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك تعزيز الروابط بين الإنسان والآلة، والحوكمة والمساءلة، وتعزيز الوعي بالذكاء الاصطناعي من أجل مستقبل شامل.

مملكة البحرين

- وافق مجلس الشورى على مشروع قانون مستقل لحوكمة الذكاء الاصطناعي في البحرين، يتضمن أحكامًا تتعلق باستخدامات الذكاء الاصطناعي المحظورة، ومتطلبات الترخيص، والعقوبات المالية والجنائية في حال المخالفات. ملاحظة: واجه مشروع القانون معارضة، ووضعه الحالي غير مؤكد.

الكويت

- أطلقت مؤخرًا مسودة "الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي 2025-2028"، تشمل الأهداف الاستراتيجية، وفقًا لمشروع القانون، ترسيخ مكانة الكويت كمركز للذكاء الاصطناعي، وبناء منظومة قوية للذكاء الاصطناعي، وتحويل الخدمات الحكومية والعامة.

سلطنة عمان

- في أغسطس 2024، نشرت وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في سلطنة عُمان مسودة 'السياسة الوطنية للذكاء الاصطناعي' للتشاور العام

- كما أطلقت الدولة البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية المتقدمة في عام 2022.

قطر

- في عام 2024، نشر مصرف قطر المركزي (إرشادات التبني والاستخدام الآمن للذكاء الاصطناعي – الإصدار 1.0 لعام 2024) والتي دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2024.

ويوفّر المستند إرشادات عامة لاستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، لا سيما من حيث الحوكمة وإدارة دورة حياة الذكاء الاصطناعي

المصدر: Norton Rose Fulbright، CSG

6. الأمن السيبراني

"لم يعد الأمن السيبراني مجرد خطر تقني (IT) بل أصبح خطرًا تجاريًا

تشير المخاطر السيبرانية إلى التهديدات ونقاط الضعف المحتملة التي قد تؤدي إلى الوصول غير المصرح به، أو تسريب البيانات، أو إلحاق الضرر بأنظمة وبيانات المؤسسة.

ووفقا لتقرير Allianz عن الأخطار، الذي صدر في مطلع 2025، رأى التقرير أن الأمن السيبراني سيُصبح الخطر الأكبر في مناطق أوروبا وأمريكا الشمالية والجنوبية وأفريقيا والشرق الأوسط في ما يقرب من 20 دولة: الأرجنتين، أستراليا، بلجيكا، البرازيل (جديد)، كولومبيا (جديد)، فرنسا، ألمانيا، الهند، إيطاليا، كينيا، موريشيوس، المغرب (جديد)، نيجيريا، الفلبين (جديد)، البرتغال، جنوب أفريقيا (جديد)، سويسرا، أوغندا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.

يُعدّ اختراق البيانات أكثر ما تخشاه الشركات؛ وفقًا لتقرير شركة IBM بعنوان (تكلفة خرق البيانات لعام 2024)، بلغ متوسط تكلفة خرق البيانات في عام 2023 نحو 4.88 مليون دولار، بزيادة قدرها 10% مقارنة بالعام السابق (4.45 مليون دولار)، وهو أعلى مستوى منذ بداية جائحة كورونا. كما أشار التقرير إلى أن هذه الزيادة تمثل ارتفاعًا بنسبة 2.6% عن متوسط السنوات السابقة، مما يعكس اتجاهًا تصاعديًا مستمرًا في التكاليف المرتبطة بالاختراقات.

كما أن لويدز أشارت وفقا لسيناريوهات افتراضية قد اجرتها إلى أن هجوم إلكتروني كبير قد يُكلف الاقتصاد العالمي 3.5 تريليون دولار.

فضلاً عن أنه قد تكون تداعيات وتكاليف الهجوم السيبراني هائلة، مثل تعطل الخدمات وحتى بعد استعادة العمليات، غالبًا ما تستمر التكاليف في الارتفاع، حيث يتبع الهجوم دعاوى مدنية محتملة، وغرامات تنظيمية، وتكاليف إصلاح الأضرار التي لحقت بالسمعة أو القدرة التنافسية.

ووفقا لـ Guy Carpenter، يكشف نمذجة التراكم العالمي للمخاطر السيبرانية عن خسائر محتملة كبيرة، حيث تُقدّر الخسائر الناتجة عن حادثة يمكن أن تحدث مرة كل 200 عام بما يتراوح بين 20 و46 مليار دولار أمريكي.

وفقًا لأحدث تقارير Resilience

أدت مخاطر الطرف الثالث – بما في ذلك هجمات برامج الفدية وانقطاعات الخدمة المتعلقة بالبائعين – إلى تكبد خسائر لأول مرة على الإطلاق، حيث شكلت 23% من جميع المطالبات المتكبدة في عام 2024، مقارنة بالصفر في عام 2023.

لا تزال نمذجة الكوارث للأحداث السيبرانية في مراحلها الأولى. ولا تزال المخاطر النظامية محور تركيز رئيسي لشركات التأمين، حيث يتم تقييم العديد من المخاطر الإجمالية وفقا لها.

وفقًا لأحدث تقرير لـ AM Best

النموذج السيبراني يجب أن يركز على فهم الإدارة للمخاطر ومدى امتلاك الشركات وسيطرتها على الافتراضات والمعايير المستخدمة في نماذجها.

منطقتنا العربية ليست بعيدة عن المشهد، حيث يشهد العالم العربي تحولًا رقميًا متسارعًا، وقد تبنت العديد من الدول العربية استراتيجيات وطنية للتحول الرقمي، تشمل تطوير الخدمات الإلكترونية، دعم الابتكار، وتعزيز استخدام التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء وغيره. ووفقا لتقرير Mordor intelligence، من المتوقع أن يصل حجم سوق التحول الرقمي في الشرق الأوسط إلى 50.25 مليار دولار أمريكي في عام 2025، ومن المتوقع أن يصل إلى 149.34 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030.

فالتحول الرقمي السريع فضلا عن الأوضاع الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة العربية، يجعلها عرضه للهجمات السيبرانية وزيادة الحاجه لوضع استراتيجيات للأمن السيبراني. فوفقا لتقرير صادر عن Positive Technologies، أدت التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط إلى موجة من هجمات القرصنة الإلكترونية في المنطقة. في النصف الأول من عام 2024، ارتفع عدد هجمات حجب الخدمة الموزعة (DDoS) بنسبة 70% مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2023؛ كما أنه في عام 2023، بلغت تكلفة الجرائم الإلكترونية في الشرق الأوسط ما يزيد قليلاً عن 8 ملايين دولار (7.2 مليون يورو) لكل حادث، وفقًا لبحث ممول من IBM

أوجه المخاطر/ الفرص	التفاصيل
حجم سوق الأمن السيبراني	24.1 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2028 (PMC)
تكلفة خرق البيانات في منطقة الشرق الأوسط	8.75$ مليون دولار أمريكي في عام 2024 بنسبة ارتفاع 8.42% عن عام 2023
هجمات حجب الخدمة الموزعة (DDoS)	خلال النصف الأول من 2024، ارتفع عدد الهجمات بنسبة 70% مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2023.
سوق التحول الرقمي	50.25 مليار دولار أمريكي في عام 2025، ومن المتوقع أن يصل إلى 149.34 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030
إجمالي أقساط التأمين السيبراني عالمياً عام 2030	32 مليار دولار أمريكي

تصدرت كل من السعودية والإمارات قائمة الدول المستهدفة في تحليل أُجري في مارس 2024 لهجمات إلكترونية على مدار عامين في المنطقة. وتواجه الإمارات وحدها ما معدله 50,000 هجوم إلكتروني يوميًا، وفقًا لما ذكره رئيس الأمن السيبراني في حكومة الإمارات في وقت سابق من هذا العام، كما أن البلاد تشهد توسعًا سريعًا في عمليات الهجوم.

المصدر: GCC COUNTRIES AND THE CYBERCRIMINAL SERVICES MARKET (2023–2024) report, Positive Technologies

من أبرز الهجمات السيبرانية في المنطقة العربية

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في المغرب

تعرض المغرب لأكثر من 2 مليون تهديد إلكتروني خلال العام الماضي فقط.

وقد تعرض نظام المعلومات الخاص بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNSS)) لهجوم سيبراني، مما أدى إلى تسريب واسع النطاق للبيانات الشخصية المتعلقة برواتب نحو مليوني موظف في حوالي 500,000 شركة على وسائل التواصل الاجتماعي.

أرامكو السعودية (2012) - "شمعون"

يُعد هذا أحد أكثر الهجمات السيبرانية تدميرًا في التاريخ، حيث شلّ أكبر شركة نفط في العالم، وكان بمثابة جرس إنذار للأمن السيبراني الوطني.

أدى الهجوم إلى مسح البيانات من أكثر من 30,000 جهاز كمبيوتر.

المصدر: وسائل الأعلام المحلية
نقلاً عن الوزارات المختصة

أصبح مفهوم الأمن السيبراني القائم على 'الثقة مع التحقق' غير ملائم في الوقت الحاضر، مما أدى إلى ظهور نموذج جديد يُعرف باسم: الثقة المعدومة (Zero Trust).

الخاتمة:

الأخطار الناشئة تمثل تحدياً متجدداً أمام شركات التأمين والمشرعين على حد سواء، لما تحمله من طابع متطور ومتغير يرتبط بالتقدم التكنولوجي والتحولات الإقتصادية والمناخية.، مما يستوجب إعادة النظر في أسس التسعير وإدارة المخاطر وصياغة وثائق التأمين بما يحقق الحماية المطلوبة لمصالح المؤمن له ويضمن استدامة سوق التأمين واستقراره.

ويمكن وضع التصورات المقترحة للفرص المرتبطة بهذه الأخطار في النقاط التالية

- الديموغرافيا ومنتجات عمر أطول: تعزيز التأمينات الادخارية/المعاشات، أنظمة دخل تقاعدي مضمونة (مع حوافز للادخار التقاعدي المبكر) ، ودمج مزايا/ الرعاية طويلة الأجل Long Term Care (LTC) الرعاية الصحية مع ركائز "الشيخوخة الصحية".
- حلول للصحة والحرارة: تغطيات أمراض مزمنة، برامج وقاية وإدارة أمراض (Critical Disease Management)، مزايا تكيّف حراري لكبار السن (أجهزة تبريد/متابعات) ، وتسعير يعكس مخاطر التعرض لموجات الحر.
- تصميم تغطيات للوافدين واللاجئين: وثائق تأمين صحية وحوادث عابرة للحدود، والاعتماد على شبكات مزودين إقليمية.

تعميق الشمول التأميني: تبني قنوات رقمية وبيئات تنظيمية محفّزة للتأمين المتناهي الصغر، وتسهيل تغطية العمالة غير الرسمية والوافدين.

- سد فجوة الكوارث عبر أدوات نقل المخاطر

توسيع استخدام أدوات نقل المخاطر مثل إعادة التأمين، سندات الكوارث، والمجمّعات التأمينية.

- تعزيز قدرات إدارة المخاطر السيبرانية

بناء قدرات قوية في الاكتتاب السيبراني وإدارة التراكم، لضمان التعامل الفعّال مع المخاطر الرقمية المتزايدة والحد من تأثيرها على المؤسسات.

- التحوّل الرقمي والذكاء الاصطناعي

استخدام البيانات الديموغرافية والسلوكية لتسعير أكثر دقة وتقليل الاحتيال ورفع الكفاءة–مع إدارة مخاطر الخصوصية والاختراق.

- إدارة مخاطر المناخ: تحديث خرائط الأخطار، اشتراطات بناء مقاومة للفيضانات والحرارة، وتوسيع التأمينات الإلزامية/المجمّعات الوطنية للكوارث.

مع تركيز على ثلاث أولويات للمنطقة العربية:

1. تعجيل التأمين الصحي والمعاشي الشامل مع مكوّن LTC في دول مثل مصر والمغرب وتونس وبلاد الشام، مستفيدين من الزخم التنظيمي واحتياجات القطاع العام لتخفيف الضغط المالي المستقبلي.
2. أطر تغطية للوافدين واللاجئين عبر شراكات متعددة الأطراف (وزارات الصحة/العمل، شركات التأمين/التكافل) لتقليل المخاطر النظامية.
3. بناء قدرة تأمينية استيعابية على أخطار المناخ والسايبر: اعتماد تسعير قائم على المخاطر، التوسع في إعادة التأمين، وتبنّي حلول تمويل كوارث؛ إلى جانب معايير صارمة للأمن السيبراني وحوافز نشر تغطيات السايبر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المصادر:

- Future Risks Report, 2025 Edition, AXA
- Allianz Risk Barometer, Identifying the major business risks for 2025
- Cyber Insurance Survey Highlights Systemic Risk, Particularly on SMEs, AM Best
- Swiss Re SONAR, New emerging risk insights, June 2024
- 2025 Cyber Claims Report, Coalition
- 2025 Global Threat Report, CROWDSTRIKE
- Cost of a Data Breach Report 2024, IBM
- 2024 Global Cyber Industry Insights, GUY CARPENTER
- GCC COUNTRIES AND THE CYBERCRIMINAL SERVICES MARKET (2023–2024 report), Positive Technologies
- The data center construction boom, Emerging risk trends in the global buildout, Allianz
- 2024 Climate and Catastrophe Insight, Aon
- Natural Catastrophe and Climate Report: 2024, Gallagher Re
- Unseasonal fires trigger above-trend catastrophe insured losses first half 2025, Swiss Re
- Insurance and the Longevity Economy: Navigating protection in the era of 100-year lives, February 2025, Geneva Association
- Embracing And Shaping Change, Human Development for a Middle East and North Africa in Transition, August 2025, World Bank Group
- Middle East and North Africa Insurance Market Report - Insurance update 2019
- OECD Health Policy Studies/ Is Care Affordable for Older People?
- ESCWA Demographic trends in the Arab region: 1950–2030
- Swiss RE Institute/ Middle East Outlook – May 2025
- Swiss RE Institute/ sigma 3/2024 – World insurance: strengthening global resilience with a new lease of life
- UN Department of Economic and Social Affairs/ World Population Prospects 2024 – Summary of Results.

OMANRe

Reinsurance Protection Beyond Expectations

omanre.com

Redefining risk management.

We pride ourselves on the calibre of our talent. Our team of experienced professionals brings together a wealth of knowledge and expertise in risk management and reinsurance. With their diverse backgrounds and leveraging extensive industry experience of over 15 years across Asia, Middle East, Africa, CEE & CIS countries, they are dedicated to providing innovative solutions and superior service to our valued clients.

الأستاذ /عبد الرحيم الشافعي

رئيس هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي المغرب

ما أبرز الإصلاحات التنظيمية التي شهدها قطاع التأمين المغربي مؤخرًا؟ وكيف تساهم هذه الإصلاحات/ التحديثات في تعزيز ثقة المستهلك وتحسين جودة الخدمات التأمينية؟

منذ تأسيسها، عملت الهيئة على إطلاق سلسلة من الإصلاحات التنظيمية الرامية إلى تطوير الإطار القانوني المنظم لنشاط التأمين، بغية تعزيز حماية المؤمن لهم، وملاءمة آليات التنظيم والرقابة مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية مما يسهم بشكل مباشر في تعزيز ثقة المؤمن لهم وتحسين جودة الخدمات التأمينية.

وقد شملت هذه الإصلاحات تحديثا وتوسيعا لمهام وسطاء التأمين عن طريق تعديل المرسوم المتعلق بتطبيق أحكام مدونة التأمينات، استجابة لعدد من التوصيات الصادرة عن دراسات وتقارير وطنية، كانت دعت إلى تطوير قنوات توزيع التأمين، وملاءمتها مع التحولات الرقمية واحتياجات الفئات غير المؤمّنة، وتوسيع نطاق تدخل وسطاء التأمين بما يدعم النجاعة التنظيمية ويقوي حماية المستهلك. وبذلك أصبح بإمكان وسطاء التأمين تقديم خدمات الأداء والتدبير، لصالح مقاولات التأمين وإعادة التأمين، برسم عقود تأمين مكتتبة مباشرة من لدن هذه المقاولات، فضلا عن القيام ببعض الإجراءات التي لها علاقة بمهنة وسيط التأمين لفائدة الهيئات العمومية المعنية. وتسهم مجموع المهام الموكلة لوسيط التأمين في تحسين الولوج إلى خدمات التأمين ورفع معدل انتشار التأمين وتعزيز الشفافية، وتوسيع العرض.

من جهة أخرى، تم إدخال إضافات نوعية بخصوص تسويق منتجات التأمين عبر الإنترنت، من خلال إصدار تشريع خاص بالوسائط الإلكترونية لبيع منتجات التأمين عبر الإنترنت من أجل وضع إطار مضبوط ينظم هذه العملية. وتمكن هذه الآلية من تعزيز ثقة المؤمن لهم من خلال الولوج إلى فضاء إلكتروني آمن يوفر كافة المعلومات الضرورية، سيما تلك المتعلقة بالخصائص الأساسية للتغطية المقترحة وبمقاولة التأمين ووسيط التأمين. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الوسيلة تعمل على تسهيل الولوج إلى منتجات التأمين وتوضيح العروض وتقوية الحماية القانونية وتشجيع الابتكار وتحسين تجربة الزبون.

ومن أجل ترسيخ ثقة المؤمن لهم، ألزمت الهيئة مقاولات التأمين وإعادة التأمين بمعالجة ملفات التأمين في حالة الوفاة بسرعة وشفافية وبشكل منصف. كما ألزمتها بإبلاغ المستفيد بجميع مراحل دراسة الملف، والآجال المحددة، والوثائق المطلوبة، مع تذكيره بالوثائق اللازمة عند التصريح بالحادث، فضلا عن إلزامها بتبرير أي قرار برفض التعويض. هذا الإجراء الجديد يساعد على الارتقاء بجودة الخدمات، والحد من النزاعات، وتعزيز الشفافية في تدبير ملفات الحوادث، مما يقوي ثقة المؤمن لهم في القطاع ويضمن لهم حماية فعلية لحقوقهم، ومعالجة واضحة ومنصفة لملفات تعويضاتهم.

وفي سياق تحديث القطاع، أصبح منذ سنة 2024 تأمين مخاطر الورش (TRC) وتأمين المسؤولية المدنية العشرية (RCD) إلزاميا في مشاريع البناء الكبرى. وقد حددت النصوص المنظمة لهذه المنظومة المعايير الأساسية لهذين التأمينين الإلزاميين، سيما حدود الضمان، والخلوص، والاستثناءات، إلى جانب الشروط العامة النموذجية. وتهدف هذه المقتضيات إلى حماية مختلف المتدخلين في قطاع البناء، وضمان إطار منظم وآمن لإنجاز المشاريع. ويعد هذا الإصلاح خطوة متقدمة ومحورية في تطوير القطاع، إذ يعزز الأمن القانوني والمالي لمشاريع البناء، ويحمي أصحاب المشاريع والملاك المستقبليين، ويرفع جودة المنشآت بفضل تعزيز مسؤولية المهنيين في قطاع البناء والأشغال العامة. كما يساهم في الحد من النزاعات، وضمان تعويض عند وقوع الأضرار، مما يعزز الشفافية والمصداقية في السوق العقارية. ويساهم كذلك في تحسين صورة الفاعلين في القطاع، وتعزيز الثقة والاستقرار في المعاملات. وتشكل بذلك هذه الإصلاحات المذكورة، رافعة أساسية لتحديث قطاع التأمين المغربي، وتحسين جودة خدماته، وترسيخ ثقة المستهلك.

كيف ساهمت تجربتكم في صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية في تشكيل رؤيتكم الحالية؟ وهل ترون أنه بالإمكان انشاء مجمعة إقليمية للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية؟

مكنتنا تجربة إحداث وتدبير صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية من استيعاب أكبر للتحديات ذات الصلة بالوقائع الكارثية، وبالتالي ساعدنا على بلورة رؤية وطنية شاملة لإدارة المخاطر، سيما فيما يخص الاستناد إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تمكين فئات واسعة من المجتمع من التعويض عن الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية.

فمنذ دخول القانون رقم 110.14 المتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية حيز التنفيذ، تم اتخاذ التدابير اللازمة لتفعيل هذا الصندوق وتمكينه من القيام بمهامه باعتباره أداة أساسية ضمن منظومة التغطية ضد الوقائع الكارثية. وفي هذا الصدد، عملنا على تعزيز التحليل الاستراتيجي للمخاطر، وتطوير النمذجة المالية، وتفعيل آليات نقل المخاطر من خلال إبرام عقد تأمين بارامتري لفائدة الصندوق لدى مقاولة تأمين محلية مع اللجوء إلى شركات إعادة التأمين الأجنبية. وتجدر الإشارة إلى أن الزلزال الذي ضرب الحوز متم سنة 2023 أثبت نجاعة التدابير سالفة

الذكر، حيث مكن الصندوق من المساهمة في صرف التعويضات للمتضررين. وعلى ضوء التجارب المتراكمة في تدبير الكوارث الكبرى التي شهدها المغرب مؤخرًا، نحن بصدد تشكيل توجه يرمي أساسًا إلى مراجعة شروط استحقاق التعويض الممنوح من قبل الصندوق وتعزيز فعالية النظام التضامني وكذا معالجة العوائق والنواقص التي تشوب مساطر التعويض، مع فتح نقاش حول توسيع مجال تدخل الصندوق وإمكانية وضع إطار لتغطية أصناف أخرى.

أما بخصوص إمكانية إنشاء مجمع عربي للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، نعتقد أنه يمكن أن يكون منطلقا لمواجهة خطر الكوارث الطبيعية على المنطقة العربية بالنظر إلى أهمية تكثيف الجهود في هذا المجال، لكن وجب في المقابل الأخذ بعين الاعتبار التحديات المرافقة لتنظيم مماثل، من قبيل:

- توحيد الرؤى رغم اختلاف النصوص القانونية والتنظيمية في الدول العربية، وخصوصيات نماذج التغطية في كل بلد أو غيابها أساسا.
- الحرص على عدم تداخل مهام المجمع مع مهام مؤسسات أخرى قائمة، أو القدرة على التنسيق مع هذه المؤسسات؛ علما أن بعض الدول العربية تتوافر بالفعل على صناديق وطنية للحد وللتعويض عن مخاطر الكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى وجود عدة مبادرات لإنشاء صناديق أخرى لمكافحة الوقائع الكارثية، بما في ذلك الصندوق العربي الإفريقي المشترك للحد من مخاطر الكوارث.
- إمكانية تطوير قاعدة بيانات للمخاطر الطبيعية على الصعيد العربي، قابلة للتحيين ومن شأنها المساعدة في تحديد المناطق الأكثر عرضة للكوارث الطبيعية، وتحديد التدابير اللازمة لتقليل المخاطر.
- ضرورة إيلاء الأهمية للعنصر البشري وتكوينه في ميادين مختلفة منها الإكتوارية وتدبير المخاطر والإعلاميات.
- اختلاف الأخطار والكوارث الطبيعية التي تهدد الدول العربية وتستلزم مقاربات ملائمة وخاصة بكل دولة.
- تعزيز منظومة إعادة التأمين، ذلك أن أغلب الدول العربية تمتلك شركات صغرى لإعادة التأمين لا تتوافر على القدرات المالية لتغطية أخطار من هذا النوع.

تلعب هيئتكم الموقرة دوراً بارزاً في دعم التحول الرقمي واعتماد التكنولوجيا الحديثة في نماذج الأعمال، كيف يساهم برنامج "ÉMERGENCE" في تعزيز الابتكار الرقمي لدى شركات التأمين؟ ومن وجهة نظركم، إلى أي مدى تمكن أن تساهم الرقمنة في تحسين تجربة المؤمنين وتوسيع قاعدة المستفيدين؟

تولي هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي اهتماماً خاصاً للرقمنة، التي تعتبرها رافعة هيكلية لتسريع تحديث قطاع التأمين في المغرب، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمؤمَّن لهم، وتعزيز الشمول التأميني لدى فئات لا تزال تغطيتها غير كافية.

وفي هذا الإطار، أطلقت الهيئة سنة 2025 النسخة الأولى من برنامج التطور ÉMERGENCE المصمم كفضاء تعاوني يجمع شركات التأمين، والوسطاء، وخبراء وكفاءات في مجال التكنولوجيا التأمينية. وقد سمحت هذه المبادرة بفتح ورش حقيقي لمناقشة الاحتياجات ذات الأولوية في السوق ورافعات التحول الأكثر ملاءمة، من أجل تحديد حالات استخدام قادرة على الاستجابة للتحديات التشغيلية والاستراتيجية للقطاع، مع احترام الإطار التنظيمي وتعزيز حماية المؤمَّن لهم.

وقد جرى تنفيذ البرنامج على مرحلتين متكاملتين. تمثلت المرحلة الأولى في تنظيم جلسات لقاء "Roadshow" قامت بها شركات التأمين، الوسطاء، والفاعلون في التكنولوجيا المالية، من أجل تحليل الاحتياجات ذات الأولوية، ورسم خريطة نقاط الألم، وتحديد رافعات التحديث الأساسية؛ فيما اتخذت المرحلة الثانية شكل ورشات عمل تعاونية جمعت فاعلي السوق، خبراء InsurTech، وأصحاب الكفاءات في مجال التكنولوجيا، مخصصة لتصميم ونمذجة والتحقق من حالات استخدام مبتكرة.

وقد سمحت هذه المقاربة الجماعية بإبراز سبع حالات استخدام ذات إمكانات عالية، نابعة مباشرة من احتياجات السوق المعبَّر عنها. وتمثل هذه الحالات اليوم رافعات عملية للتحول، سواء تعلق الأمر برقمنة مسارات التوزيع، أو تحسين تدبير التعويضات، أو تثمين البيانات والذكاء الاصطناعي، أو تحسين تجربة الزبون. ويمكن تنفيذها من طرف الفاعلين الحاليين، أو من قبل حاملي مشاريع التكنولوجيا التأمينية القادرين على التجريب السريع، أو في إطار مقاربة مشتركة عبر خدمات موحدة يستفيد منها القطاع بأكمله ضمن إطار حكامة شفافة.

ومن خلال هذه النسخة الأولى، أثبت برنامج " ÉMERGENCE" قدرة السوق المغربي على التعبئة الجماعية، والابتكار المشترك، وإنتاج نتائج ملموسة تخدم قطاعاً يعيش تحولاً رقمياً شاملاً.

كيف تستعد الهيئة لمواجهة الأخطار الناشئة مثل المخاطر السيبرانية والمخاطر الصحية المصاحبة لطول العمر؟ وهل هناك توجه لإدراج هذه الأخطار ضمن الأطر التنظيمية؟

باعتبارها مسؤولة على تطوير قطاع التأمين وتوسيع عروض التغطية، تقوم الهيئة بتتبع منتظم لمنتوجات التأمين بهدف تقييم مدى ملاءمتها لاحتياجات المستهلكين، خاصة في ظل التحولات المتسارعة التي تعرفها أصناف المخاطر. هذا التتبع المستمر يتيح للهيئة رصد كل النواقص في مستوى التغطية الذي قد يطول بعض الفئات أو أنواعًا معينة من الأخطار. وعند تبين نواقص في هذا الشأن، تبادر الهيئة إلى دراسة إمكانيات توسيع نطاق الضمانات، أو تعديلها، أو الدفع نحو بلورة منتوجات تأمينية أكثر استجابة للواقع.

وفي ما يتعلق بالأخطار الناشئة، تعمل الهيئة وفق مقاربة تشاركية مع الفاعلين في القطاع وباقي الأطراف المعنية، بهدف صياغة حلول تأمينية قادرة على مواكبة هذه التحولات. وتشمل المناقشات الجارية بهذا الخصوص عددا من الجوانب، أهمها

- نطاق التغطية من حيث الضمانات، أسقف الضمان، خلوص التأمين، استثناءات الضمان، ...
- اختيار النموذج الأنسب للتغطية، وفق خصائص الفئة المستهدفة وطبيعة الأخطار، سواء عبر تأمين اختياري أو إجباري، أو عبر وضع آلية خاصة لتعزيز تدبير الأخطار (منتوج خاص، التأمين المشترك، صندوق الضمان،...).
- المنظومة الملائمة للتغطية، من خلال تحديد دور ومساهمة مختلف الأطراف، وضبط آليات نقل المخاطر: إدراج آليات تهدف إلى ترشيد المخاطر وضمان تطبيق أسعار في متناول الفئات المستهدفة، إضافة إلى تقييم القدرات المالية للسوق المحلية وترشيد الحاجة إلى اللجوء إلى إعادة التأمين الدولية أو آليات أخرى (تجمع تأميني، ضمان الدولة، صندوق ضمان قطاعي، ...).
- الشروط التعاقدية: بهدف تأطير عرض التغطية بما يضمن حماية كافية للمؤمن لهم واستدامة المنتوجات، يمكن للهيئة إعداد نماذج مرجعية للعقود،

أو اقتراح فرض شروط عامة نموذجية أو بنود إلزامية.

إلى ذلك، تضع الهيئة القضايا المناخية في صميم أولوياتها واستراتيجيتها، إذ فعلت العديد من المبادرات الملموسة في هذا الإطار، من ضمنها التأمين متعدد المخاطر المناخية، الذي يغطي المحاصيل الزراعية (الحبوب، القطاني، والنباتات الزيتية) ضد المخاطر المناخية مثل الجفاف، الأمطار الغزيرة، البرد، الصقيع، الرياح القوية أو العواصف الرملية. ويتيح هذا النظام اليوم حماية جزء كبير من المساحات الزراعية الوطنية.

من جهة أخرى، تعمل الهيئة بشكل وثيق مع السلطات العمومية لدعم جهودها بشأن القضايا المرتبطة بالتغيرات المناخية. في هذا الإطار، تساهم الهيئة، إلى جانب وزارة الاقتصاد والمالية والهيئات التنظيمية الأخرى للقطاع المالي (بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل)، في الاستراتيجية الوطنية لتمويل المناخ في أفق 2030، والتي تهدف، إلى تعبئة التمويل اللازم لدعم انتقال المغرب نحو اقتصاد مناخي مرن وتعزيز قدرة القطاع المالي على مواجهة المخاطر البيئية. وبعد أن كانت الهيئة قد ساهمت في تصميم هذه الاستراتيجية، تشارك حاليا في تنفيذها، من خلال تشجيع تطوير منتجات تأمين متكيفة مع المخاطر المناخية، وتحفيز الاستثمار في المشاريع التي تدعم انتقال الطاقة، وتعزيز قدرة القطاع على توقع وإدارة المخاطر البيئية الناشئة.

ولتأطير الجوانب الخاصة بالحكامة وإدارة المخاطر الناشئة، أصدرت الهيئة مذكرة توجيهية متعلقة بإدارة المخاطر المناخية والبيئية، وأخرى خاصة بإدارة المخاطر السيبرانية. وفيما تُلزم المذكرة الأولى شركات التأمين بدمج هذه المخاطر بشكل منهجي في استراتيجيتها، وحكامتها، مع الحرص على تحديد وقياس ومتابعة تعرضها المباشر أو غير المباشر للمخاطر المناخية، تتعلق المذكرة التوجيهية بإدارة المخاطر السيبرانية، التي تشكل تهديدا كبيرا للاستقرار التشغيلي والمالي للقطاع. وهي تحدد إطارا شاملا للحكامة، والوقاية، والكشف، واستمرارية النشاط، حيث تفرض على شركات التأمين اعتماد سياسات قوية للأمن السيبراني، وخطط استجابة للحوادث، وآليات مراقبة دائمة، بما يضمن ترسيخ ثقافة الأمن السيبراني داخل سوق التأمين، وتحقيق الثقة الرقمية وحماية بيانات المؤمن عليهم.

ومن خلال هذه المبادرات، تواصل الهيئة تعزيز إطار رقابي متين، استباقي، ومتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، مما يضمن استقرار نظام التأمين مع تعزيز قدرته على التكيف مع المخاطر العالمية الجديدة.

من وجه نظركم، ما مدى جاهزية السوق المغربي لتبني التأمين السيبراني وتوزيعه على نطاق واسع؟

بصفتنا هيئة رقابية، نرى أن السوق المغربي أحرز تقدماً ملموساً في الوعي بالمخاطر السيبرانية وبأهمية التأمين كأداة لإدارتها، غير أن مرحلة التبني الواسع للتأمين السيبراني لا تزال في بدايتها.

فبينما تزايد اهتمام الشركات الكبرى بما فيها فاعلي القطاع المالي بالأمن السيبراني وطلب منتجات تأمينية ملائمة، تحث الهيئة مقاولات التأمين وإعادة التأمين المحلية على الابتكار في هذا المجال في إطار منضبط ومتدرّج، مع الحرص على حماية المؤمن لهم وضمان توازن السوق.

و في هذا الصدد، خلصت الهيئة و شركاؤها إلى أن تبني التأمين السيبراني و توسيع نطاق تسويقه بالمغرب يتطلب التركيز على عدة محاور أساسية تهم

- تطوير منتجات تأمين ملائمة: تصميم منتجات تتناسب مع احتياجات الشركات المغربية المختلفة وتوزيع المخاطر بشكل متوازن.
- تطوير الخبرة والتخصص: تنظيم برامج تكوين وشهادات مهنية للخبراء في الأمن السيبراني وشركات التأمين، إقامة شراكات دولية للاستفادة من الخبرات وأفضل الممارسات، وتشجيع البحث والتطوير لمواكبة الابتكارات والتهديدات الجديدة.
- تعزيز القدرة المالية لشركات التأمين: التعاون مع اللجوء إلى مقاولات إعادة التأمين الدولية للاستفادة من خبرتها وقدرتها على تغطية المخاطر الكبيرة.
- تبني الأمن المعلوماتي على نطاق واسع: اعتماد معايير موحدة لتقييم المخاطر، وتطبيق برامج توعية وتكوين مستمر للموظفين حول ممارسات الأمن السيبراني.

فضلا عن ذلك، ومواكبة منها لمقاولات التامين وإعادة التامين في تطوير تغطية محلية لهذه المخاطر، عملت الهيئة على دراسة مختلف الضمانات التأمينية المعمول بها في هذا الشأن على الصعيد العالمي وقامت بصياغة بنود نموذجية لعقود التأمين السيبراني ووضعتها رهن إشارة مقاولات التأمين بهدف تسهيل عملية تصميم عقود التأمين.

وفي نفس الإطار، شرعت الهيئة في مناقشة سبل تطوير هذه التغطية مع فاعلي قطاع التأمين بالمغرب، وأشرفت على التنسيق مع مقاولات اعادة التأمين الدولية بهدف تعزيز قدرات السوق المغربية في ما يخص تغطية هذه الأخطار.

وعموما، يمكن القول إن السوق المغربي يمتلك الأساس لبدء اعتماد التأمين السيبراني، ونجاحه على نطاق واسع يتطلب بناء الخبرة، تعزيز القدرات المالية، وتبني الأمن المعلوماتي. ومع التحول الرقمي المتسارع والتوجه الوطني نحو تعزيز الأمن السيبراني، توفر البيئة الحالية فرصاً واعدة لتطوير هذا النوع من التأمين في المستقبل القريب.

يُعتبر التأمين التكافلي والتأمين المتناهي الصغر من أبرز أدوات تعزيز الشمول المالي وتوسيع قاعدة المستفيدين. كيف تقيّمون أداء التأمين التكافلي في المغرب؟ وما الذي يمكنه ضمان نجاح واستدامة هذين النموذجين في السوق المحلي؟

يُعدّ التأمين التكافلي أحد المكوّنات الأساسية لمنظومة المالية التشاركية بالمغرب. وقد انطلق العمل به فعلياً خلال الأسدس الثاني من سنة 2022 بعد استكمال الإطار القانوني ومنح الاعتماد لخمس مقاولات للتأمين وإعادة التأمين التكافلي. وتركّزت الانطلاقة على منتجات موجّهة أساساً لزبناء البنوك التشاركية، خصوصاً التأمين في حالة الوفاة أو العجز، التأمين متعدد الأخطار على المباني، ومنتجات الادخار المعروفة بـ"الاستثمار التكافلي".

ورغم حداثة النشاط، فقد عرف التأمين التكافلي نمواً ملحوظاً؛ إذ ارتفع رقم المعاملات من 11.8 مليون درهم عند متم 2022 إلى 46 مليون درهم عند نهاية سنة 2023، ليبلغ حجم الأقساط الصادرة حوالي 94.9 مليون درهم سنة 2024، مسجلاً نمواً سنوياً قدره 44.1%.

وتحرص الهيئة على دعم هذا التطور عبر تعزيز التنسيق مع المجلس العلمي الأعلى، باعتباره الجهة المخوّلة للبتّ في مطابقة النصوص والمنتجات لمبادئ الشريعة الإسلامية، لا سيما ما يتعلق بأنظمة تسيير الصناديق، نماذج العقود، والتوظيفات. كما توفر الهيئة المواكبة التقنية والقانونية لمقاولات التأمين التكافلي بهدف تنويع المنتجات وتوسيع عروض التأمين المتاحة، إضافة إلى جهودها التواصلية لتعريف المواطنين بهذا النوع من التأمين وتعزيز الإدماج المالي للفئات غير المنخرطة في التأمين التقليدي.

ويظل تطور التأمين التكافلي مرتبطاً بتوافر قاعدة كافية ومتنوعة من الأصول الاستثمارية المتوافقة مع الآراء بالمطابقة الصادرة عن المجلس العلمي الأعلى. وفي هذا الإطار، تعمل الهيئة باستمرار، وبالتنسيق مع هذا المجلس وجميع الجهات المعنية الأخرى، على إعداد وتحيين لائحة الأصول المتوافقة مع الآراء بالمطابقة الصادرة عن المجلس سالف الذكر، بما يضمن لمقاولات التأمين التكافلي هوامش استثمار ملائمة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها وتطوير منتجات جديدة.

أما بخصوص التأمينات الصغرى، فتهدف أساساً إلى توفير منتجات تأمينية مبسّطة وميسّرة، تستجيب لاحتياجات الفئات ذات الدخل المحدود. ويأتي تطوير هذا النشاط في انسجام تام مع الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي التي تجعل من تعميم الولوج إلى الخدمات المالية، ومن ضمنها التأمين، رافعة لتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. وفي هذا الإطار، عرف نشاط التأمينات الصغرى توسعاً متزايداً، حيث بلغ رصيد العقود حوالي 2.3 مليون عقد بنهاية سنة 2024.

وفي هذا السياق، أطلقت الهيئة بدورها عدداً من الأوراش الهادفة إلى دعم تطوير التأمينات الصغرى. وتم وضع إطار تنظيمي خاص بهذا النشاط يحدد مبادئه وخصائصه ويضمن ملاءمته لاحتياجات الفئات المستهدفة ، إلى جانب فتح إمكانية توزيع منتجات التأمينات الصغرى أمام مؤسسات الأداء باعتبارها قناة فعّالة لتوسيع الانتشار وتحسين الولوج إلى الخدمات التأمينية. وتجدر الإشارة إلى أنه، إلى حدود الآن، تم الترخيص لثماني مؤسسات أداء للقيام بهذا الدور.

ومن جانب آخر، أطلقت الهيئة مشروع تعديل الكتاب الأول من مدونة التأمينات بهدف إحداث إطار قانوني متكامل للتأمينات الصغرى، يرتكز على تبسيط مساطر الاكتتاب والتعويض، وتحسين تجربة المؤمن لهم، وتوفير منتجات سهلة الفهم وسهلة الولوج.

يُعد تأمين الحياة من أبرز مكونات سوق التأمين المغربي، حيث يستحوذ على نسبة كبيرة من إجمالي الأقساط مقارنة بالأسواق العربية الأخرى، ما هي العوامل التي ساهمت في نموه؟ وهل ترون فرصًا إضافية لتعزيز دوره في حماية الأسر وتحقيق الاستقرار المالي؟

يُعتبر تأمين الحياة القاطرة الأساسية لسوق التأمين المغربي، إذ يمثل أكثر من 46% من إجمالي الأقساط الصادرة، وهو معدل يفوق المتوسط العالمي بشكل واضح (40%). وقد بلغ حجم الأقساط المتعلقة بتأمين الحياة سنة 2024 حوالي 27.1 مليار درهم، مسجِّلًا نموًا سنويًا متوسطًا يناهز 11% خلال العقد الأخير.

وتُعزى هذه الدينامية إلى مجموعة من العوامل الموضوعية، أبرزها: تنامي الطلب على منتجات الادخار لدى الأسر المغربية ورغبتها في تأمين مستقبلها المالي أمام المخاطر الاقتصادية والاجتماعية، خصوصاً في ظل ضعف أنظمة التقاعد، فضلا عن اتساع نموذج التأمين البنكي ليشمل فاعلين جدد في التوزيع، إذ لم يعد مقتصراً على المؤسسات البنكية فقط، بل شمل أيضاً شركات التمويل وجمعيات القروض الصغرى ومؤسسات الأداء، مما ساهم في تنويع قنوات تسويق منتجات تأمين الحياة وتوسيع نطاق انتشارها على الصعيد الوطني. ينضاف إلى ذلك تعزيز الادخار التأميني الطويل الأمد بما ينسجم مع السياسات العمومية الهادفة إلى تشجيع الادخار، باعتباره المكوّن الرئيسي لنشاط التأمين على الحياة حيث يمثل حوالي 87% من هذا النشاط، وذلك من خلال توفير حوافز ضريبية موجهة لدعم هذا النوع من الادخار وتقوية مساهمة القطاع في تمويل الاقتصاد الوطني.

أما بالنسبة إلى الفرص المستقبلية لتعزيز دور هذا الفرع، فهي متعددة وتشمل ابتكار منتجات جديدة تجمع بين التأمين على الحياة والادخار والاستثمار، بما يتيح للمواطنين تحقيق أهدافهم المالية، بالموازاة مع تعزيز الثقافة التأمينية لدى الأسر، عبر برامج تثقيف مالي متكاملة تبرز دور التأمين في تحقيق الاستقرار الاجتماع وكذا التحول الرقمي في تسويق وإدارة العقود لتبسيط الإجراءات وتحسين تجربة الزبون.

ما هي أبرز التحديات التي تواجه سوق التأمين المغربي اليوم؟ وما هي خططكم المستقبلية؟

رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الهيئة بتنسيق مع مختلف المتدخلين، ما يزال قطاع التأمين بالمغرب يواجه عدداً من التحديات التي تتطلب تعبئة جماعية وتنسيقاً وثيقاً بين مختلف الفاعلين لتجاوزها. ومن أبرز هذه التحديات، إلى جانب الحفاظ على تموقع المغرب الريادي قارياً وعربياً بما يمكّن السوق من مواصلة دوره الحيوي في دعم القطاعات المهيكلة وتعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني، رفع مستوى نفاذ التأمينات غير تأمين الحياة التي تعتمد بشكل كبير على التأمينات الإجبارية، وعلى رأسها التأمين الإجباري على السيارات الذي يمثل أكثر من 47% من تأمينات غير الحياة.

ويواجه سوق التأمين المغربي أيضا تحديات مرتبطة بابتكار منتجات جديدة وميسّرة تستجيب لخصوصية كل فئة من فئات المجتمع، وكذا تعزيز الثقة في منظومة التأمين وتشجيع المواطنين على الإقبال على مختلف التغطيات التأمينية، علاوة على دعم التأمين الشمولي عبر توفير منتجات مناسبة، وتطوير قنوات توزيع مبتكرة، وتحديث الإطار القانوني لضمان وضوح حقوق وواجبات الأطراف.

وكما هو حال جميع دول المنطقة، نحن مطالبون أيضا بالتأقلم مع مخاطر التغيرات المناخية من خلال تعزيز أدوات تدبير المخاطر وابتكار حلول تغطية تقلّص فجوة الحماية وتدعم صمود الساكنة.

ويعد الاستثمار في الرأسمال البشري والتكنولوجيا واحدا من أهم الرهانات المطروحة لمواجهة التحديات المرتبطة بالتحول الرقمي وارتفاع المخاطر السيبرانية.

وتتمحور الخطط المستقبلية حول تسريع الانتقال نحو نظام "الملاءة القائمة على المخاطر" (SBR) بما يضمن استقراراً مالياً أكبر لمقاولات التأمين.

وفي سياق متصل، ستواصل الهيئة العمل بفاعلية من أجل تحسين حماية المؤمن لهم والمستفيدين من العقود وكذا الأعضاء والمنخرطين في منظمات الاحتياط الاجتماعي. كما تلتزم بتطوير التنظيم وسير سوق التأمينات، بالإضافة إلى الحرص على ضمان مرونة الفاعلين والاستقرار المالي.

وفيما تصر الهيئة على دعم الاستدامة وتحفيز التطور وتحول قطاع التأمينات من خلال تعزيز الرقمنة والابتكار بشكل خاص، ستواصل الهيئة مواكبتها للسلطات العمومية في الارتقاء بقطاع الاحتياط الاجتماعي. وفي هذا الإطار، تستمر الهيئة في تفعيل أوراش توسيع الحماية الاجتماعية وإصلاح التقاعد.

وفي الختام، ستواصل الهيئة جهودها في مجال الابتكار من أجل تقوية موقعها باعتبارها هيئة مرنة ومندمجة بالكامل في العصر الرقمي، وأيضا منفتحة على بيئتها الوطنية والدولية على حد سواء.

الأستاذ / علاء الزهيري

ممثل سوق التأمين المصري بمجلس الاتحاد العام العربي للتأمين
رئيس اتحاد شركات التأمين المصرية
نائب رئيس مجلس ادارة جي اى جي مصر - حياة تكافل
العضو المنتدب لشركة جي أي جي للتأمين – مصر

كيف تقيّمون أداء سوق التأمين المصري خلال الفترة الأخيرة، على ضوء المؤشرات الاقتصادية الأساسية؟

سوق التامين المصري حقق نجاحات كبيرة خلال الفترة السابقة ومعدلات نمو غير مسبوقة في حجم الاقساط المحققة وتواكب هذا مع توجهات الهيئة العامة للرقابة المالية باتخاذ خطوات عملية نحو التحقق الرقمي والتحول التكنولوجي

وكذلك وبعد إقرار قانون التامين الموحد الجديد والذي تضمن العديد من البنود التي تهدف الي زيادة معدلات الاختراق وزيادة الاقساط المكتتبة بنسب عالية من خلال اقتراح العديد من برامج إلزامية ستساهم في هذه الزيادة المتوقعة فضلا عن مساهمتها في زيادة الوعي التاميني.

في ظل تسارع المخاطر العالمية الجديدة، مثل الهجمات السيبرانية وتغير المناخ والتطورات التكنولوجية، كيف يستعد سوق التأمين المصري للتعامل مع هذه "الأخطار الناشئة"؟ وهل هناك توجه لإطلاق منتجات جديدة أو تحديث نماذج التسعير لتغطيتها؟

من ضمن التغطيات التامينية الإلزامية التي تضمنها قانون التامين الموحد الجديد هو تامين المخاطر المتعلقة بالهجمات السبرانية بشكل إلزامي لكل الموسسات المالية الغير مصرفية ويعد هذا بندا هاما من بنود القانون حيث يمكن هذه الشركات من مقابلة هذه الاخطار بتغطيات تامينية متخصصة وسيساهم في تقليل الخساير المادية التي ممكن حدوثها نتيجة الهجمات السيبرانية وكذلك فإن الهيئة العامة للرقابة المالية أصدرت قرارات هامة وملزمة لشركات التامين فيما يتعلق بالبنية التحتية الواجب توافرها داخل شركات التامين وتواجد متخصصين في مجال الأمن السيبراني فضلا عن المحددات الاخري الواجب تواجدها لتقليل اخطار الهجمات السيبرانية.

في تصريح سابق، أعلنتم عن توجه السوق المصري لإنشاء مجمعة للأخطار الطبيعية، إلى أين وصل هذا المشروع اليوم؟ وما هي أبرز التحديات التي تعترض طريق تنفيذه؟ وما هي مصادر التمويل المقترحة له؟

قام اتحاد شركات التامين المصرية بعمل دراسة مستفيضة لمشروع إنشاء مجمعة للأخطار الطبيعية وكذلك تم دعوة ثلاثة شركات عالمية للمساهمة في اعداد هذه الدراسة .

وتم التعاون ايضا مع بعض الجهات الحكومية التي يتعلق عملها بشكل مباشر بالإخطار الطبيعية وكيفية الحد من المخاطر المتعلقة بها وتم الانتهاء من هذه الدراسة وعرض نتائجها بما في ذلك مقترح إنشاء المجمعة علي الجهات المختصة ونحن علي استعداد تام لتنفيذ المقترح إذا ما ارتأت هذه الجهات ان هناك حاجة لهذا واستلامنا تعليمات للبدء في التنفيذ .

بالتعاون بين اتحاد شركات التأمين المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية وصندوق ضمان حملة الوثائق، أطلقتم الحملة القومية "أمن الأول مش هتبدأ من الأول"، ما هي الأهداف الأساسية لهذه الحملة؟ وهل هناك آلية محددة لقياس مدى فاعليتها؟ وهل ترتبط الحملة بخطة زمنية أو مراحل تنفيذ واضحة؟

حملة الوعي التاميني التي تم اطلاقها برعاية كريمة من الهيئة العامة للرقابة المالية و بدعم من صندوق حماية حملة الوثائق تحت شعار " امن الاول مش هتبدأ من الاول) هي الاولي من نوعها حيث تم اطلاقها لتستمر لمدة ١٨ شهر من خلال القنوات التليفزيونية ، وسائل التواصل الاجتماعي ، الراديو ،وغيرها من الرسائل التي يتم استخدامها للوصول لأكبر عدد ممكن من الشعب المصري وتهدف الحملة بالأساس الي زيادة الوعي التاميني والعمل علي تحقيق اكبر قدر ممكن من الاستفادة لكافة المتعاملين الحاليين مع شركات التامين او العملاء المرتقبين من خلال توعيتهم بالمنتجات التامينية التي تقدمها شركات التامين المصرية والخدمات والبرامج التامينية التي يمكن الحصول عليها وكذلك فان شركات التامين المصرية تعول بشكل كبير علي نجاح هذه الحملة حيث تخطط بعض الشركات خلال الفترة القادمة بإطلاق منتجات وحملات توعية متوازية لهذه الحملة القومية بغرض زيادة معدلات الاقساط والاستفادة من المردود الإيجابي الملموس والذي تحققه الحملة الان وسيقوم اتحاد شركات التامين المصرية بعد الحملة بعمل قياس راي من خلال احدي الشركات المتخصصة بقياس الرأي.

اتاح قانون التأمين الموحد إمكانية التوسع في إلزامية المنتجات التأمينية وطرح منتجات تأمينية جديدة، هل هناك مقترح مطروح على طاولة اتحاد شركات التأمين المصرية لماهية هذه المنتجات؟ وما هو الموعد المتوقع تداولها في السوق؟

قانون التامين الموحد الجديد الذي تم توقيعه من فخامة رئيس الجمهورية خلال شهر يوليو العام الماضي تضمن في احد بنوده مواد للتأمينات الإلزامية ، وحدد القانون عدد تسعة أنواع لهذه التأمينات الإلزامية كما أتاح القانون لمجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية القيام باقتراح اي من التأمينات الإلزامية الآخري إذا لزم الأمر والية تنفيذ هذه التأمينات الإلزامية تعتمد علي التوقيتات المناسبة التي تراها الهيئة العامة للرقابة المالية لطرح هذه التأمينات من حيث الحاجة لها والغرض الذي تم اقتراحه من اجله والعديد من المعايير الاخري التي يتم دراستها بعناية وعادة مايتم طرح حوار مجتمعي

مع سوق التامين المصري واتحاد شركات التامين المصرية للوصول لافضل سبل طرح هذه المنتجات بناءا علي روعية الهيئة العامة للرقابة المالية.

ما هي رؤيتكم لمستقبل قطاع التأمين المصري خلال السنوات الخمس المقبلة، خصوصًا في ضوء جهود الدولة للتحول الرقمي والشمول المالي، ودور الاتحاد في تمكين الشركات من التكيف مع هذه المتغيرات؟

المحاور الرئيسية لرؤية الاتحاد

التحول الرقمي والتكنولوجيا

- يرى الاتحاد أن الهوية الرقمية تمثل "فرصة استراتيجية" لتعزيز الابتكار فى صناعة التأمين، من حيث رفع كفاءة العمليات، تقليل الاحتيال، وتحسين تجربة العملاء.
- التأكيد على أن الذكاء الاصطناعى وتكنولوجيا البيانات الضخمة (Big Data) ستكونان محوريين فى إعادة تشكيل خدمات التأمين–الاكتتاب، المطالبات، إدارة المخاطر.
- الالتزام بتبني "استراتيجيات واضحة للتحول الرقمي العادل والمسؤول" بحيث لا يتم استبدال العنصر البشرى بالكامل، بل تُدمج التكنولوجيا مع الكفاءات البشرية.

الشمول المالي وتوسيع مظلة التأمين

- يضع الاتحاد التركيز على توسيع التغطية التأمينية لتشمل فئات أكبر من المواطنين، وتحقيق معدلات تأمين أعلى بما يتماشى مع الأهداف التنموية للدولة ورؤية مصر 2030.
- الاهتمام بخدمات التأمين متناهية الصغر (micro-insurance) والتأمين الصحي، كأداة لتعزيز الشمول المالي وتقليل الفجوات فى التغطية التأمينية.

تطوير الكوادر البشرية والمتخصصين التأمينيين

- توقيع الاتحاد بروتوكول مع كلية التجارة – جامعة القاهرة لتأهيل طلاب برنامج العلوم الاكتوارية، وتوفير منح وتدريب عملي للطلاب، مما يدل على التزام الاتحاد استثمارًا فى العنصر البشرى المتخصص.
- التأكيد على أن رغم التكنولوجيا، فإن "العنصر الإنسانى" لا يزال جوهريًا فى صناعة التأمين: في فهم العميل، اتخاذ القرار فى الاكتتاب، وإدارة المطالبات.

التشريعات والتنسيق مع الجهات التنظيمية

- يسعى الاتحاد لأن يكون شريكًا استراتيجياً للجهات الرقابية والتحول التشريعى – فى سبيل خلق بيئة تنظيمية تدعم الابتكار وتحفظ حقوق الأطراف.
- دعم التركيز على الاستدامة والحوكمة الجيدة فى صناعة التأمين، بما يتماشى مع المعايير الدولية للدول الناشئة.

تعزيز دور مصر إقليمياً ودوليًا فى صناعة التأمين

- خلال الفترة المقبلة، يسعى الاتحاد إلى رفع مكانة مصر كمركز إقليمي فى التأمين وإعادة التأمين، ودخول شراكات مع أسواق أفريقية وعربية أخرى.

إطلاق مختبر للابتكار التأميني، وتعزيز التعاون مع الجهات الإقليمية والدولية

أدوات ومبادرات لتمكين شركات التأمين من التكيف، من بينها:

- برامج تدريب وتأهيل: كما ذكرنا، شراكة مع الجامعات لتخريج متخصصين اكتواريين، وتدريب العاملين فى القطاع على المهارات الرقمية وتحليلات البيانات.
- دعم التحول الرقمي للشركات: تشجيع نقل الخدمات والوثائق إلى المنصات الرقمية، تبني تقنيات الذكاء الاصطناعى، ودعم الشراكات مع شركات التكنولوجيا. مثال: فكرة "الهوية الرقمية" كمكون أساسي.
- ورش عمل وحوارات مستمرة: الاتحاد ينظم ورشًا لبحث التحديات مثل التأمين الطبي، وتقديم توصيات عملية للاكتتاب والتسعير والتحكم فى التكاليف والاحتيال.
- التشجيع على الابتكار المنتجى: تحفيز إطلاق منتجات تأمين موجهة لفئات غير مخدومة أو جديدة، أو استخدام نماذج تأمين رقمية، لتوسيع الشمول المالي.
- توفير منصة حوار وتنظيم قطاعي: الاتحاد بمثابة مظلة لشركات التأمين، ينسّق بينها وبين الجهات التنظيمية، ويسعى لتوحيد الممارسات، رفع مستوى الحوكمة، وتقوية الثقة بين الجمهور والشركات.
- تعزيز الشراكات الإقليمية والدولية: عبر رئاسة مصر فى منظمة التأمين الأفريقية وخطة لتأسيس "مختبر الابتكار" للتأمين، مما يفتح فرصًا للشركات المصرية للتوسع والتعلم من تجارب خارجية.

نقاط التحدي التى يواجهها القطاع فى هذا المسار

برزت بعض التحديات التى يشير إليها الاتحاد وتحتاج إلى معالجة مستمرة، منها

- ارتفاع التكاليف التشغيلية والاستشفائية، خاصة فى التأمين الطبي، ما يضغط على الربحية.
- التقلبات الاقتصادية وسعر الصرف والتضخم، تؤثر على تسعير المنتجات، خصوصًا التى تعتمد على خدمات مستوردة أو مدفوعات بالعملات الأجنبية.
- الثقافة التأمينية المنخفضة لدى بعض شرائح المجتمع، ما يستدعي جهود توعية أكبر لتعزيز الشمول التأميني.
- الحاجة إلى البنية التحتية الرقمية الآمنة، وحوكمة البيانات، وحماية الخصوصية، خاصة مع التوسع فى "هوية رقمية".
- تحويل الشركات التقليدية إلى كيانات مؤهلة رقمياً ليس أمرًا سهلاً، ويتطلب استثمارات كبيرة فى التكنولوجيا، والكوادر، والتغيير المؤسسي.

التوقعات للسنوات الخمس المقبلة (2025-2030)

بناءً على الرؤية والمبادرات، يمكن توقع ما يلي:

- نمو ملحوظ فى حجم أقساط التأمين، وزيادة حصة التأمين من الناتج المحلى الإجمالى بما يدعم استقرار الاقتصاد القومى.
- زيادة عدد الشركات التى توفر وثائق تأمين رقمية بالكامل، مع تبني واسع لمنصات التأمين عبر الإنترنت والتطبيقات الجوالة.
- منتجات تأمين مبتكرة تستهدف الشرائح الأقل تأمينا، بما يعزز الشمول المالي.
- استخدام موسع لتقنيات الذكاء الاصطناعى وتحليلات البيانات، بحيث تصبح شركات التأمين أكثر استباقية فى إدارة المخاطر والكشف عن الاحتيال.
- رفع نسبة التغطية التأمينية فى القطاعات الصحية والحياتية، وتحسين جودة خدمات المطالبات.
- مصر تبرز كمركز إقليمي فى صناعة التأمين، وتوسّع شركاتها نشاطها فى أسواق أفريقيا والعالم العربي، مدعومة بدور الاتحاد.
- تحسين كفاءة التشغيل والحوكمة داخل الشركات، مما يرفع ثقة المستثمرين والعملاء على حد سواء.

المهندس/ ماجد سميرات

ممثل سوق التأمين الأردني بمجلس الاتحاد العام العربي للتأمين ورئيس مجلس الإدارة الاتحاد الأردني لشركات التأمين والمدير العام شركة الشرق الأوسط للتأمين

كيف تقيّمون واقع قطاع التأمين في المملكة الأردنية الهاشمية خلال السنوات الأخيرة؟ وما هي أبرز الخطوات التي يتبعها الاتحاد الأردني لشركات التأمين لتعزيز أداء السوق وتحسين مستوى الخدمات التأمينية؟

بداية اشكر لكم جهودكم في إصدار هذه المجلة الدورية التي تشكل منصة لاطلاع أصحاب القرار في شركات التأمين العربية على أبرز المستجدات في القطاع، وكذلك إتاحة هذه النافذه للإطلال على بقية أسواق التأمين العربية ومعرفة ابرز المستجدات فيها ويسعدنا في الاتحاد الأردني لشركات التأمين أن نكون مشاركين في هذه المجلة لاطلاع الزملاء في بقية أسواق التأمين العربية على أبرز مستجدات وإنجازات سوق التأمين الأردني خلال العام 2025.

ونظراً لعدم انتهاء السنة المالية للعام 2025 وعدم إصدار التقرير السنوي لهذا العام سنحاول إلقاء الضوء من خلال هذه المقابلة على مؤشرات النصف الأول من العام، حيث شهدت أقساط التأمين نموًا ملحوظًا، إذ بلغ معدل نمو الأقساط الإجمالية المصدّرة في النص الأول من عام 2025 نحو (10 %) مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

لا شك أن صدور قانون تنظيم أعمال التامين رقم 12 لسنة 2021، والذي تم بموجبه نقل مهمة الإشراف والرقابة على قطاع التأمين في المملكة إلى البنك المركزي الأردني شكل نقلة نوعية في سوق التأمين الاردني، حيث صاحب هذه النقلة عملية تحديث وتطوير مستمرة خاصة في الإطار التشريعي والتنظيمي لقطاع التأمين، من خلال إصدار حزمة من التشريعات المعدلة ولعل أبرزها حزمة تشريعات التأمين الإلزامي للمركبات التي بدأ العمل بها مطلع العام الحالي بعد مطالبة بتعديل النظام والتعليمات التي صدرت عام 2010.

أما بخصوص أبرز خطوات الاتحاد لتعزيز أداء السوق وتحسين مستوى الخدمات التأمينية

فقد تبنى الاتحاد خطة تحول رقمي للاتحاد والقطاع بدأ بها عام 2023 واستمرت على مدار السنوات 2024 و 2025 والمتوقع إنجازها بشكلها النهائي عام 2027 من خلال تعزيز البنى التحتية الرقمية وتنفيذ أنظمة للتكامل الإلكتروني مع شركاء القطاع وشركات التأمين الأعضاء بهدف مواكبة التغيرات وتلبية المتطلبات الجديدة، وتحسين الكفاءة، وتعزيز التواصل، وكذلك بدأنا ببناء قاعدة بيانات شاملة للحوادث المرورية مدعومة بتعليمات صادرة عن الجهة الرقابية وهي دائرة الرقابة على أعمال التأمين في البنك المركزي الأردني، وكذلك نجحنا في أطلاق منصة لتنظيم عملية إصدار وثائق التأمين الإلزامي للمركبات من وثائق التأمين الشامل لتكون الجهة الحصرية لتسعير التامين الإلزامي للمركبات حسب التشريعات الصادرة وبما أسهم في تنظيم عملية الإصدار وبناء قاعدة بيانات للتسعير والتعويض إضافة إلى تحصيل الإعفاءات من المتسببين بالحوادث من خلال الاتحاد مباشرة وتطبيق الزيادات على مرتكبي الحوادث المرورية وبشكل تقني ودون تدخل بشري مما ساهم في تنظيم السوق وعملية الاكتتاب والتسعير للتأمين الشامل الذي كانت تشوبه الكثير من الممارسات غير السليمة ونعمل أيضاً على إطلاق المنصة الإلكترونية لتأمين المركبات الأجنبية.

كما كان للاتحاد دور بارز ومحوري في رفع مستوى الكوادر العاملة في القطاع وتعزيز خبراتهم ومهاراتهم من خلال تنفيذ خطط تدريبية تنوعت بين المتخصصة والتأهيلية لتلبية احتياجات العاملين في قطاع التأمين، إضافة إلى المسار التأهيلي الذي تضمن دورات تحضيرية لتدريب الراغبين من العاملين في القطاع من الحصول على الشهادات المهنية الدولية في مجالات التأمين وتكنولوجيا المعلومات، إضافة الى تنفيذ برامج تدريبية متخصصة بالتعاون مع الجهات المعنية مثل برنامج الامم المتحدة الانمائيUNDP من أجل مواكبة متطلبات المرحلة وتعزيز خبرات العاملين في القطاع حيث زادت هذه الدورات عن (30) برنامجاً استفاد منها ما يزيد عن (900) مشارك وجميعها مدعومة من الاتحاد في إطار المبادرة التي اطلقها عام 2020 لتوفير التدريب المجاني لشركات التأمين ومنح كل شركة مقعدين مجانيين في كل برنامج تدريبي.

وهناك تعاون تشريعي ورقابي، حيث يعمل الاتحاد جنبًا إلى جنب مع البنك المركزي لتقديم مقترحات تشريعية وتنظيمية تمكّن من تطوير الإطار القانوني لقطاع التأمين، وتحسين الحوكمة المؤسسية والشفافية وتمكنا بحمد الله من إنجاز مشروع قانون عقد التأمين الذي اصبح في مراحله النهائية وبانتظار عرضه على مجلسي النواب والأعيان لاقراره والذي سيشكل سابقة في أسواق التأمين العربية بكونه اول قانون متخصص بتنظيم العلاقة بين شركات التأمين والمؤمن لهم.

ولا نغفل دور الاتحاد ايضاً في نشر التوعية التأمينية عبر إطلاق عدة مبادرات وحملات بالتعاون مع جهات متخصصة لتسليط الضوء على النقاط الإيجابية والممارسات السلبية من الغير ضد القطاع وأثرها

على متلقي الخدمة، ونعمل أيضاً لإطلاق حملة إعلامية مطلع العام ٢٠٢٦ بنطاق أوسع إن شاء الله، إضافة إلى جهود الاتحاد في المشاركة ببرامج وورش عمل تهدف إلى رفع مستوى الوعي لدى الجمهور بأهمية التأمين، وتسليط الضوء على المنتجات التأمينية وخدمة العملاء، مما يساعد في زيادة الطلب وتوسيع قاعدة المؤمنين.

كيف ترون مستوى التعاون بين الاتحاد الأردني لشركات التأمين والجهات الرقابية (البنك المركزي الأردني)، خصوصًا فيما يتعلق بتطوير التشريعات وتعزيز الشمول التأميني، وتحفيز الابتكار داخل القطاع؟

يحافظ الاتحاد الأردني لشركات التأمين على تعاون وثيق وتنسيق مستمر مع البنك المركزي الأردني في إطار علاقة تشاركية متينة تعكس الحرص المشترك على تطوير قطاع التأمين وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني، ويُعد الاتحاد حلقة الوصل الرئيسية بين شركات التأمين والجهة الرقابية المشرّعة، حيث يعمل على نقل وجهات نظر القطاع ومقترحاته بشأن التشريعات والمشاريع الصادرة عن دائرة الرقابة على أعمال التأمين في البنك المركزي، بما يضمن توافق هذه التشريعات مع احتياجات السوق وواقع الشركات العاملة فيه.

ويمتد هذا التعاون ليشمل مجالات التدريب وبناء القدرات من خلال برامج تهدف إلى رفع كفاءة الكوادر العاملة في القطاع وتمكينها من مواكبة المتطلبات التنظيمية والتشريعات الجديدة، كما يتعاون الجانبان في مجال نشر الوعي التأميني لتعزيز فهم الجمهور لدور التأمين وأهميته في حماية الأفراد والممتلكات ودعم الاستقرار الاقتصادي.

والأهم هناك اهتمام بالقطاع من أعلى المستويات الإدارية في البنك المركزي ممثلاً بمعالي الدكتور عادل الشركس محافظ البنك المركزي ونائبيه والمدير التنفيذي لدائرة الرقابة على قطاع التأمين، الجهة المشرفة مباشرة على القطاع وهناك تفهم لمطالب القطاع وتخوفاته مع الحفاظ على متانة القطاع المالي وبما يعزز من كفاءة الشركات وزيادة ملاءتها المالية ورفع رأسمالها لتتمكن من دفع التعويضات لمستحقيها بسهولة دون التأثير على مراكزها المالية وبالتالي تعزيز منظومة الثقة بقطاع التأمين باتجاه زيادة مساهمته مستقبلاً في الناتج المحلي الإجمالي وتوسيع نطاق التغطيات التأمينية التي يوفرها للقطاعات الاقتصادية والأفراد.

كيف تقيّمون واقع التأمين الصحي في الأردن، خاصة في ظل التوجه نحو التغطية الصحية الشاملة؟ وما أبرز التحديات التي تواجه تطبيق التأمين الصحي الشامل في الأردن؟

يبلغ عدد شركات التأمين العاملة في سوق التأمين الأردني كما في العام 2025 (19) شركة تأمين، جميع الشركات مجازة في فرع التأمين الطبي، علماً بأن هناك شركة موقوفة عن إصدار جميع وثائق التأمين بما فيها التأمين الطبي ليصبح عدد الشركات التي تقدم تامين طبي (18) شركة تأمين، وتبلغ اقساط التأمين الطبي (235,580,593) دينار كما في نهاية عام 2024 مقارنة مع اقساط بلغت (216,583,809) دينار لنفس الفترة من عام 2023 ومحققة نسبة نمو وصلت 8,8%، فيما بلغت التعويضات المدفوعة (198,296,912) دينار مقابل تعويضات في نهاية عام 2023 بلغت (187,398,893) دينار وبنسبة نمو 5,8%، فيما حقق فرع التأمين الطبي ارباحاً في نهاية عام 2024 بلغت (7,048,723) دينار مقارنة مع ارباح لنفس الفترة من عام 2023 بلغت (9,300,147) دينار وبنسبة انخفاض بلغت (24,2)%، كما يبلغ عدد المؤمن لهم لدى شركات التأمين كما في العام 2023 (983.9) ألف شخص ما نسبته 8% من المواطنين.

لا شك فرع التأمين الطبي واجه ويواجه تحديات كبيرة في المملكة كان آخرها تطبيق لائحة الأجور الطبية لعام 2024 والتي بدأت اعتباراً من منتصف حزيران 2025 والتي رفعت أسعار وثائق التأمين الطبي في السوق بنسبة تتراوح بحدود ال 15% مما ستشكل تحدي للشركات لاستقطاب عملاء جدد، ناهيك عن ارتفاع التعويضات والفاتورة العلاجية للمؤمن لهم في هذا العام، مع الأخذ بعين الاعتبار أن كثير من العقود كانت سارية وتم احتساب أسعارها حسب تعرفة أجور الأطباء القديمة مما كبد الشركات مصاريف وتعويضات أعلى من المبالغ المتوقعة.

والاتحاد يواجه بقوة بالتنسيق مع باقي أطراف دافعي الفاتورة العلاجية للمرضى المؤمن لهم الطلبات المستمرة والضغوطات من باقي مقدمي الخدمات الطبية من صيدليات ومستشفيات ومختبرات وأطباء أسنان وموضوع المستلزمات الطبية والجدل المستمر حول آليات تسعيرها، كل هذه الأمور تضغط على فرع التأمين الطبي ولكن بحمد الله يشهد هذا النوع من التأمين إقبالاً كبيراً وهو الفرع الثاني من حيث ترتيب حصته من الاقساط، ويتوقع قريباً أن يصبح الفرع الأول من حيث الأقساط في المملكة.

أما بخصوص موضوع التأمين الصحي الشامل فالمشروع ما زال يراوح مكانه منذ عدة سنوات بالرغم من التواصل معنا في الآتحاد من جهات حكومية مختلفة للمشاركة في المشروع وقدمنا مقترحات وخيارات كثيرة تسهم في تطبيق هذا المشروع ولعبت شركات التأمين دور محوري فيه، ومؤخراً تم اعادة مخاطبة الاتحاد مره أخرى وقدمت حلول منطقية قابلة للتطبيق وبانتظار رأي الحكومة فيها حيث أكدنا دائما أننا في شركات التامين أهل الخبرة والمعرفة في هذا الملف ولدينا القدرات والكوادر القادرة على إنجاح هذا المشروع ونأمل ان يرى النور قريباً.

ومن الجدير بالذكر أن رؤية التحديث الاقتصادي قد أولت اهتماماً كبيراً بالقطاع الصحي من خلال إعداد إستراتيجية وطنية للتغطية الصحية الشاملة تم إطلاقها لضمان تقديم خدمات صحية آمنة ومحوكمة تشمل تحقيق التغطية الصحية الشاملة وتصل لجميع المواطنين بكفاءة وعدالة ضمن إطار زمني محدد.

الأخطار الناشئة مثل الهجمات السيبرانية، والتغير المناخي، والمخاطر الصحية العالمية أصبحت تشكّل محور اهتمام الصناعة التأمينية عالميًا. كيف يستعد السوق الأردني لمواجهة هذه الأخطار؟ وهل هناك توجه لإطلاق منتجات أو مبادرات توعوية في هذا المجال؟

لا شك أن أخطار المناخ وتأمينها غير منتشر بكثرة في كثير من الأسواق التأمينية العربية ومنها سوق التامين الأردني، وبدورنا في الاتحاد سلطنا الضوء على مثل هذه المستجدات والتغطيات في مؤتمراتنا ونشاطاتنا التدريبية، ونأمل أن يزيد الوعي فيها ويصبح هناك طلب عليها، حيث كما تعلمون فإننا في شركات التأمين بالتنسيق مع شركائنا في شركات إعادة التأمين قادرين من الناحية الفنية

والتسويقية على تقديم هذه التغطيات.

أما فيما يتعلق بأخطار الأمن السيبراني فقد أصبحت حديث الساعة في الأسواق العربية والسوق الأردني مدفوعة بالتشريعات الصادرة عن الجهات الرقابية والمتطلبات من المؤسسات المالية الكبيرة مثل البنوك وشركات التأمين والمستشفيات وشركات الاتصالات، وخاصة بعد الاختراقات التي تعرضت لها عدد من المؤسسات مما عزز الطلب على وثائق التأمين السيبراني، ومن المتوقع أن تشهد زيادة في الطلب خلال العام 2026، وبدورنا في الاتحاد ومنذ العام 2020 قمنا بعقد ما يزيد عن عشرة برامج تدريبية وورش عمل تناولت الأمن السيبراني ونشهد شهرياً عدة مؤتمرات تنظم محلياً وعربياً في هذا المجال، وأصبح موضوع الساعة ونأمل أن ينعكس ذلك إيجاباً على أعمال شركات التأمين في المستقبل القريب.

باعتباركم أيضًا عضوًا في مجلس الاتحاد العام العربي للتأمين، ما هو تقييمكم لمستوى التعاون بين الأسواق العربية؟ وهل ترون أن هناك إمكانية لتوحيد الممارسات أو بناء قدرات فنية عربية قادرة على التعامل مع التحولات العالمية في صناعة التأمين؟

أتشرف أن أمثل سوق التامين الأردني في مجلس إدارة الاتحاد العام العربي للتأمين، وأرى أن التعاون بين الأسواق التأمينية العربية قطع شوطًا مهمًا في السنوات الأخيرة، سواء من حيث تنسيق الجهود بين الاتحادات والجمعيات، أو عبر تبادل الخبرات والممارسات الفنية بين الشركات الأعضاء، فقد أصبح هناك وعي متزايد بأهمية التكامل المهني والفني بين الأسواق العربية، لا سيما في ظل التحديات المشتركة التي تواجه صناعة التأمين عالميًا، مثل التحول الرقمي، وتغير المناخ، والتطور في متطلبات الإفصاح والحوكمة.

ورغم هذا التقدم، لا يزال أمامنا مجال واسع لتعزيز أواصر التعاون بشكل مؤسسي ومستدام من خلال توحيد الممارسات التأمينية في بعض المجالات الفنية والإدارية، وتطوير أدلة إرشادية عربية موحدة تستند إلى أفضل الممارسات الدولية، مع مراعاة خصوصية كل سوق، كما أؤمن بضرورة الاستثمار في بناء القدرات الفنية العربية عبر برامج تدريبية متقدمة، وإطلاق مبادرات مشتركة لتطوير الكوادر الفنية في مجالات الاكتتاب، وتسوية المطالبات، وإدارة المخاطر، والرقمنة.

إن الاتحاد العام العربي للتأمين يمتلك الدور المحوري في هذا المجال من خلال جمع الخبرات العربية وتنسيق الجهود بين الاتحادات والجمعيات، وتهيئة بيئة عربية قادرة على التعامل بكفاءة مع التحولات العالمية في صناعة التأمين، ومع تنامي التحديات الدولية وتزايد الحاجة إلى حلول تأمينية مبتكرة، فإن توحيد الرؤية العربية وبناء قاعدة معرفية وفنية مشتركة سيُعزز من قدرة الأسواق العربية على المنافسة، ويُسهم في دعم استقرار ونمو صناعة التأمين في المنطقة ككل.

أؤمن بأن المرحلة المقبلة تتطلب من جميع الأطراف في صناعة التأمين العربية – من اتحادات وشركات وهيئات إشرافية – العمل بروح التكامل لا التنافس، وتوحيد الجهود نحو تطوير سوق عربي متماسك قادر على مواجهة التحديات العالمية بثقة واقتدار.

إن الاستثمار في العنصر البشري، وتبنّي التقنيات الحديثة، وتطوير التشريعات والحوكمة، هي ركائز لا غنى عنها لبناء منظومة تأمينية عربية متقدمة تواكب المعايير الدولية وتُسهم في دعم اقتصاداتنا الوطنية.

إن الاتحاد العام العربي للتأمين يمتلك المقومات والقدرات ليكون مظلة جامعة لهذه الجهود، وبيت خبرة عربيًا يُعزز مكانة أسواقنا في المشهد التأميني الدولي، ويقود مسيرة التطوير والابتكار لصناعة تأمين عربية متجددة ومتكاملة.

ولا شك ان المؤتمرات والندوات الوجاهية والافتراضية التي ينظمها الاتحاد العربي والنشرات الإلكترونية الأسبوعية التي يصدرها وتوزع على جميع العاملين في سوق التامين الأردني لها دور كبير في تعزيز التعاون المشترك واستمرارية التواصل بين العاملين في سوق التأمين العربي، وتعتبر منصات للحوار والنقاش للاستفادة من خبرات الأسواق ونتطلع لإدخال أدوات جديدة تسهم في تعزيز التعاون العربي والعمل المشترك والبناء على الإنجازات السابقة.

ستقيمون باستضافة المؤتمر العام الـ35 للاتحاد العام العربي للتأمين خلال الفترة من 04 إلى 07 أكتوبر 2026، هل لكم أن تطلعونا على أهم التدابير التي اتخذها الاتحاد الاردني لشركات التأمين لإنجاح المؤتمر العام الخامس والثلاثون؟

حرص الاتحاد الأردني لشركات التأمين منذ الإعلان عن استضافة المؤتمر العام الخامس والثلاثون على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإنجاحه، من أبرزها تم تشكيل اللجان التنظيمية والفنية المتخصصة، وبدء التنسيق مع الاتحاد العام العربي للتأمين والجهات المعنية لتأمين كافة الجوانب اللوجستية والفنية، إلى جانب وضع خطة شاملة متكاملة للترويج للمؤتمر بما يعكس مكانة الأردن وسوق التأمين الأردني على المستويين العربي والدولي وضمان مشاركة عربية ودولية واسعة.

ومن المتوقع أن يشهد هذا المؤتمر الضخم مشاركة واسعة من الخبراء والمتخصصين وصناع القرار في قطاع التأمين على المستوى الدولي والعربي والمحلي بحوالي 200 شخص، والذي يعد خطوة مهمة وإنجاز كبير لسوق التأمين الأردني لاستضافة هذا المؤتمر، والذي يشكل فرصة نوعية لمناقشة أحدث التطورات والتحديات التي تواجه صناعة التامين، والتعرف على المستجدات والتغطيات التأمينية في عالم التأمين وطرح الحلول الابتكارية لتعزيز مسيرة قطاع التأمين التنموية بحضور واسع من شركات إعادة التامين العالمية التي تقود صناعة التأمين حول العالم.

ومؤخراً وبالتنسيق مع الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتامين قمت بتقديم عرض لمجلس ادارة الاتحاد في اجتماعه المنعقد في نوفمبر على هامش ملتقى شرم الشيخ من حيث الخطوات والإجراءات التي تم إنجازها وفي مقدمتها العمل على الموقع الإلكتروني للمؤتمر والتعاقد مع الفنادق واختيار مكان إقامة المؤتمر وحزم الرعاية والتي سيتم الإعلان عنها قريباً بالتنسيق مع الاتحاد العام العربي للتأمين، وكلنا ثقة بأن هذه النسخة من المؤتمر ستكون مميزة جداً، ونعمل لأن تكون مشاركة الزملاء من الأسواق العالمية والعربية ذكرى مميزة أسوة بتجربتهم في المؤتمر العام الذي استضافته المملكة عام ٢٠١٠، مع حرصنا على ادخال تحسينات وتطويرات على المؤتمر تتناسب مع الثورة التكنولوجية الجديدة وأدوات الذكاء الاصطناعي وتحسن جودة ومستوى الخدمات اللوجستية وتوظيف خبراتنا المتراكمة لإنجاح هذا المؤتمر بالتعاون مع الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتامين.

الأستاذة / إسراء صالح داود

ممثل سوق التأمين العراقي بمجلس الاتحاد ورئيس مجلس الإدارة ديوان التأمين - العراق

كيف تقيمون واقع سوق التامين العراقي في الوقت الراهن من حيث حجم النشاط، مستوى المنافسة، والبنية التشريعية؟ وما هي أبرز التحديات التي تواجه تطوره في ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والإقليمية؟

ان تقييم موجز لسوق التأمين العراقي يعتمد على حجم الاقساط وما تشير اليه البيانات المالية ونشاط شركات التامين والمهن المرتبطة به التي تظهر لنا حجم النشاط الحالي. يعتبر سوق صغير نسبيا مقارنة بالأسواق المجاورة، وان حجم الانفاق لايزال محدودا ونسبة اختراق التامين منخفضا٠ لا تتجاوز 1% مقارنة بدول الجوار، لكنه هناك مؤشرات نمو ملموسة وأظهرت الإحصاءات نموا في أقساط التأمين المحصلة ، اذ بلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتبة داخل العراق لعام 2023 ما قيمته (614,517 ,417) دينار عراقي، في حين كان اجمالي الاقساط لعام 2022(363,593,271) دينار عراقي، أي بنسبة نمو قدرها (15%) وما نراه الان من نمو ملحوظ، ففي الربع الثاني من عام 2025 سجل اجمالي الأقساط المكتتبة في سوق التأمين العراقي (142,709,282,292) دينار عراقي ارتفاعا بنسبة (42%) مقارنة بنفس الفترة من عام 2024 التي كانت (100,300,291,018) دينار عراقي، ونعزو النمو الى تحسن الاوضاع الاقتصادية والامنية في البلاد وكذلك تحسن نوعا ما عمليات الاكتتاب مع زيادة متابعة ديوان التامين لنشاط الشركات ومراقبتها، ويظل نمو الاقساط مركزا على فئات محددة التأمين على الحياة والتامين الهندسي ثم يليه التأمين على المتلكات بينما والتأمين الزراعي لا يزال محدودا . ان سوق التأمين العراقي يتألف من مزيج شركات عامة وخاصة، وان الشركات العامة كبيرة لاتزال لها حصة سوقية معتبرة، إضافة إلى عدد من الشركات الخاصة الصغيرة والمتوسطة، ونشير الى ان إعادة هيكلة بعض الشركات مثل دراسة اندماج بين الشركات العامة (شركة التامين الوطنية وشركة التامين العراقية) والحال ذاته على صعيد القطاع الخاص اندماج شركة الامين مع شركة دار السلام تعد خطوة لهيكلة السوق وزيادة الكفاءة. وفيما يخص ص المنافسة بالأسعار، فأنها واضحة جدا" ونعاني من حرق بالأسعار خصوصا في التامين الهندسي والتامين البحري، وتسبب في ضعف التمييز في وجود ة خدمات التامين

وفي المقابل هناك فرص تنافسية واضحة للشركات التي تعتمد خدمات فعالة، فما كان على الديوان الا ان يتخذ اجراءات قانونية رادعة للشركات المخالفة.

وبالنسبة للبنية التشريعية والتنظيمية، فان الإطار الأساسي هو قانون تنظيم أعمال التأمين رقم 10 لسنة 2005 وما يصدر عن ديوان التأمين من تعليمات، سنوية وضوابط لأعمال التأمين. القانون نافذ الا انه يحتاج تحديثات لمعالجة قضايا حديثة (حوكمة، متطلبات رأس المال، الحوكمة الرقابية والرقمنة.... الخ)، ولمعالجة الثغرات الواردة في القانون، فان ديوان التأمين نشط السنوات الاخيرة في إصدار العديد تعليمات وتنظيمات تنفيذية وتحليل مؤشرات سوقية من اجل التطبيق الكامل لمعايير رقابية عالمية (مثل متطلبات رأسمال قائمة على المخاطر أو إطار ترتيب ا لإفصاح الموحد) التي مازال الديوان قيد العمل بها. في ظل التحديات (المحلية والإقليمية) التي أبرزها يكمن ضعف ثقافة التأمين ا لدى الأفراد والأنشطة الاقتصادية مما يجعله سوق صغير وغير متنوع. وكذلك الاستقرار الاقتصادي والمالية العامة مثل التضخم وتقلب سعر الصرف وتأخر المدفوعات الحكومية تؤثر على قدرة المواطنين وشركات التامين ، فضلا عن ان بعض الشركات الصغيرة تعاني من ضعف رأس المال، أو ضعف إعادة التأمين (reinsurance)، ما يقلل من قدرتها على مواجهة المخاطر الكبيرة الى جانب تدنى المستوى الفني للموظفين في الاكتتاب والحوسبة الاكتوارية و التسويق الحديث بعض العملاء يواجهون صعوبة في فهم العقود، أو إجراءات المطالبات قد تكون بطيئة أو غير شفافة ما يضعف الثقة في القطاع مما دفع الديوان الى اصدار ضوابط تنظم عملية الاكتتاب وتسوية التعويضات، وتبقى قدرة سوق إعادة التأمين المحلي محدودة لاسيما وان توجد شركة اعادة تامين واحدة ويكاد نشاطها محدود مما جعل الشركات تعتمد على أسواق دولية بتكلفة قد ترتفع في أوقات عدم الإستقرار، وهنا تحتاج الى اعادة النظر بسياستها وبرامجها لتكون قادرة على تغطية حاجة السوق، ولهذا قد يسمح ديوان التامين بترخيص شركات اعادة خاصة لخلق منافسة مشروعة دون البقاء على شركة واحدة تحتكر اعمال اعادة التامين المحلية. ان اغلب منتجات التامين تقليدية وهناك نقص المنتجات المتطورة التي تتماشى من التطورات الاقتصادية والاجتماعية مثل التأمين

المتاهي الصغر والكوارث الطبيعية، وتبقى المخاطر الجيوسياسية والإقليمية من عدم الاستقرار الإقليمي وتأثر سلاسل الإمداد والاستثمارات الخارجية يلقي بظلاله على السوق ورغم هذه التحديات لكن في المقابل هناك فرص جيدة وواعدة يمكن البناء عليها، فمعدلات نمو أولية في الأقساط كما اشرنا سابقا" تظهر سوقا قابلة للتوسع خصوصا عبر الرقمنة وطرح منتجات موجهة لأكبر شريحة من الجمهور من اجل تحقيق الشمول المالي.

ما أبرز التوصيات القابلة للتطبيق التي خرج بها مؤتمر التأمين الأول ومؤتمر هيئات الضمان الصحي؟

من أبرز التوصيات التي خرج بها مؤتمر التامين الاول يمكن اجمالها بضرورة إعادة هيكلة قطاع التأمين نحو تعزيز قدرته التنافسية، عبر إنهاء احتكار النشاط التأميني لدى الشركات الحكومية وتوسيع الدور الخاص. وتبني استراتيجيات تسويق مبتكرة واستخدام التقنيات الحديثة (الرقمنة، الوساطة الإلكترونية، خدمات ما بعد البيع المؤمن) لتوسيع الاختراق التأميني.

أما فيما يخص مؤتمر هيئة الضمان الصحي، فأهم ما جاء من توصيات التأكيد على ضرورة التنسيق والشراكة المتوازنة بين مؤسسات وزارة الصحة والقطاع الخاص والتفعيل الإلكتروني الخاص بالضمان الصحي ليشمل كافة المحافظات لضمان شمول المشتركين بخدمات صحية فعالة. مع الاعتماد على الحوكمة والتطبيقات الإلكترونية في إدارة عمل الهيئة لتسهيل الإجراءات وتحسين الشفافية. والارتقاء بمؤسسات وزارة الصحة وتطويرها لتقديم خدمات طبية أفضل، وذلك من خلال تطبيق قانون الضمان الصحي الاستمرار في تطبيق الشمول التدريجي للشرائح المشمولة بنظام التأمين الصحي من اجل تقليل العبء المالي على المرضى وتعزيز التعاون مع التجارب الإقليمية والدولية واعطاء دور أكبر عدد من شركات التامين من خلال توفير التغطية التأمينية للزوار والوافدين والمقيمين بموجب احكام قانون الضمان الاجتماعي رقم 22 لسنة 2020

في إطار دور ديوان التأمين كجهة رقابية وتنظيمية، هل هناك اتجاه لتحديث التشريعات التأمينية وتطوير البيئة التنظيمية بما يواكب المعايير الدولية ويحفز الاستثمار في القطاع؟

نعم ،الاتجاه واضح ومحدد لديوان التأمين نحو تحديث البيئة التنظيمية فعليا وضم متطلبات وعمليات رقابية جديدة تماشيا مع ممارسات دولية ولتحفيز استقرار وجاذبية الاستثمار في القطاع ، من هنا دأب ديوان التأمين الى اصدار حزمة تعليمات وأنظمة جديدة ابتداء" من هيكلية الديوان وتنظيم اعماله كجهة اشراف وتدقيق واهم ما صدر عن الديوان شروط المدقق الواجب توفرها بالمحاسب و متطلبات اندماج المؤمنين ولأهمية الاكتواري ولحاجة السوق لخدماته صدرت تعليمات ترخيص الاكتواريين كما اصدر النظام الداخلي لجمعية المؤمنين ومعيدي التامين العراقية واصدار حزمة ضوابط متخصصة منها ضوابط تنظم قواعد الاكتتاب والتعويضات وتعليمات رفع حدود ودائع الضمان، كما نشير الى ان الديوان انهى مؤخرا دليل الحوكمة لشركات التامين هذا يدل على نهج تدريجي لتقوية الإشراف والحوكمة المؤسسية ، وان رفع متطلبات الملاءة والحوكمة قد يخلق حاجز دخول أو ضغط رسملة على شركات صغيرة، لكنه سيزيد من استقرار السوق ويحول القطاع لجاذب أكثر للاستثمارات المؤسسية والمتوسطة والطويلة الأجل مع تركيز واضح على التحول الرقمي تحت توجيهات وزارة المالية وضمن برامج تبسيط الإجراءات، ما يشير إلى رغبة في تحديث آليات الترخيص والإبلاغ والتواصل مع السوق. هذا الاتجاه سيؤدي على المدى المتوسط إلى سوق أكثر استقرارا وجذبا للاستثمار.

يشهد العالم توسعا كبيرا في "الأخطار الناشئة" مثل المخاطر السيبرانية والتغير المناخي ومخاطر طول العمر والأخطار الصحية المصاحبة له، كيف يتعامل ديوان التأمين مع هذه التحولات؟ وهل هناك توجه لإدراج هذه الأخطار ضمن الأطر التنظيمية أو إطلاق منتجات تأمينية جديدة لمواجهتها؟

ان موضوع "الأخطار الناشئة" كالمخاطر السيبرانية والمخاطر المناخية أصبح بالفعل من أولويات الأسواق التأمينية والجهات التنظيمية في كل أ نحاء العالم، ونلاحظ" نموا متزايدا- في منتجات التأمين السيبراني وتوسعا في إدراج تغطيات مثل كلفة استجابة الاختراق، وانقطاع الأعمال نتيجة هجمات إلكترونية. وكذا المخاطر المرتبطة بالمناخ التي تشمل المخاطر الفيزيائية (ندرة/تكرار الكوارث الطبيعية، تغير المناخ)

اما مخاطر طول العمر والمخاطر الصحية المصاحبة، فعلى الرغم من أن التغطية الإعلامية أقل مقارنة بالمناخ أو السيبرانية، هناك اهتمام بأن التغيرات الديموغرافية (مثل زياد ة العمر، انتشار أمراض مصاحبة، تغيرات في نمط الحياة) تؤثر على أسواق التأمين على الحياة والتأمين الصحي، وتتطلب تحديث النماذج الاكتوارية وإعادة النظر في التسعير والاحتياطيات.

بالنسبة لديوان التامين ، فانه يقوم بتقييم الأخطار الجديدة بشكل مستمر وتحديد تأثيرها المحتمل بما ينسجم مع قطاع التأمين، مع إبقاء العين على التطورات العالمية في هذا المجال ، وان الديوان يدرس إمكانية إدراج الأخطار الناشئة ضمن الأطر التنظيمية الحالية أو وضع ضوابط جديدة لها التي يهدف إلى توفير بيئة تنظيمية واضحة ومستقرة لشركات التأمين وهذا ينسجم مع هدف الديوان في تشجيع تطوير وإطلاق منتجات تأمينية مبتكرة او حلول تأمينية تتعلق بها ، ونشيركم الى ان الديوان قد اصدار ضوابط تنظم عمليات التامين الالكتروني ويدرس حاليا امكانية توفير التغطية التأمينية على المخاطر السيبرانية بعدما تقدمت احد شركات التامين العاملة في العراق الاذن بقبول اعتماد هذا النشاط في السوق العراقي، كما نشير الى ان الديوان قد اعتمد وثيقة التامين على مؤشر الطقس (التامين البارومتري على متغيرات المناخ في قطاع الزراعة) التي اعدتها جمعية المؤمنين ومعيدي التامين العراقية وهو قيد التجربة بالتنسيق مع برنامج الاغذية العالمي ووزارة الزراعة العراقية حيث ان تقدمت شركة بوابة اسيا للتامين بتوفير التغطية التأمينية .

أن اما بشأن مخاطر طول العمر والأخطار الصحية المصاحبة له،

هنا يتطلب وضع استراتيجية إدارة المخاطر لضمان استدامتها على المدى الطويل يواجه قطاع التأمين تحديا كبيرا مع ازدياد متوسط العمر ولا زلنا في بداية الطريق رغم الخطوات الخجولة في هذا المضمار التي تكون من خلال تعديل أقساط التأمين مثلا. ونشير اخيرا" الى ان الإطار التنظيمي والتشريعي عالميا لازال محدودا نوعا ما ولم يواكب بالكامل سرعة تطور هذه المخاطر، خصوصا في ما يتعلق بتضمينها في قواعد التأمين ووضع معايير واضحة لها، بمعنى اخر لم يصل بعد إلى مرحلة تنظيمية متكاملة تضم كل المخاطر الناشئة أو تفرض تغطيتها على نحو الزامي.

قمتم مؤخرا بإصدار ضوابط لتنظيم التأمين التكافلي واعادة التأمين التكافلي، ما هي الأهداف المأمول تحقيقها من هذه الضوابط؟ وهل من المنتظر تأسيس شركات تأمين تكافلي متخصصة بالسوق؟

نعم، إصدار ديوان التأمين ضوابط التأمين التكافلي وإعادة التكافلي خلال هذا العام الذ يهدف بالدرجة الأساس إلى تنظيم هذا النوع من النشاط التأميني وفق إطار شرعي مالي ورقابي واضح ينسجم مع متطلبات القانون رقم (10) لسنة 2005 ومعايير الرقابة الدولية. وتتجلى الأهداف المأمولة منه الى

1. توسيع قاعدة الخدمات التأمينية وتعزيز الشمول المالي:

إدخال التأمين التكافلي يفتح الباب أمام شريحة واسعة من المواطنين والشركات التي تفضل منتجات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة وهذا ما ينسجم مع هدف الديوان إلى زيادة نسبة الاختراق التأميني (Insurance Penetration) في السوق عبر منتجات تتلاءم مع التوجهات الاجتماعية والاقتصادية في العراق.

2. تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي:

وجود ضوابط واضحة ومعتمدة للتكافل يخلق إطارا قانونيا آمنا للمستثمرين الراغبين في تأسيس شركات جديدة أو الدخول بشراكات مع مؤسسات مالية إسلامية (مثل المصارف الإسلامية أو صناديق الوقف) وهذا ما سيعزز ثقة المستثمرين ويقلل من الغموض التشريعي الذي كان سابقا سببا لتردد بعض الجهات.

3. تنويع المنتجات التأمينية ورفع القدرة التنافسية

السوق العراقي يعتمد تاريخيا على التأمين التجاري التقليدي؛ الضوابط الجديدة تتيح إطلاق منتجات تكافلية (صحية، هندسية، زراعية.... إلخ) ما يعزز المنافسة ويطور بيئة الابتكار في السوق وتمهد لطرح منتجات إعادة تكافل محلية لتقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية.

4. توحيد المعايير والحوكمة الشرعية

تحدد الضوابط متطلبات تشكيل هيئة رقابة شرعية مستقلة داخل الشركة، ووضع سياسات واضحة لإدارة الفائض التأميني وتوزيعه بما يضمن الشفافية والامتثال لمبادئ التكافل، فالهدف هو تحقيق التوازن بين الالتزام الشرعي والكفاءة التأمينية ضمن إطار رقابي موحد يشرف عليه الديوان.

5. تحقيق الانسجام مع المعايير الدولية (IAIS و IFSB)

الضوابط مستوحاة من المعايير الدولية للتأمين التكافلي الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (1158) والجمعية الدولية لمشرفي التأمين (IAIS) مما يجعل السوق العراقي قادرا على الاندماج مستقبلا في منظومة الأسواق الإقليمية والعربية للتكافل.

ويشهد السوق العراقي حاليا- تأسيس شركات تأمين تكافلي متخصصة، وكذلك يتلقى الديوان طلبات من شركات تأمين تجارية تقليدية الى تحول نشاطها الى تأمين تكافلي وهذ يقودنا الى وجود توجه استثماري عربي-محلي لديهم خبرة في أسواق تكافلية ناضجة بالدخول إلى السوق العراقي عند استقرار الإطار التنظيمي. وسيودي الى رفع مستوى المنافسة والجودة بدخول شركات تكافلية جديدة سيحفز الشركات التقليدية على تطوير منتجاتها وخدماتها زيادة الثقة بالتأمين، خاصة لدى الفئات المتحفظة على التأمين التجاري وخلق فرص عمل وتأهيل كوادر في مجالات الاكتتاب التكافلي وإدارة الفائض الشرعي.

في ظل التحول الرقمي الذي يشهده القطاع المالي عالميا، كيف يعمل ديوان التأمين على تبني التكنولوجيا الحديثة في عملياته؟ وما هي المبادرات أو البرامج التي أطلقها الديوان لدعم شركات التأمين في رحلتها نحو التحول الرقمي وتعزيز قدراتها في الابتكار وتطوير الخدمات التأمينية الإلكترونية؟

يتبنى الديوان التكنولوجيا الحديثة من خلال سلسلة من الاجراءات اتخذها اهمها اصدار ضوابط التأمين الالكتروني كما إطلاق منصة إلكترونية للرقابة، حيث تم تأسيس "منصة" متخصصة بالرقابة على التأمين الهندسي، كخطوة ضمن تحديث أنظمة العمل وتحسين الرقابة على قطاع التأمين، بما يتماشى مع التوجه نحو التحول الرقمي والحكومة الإلكترونية ونطمح الى توسيع النطاق لتشمل التأمين البحري وغرها من التأمينات بشكل تدريجي. ومن الواضح أن المنصة تسمح بتحويل التعاملات من المعاملات الورقية التقليدية إلى التعامل الإلكتروني، ويسعى الديوان الى التوجه نحو إشراك البوابة الوطنية «أور» وبوابة الخدمات الحكومية في عملية الربط الرقمي.

في مفصل آخر، بدأ الديوان بالسير باتمته اعماله الداخلية وبتفعيل نظام لإدارة البريد الحكومي، بعد الربط مع الجهات الحكومية التي أكملت استعداداتها للتخلص من النظام الورقي، تسريع الإنجاز، تقليل الجهد، والمحافظة على سرية المعلومات. وهذا الإجراء يعد خطوة أولية هامة في التحول الرقمي المؤسسي في الاقتصاد العراقي وتحفيز الحكومة الإلكترونية، ودفع الشمول المالي الرقمي.

ولا نغفل ان الذكاء الاصطناعي يدخل في مجال التأمين العراقي، كفرصة لتحسين تقييم المخاطر وأتمتة المطالبات وهنا يسعى الديوان الى تنظيم استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي في عمليات التامين أن استخدام التكنولوجيا في التأمين يدفع شركات التأمين إلى الابتكار وخلق وثائق تأمين جديدة تخدم المجتمع، لا يكتفي الديوان فقط بتحديث أنظمته، بل يحفز أيضا شركات التأمين على الابتكار وتطوير خدمات رقمية، ولا يتم هذا كله الا بتدريب وتأهيل العاملين من برامج تدريبية أو ورش عمل لشركات التأمين لتبني التكنولوجيا مثل الذكاء الاصطناعي، تحليل البيانات والأتمتة.

الدكتور / علي الوزني

الرئيس التنفيذي
مجموعة الخليج للتأمين
الأردن

حققت شركتكم أرباحًا تجاوزت 10 ملايين دينار في عام 2024، كما حصلتم مؤخرًا على تأكيد التصنيف الائتماني من وكالة AM Best، كيف تنعكس هذه النتائج على ثقة العملاء والمستثمرين؟ وما هي توقعاتكم لنتائج عام 2025؟

تحقيق أرباح تجاوزت 10 ملايين دينار في عام 2024، إلى جانب تأكيد التصنيف الائتماني من وكالة AM Best، يعكس قوة الشركة واستقرارها، ويعزز ثقة العملاء والمستثمرين في قدرتنا على الوفاء بالتزاماتنا ومواصلة النمو وتقديم خدمات تأمينية بمستوى عالي من المهنية والشفافية. هذه نتائج استراتيجية واضحة ترتكز على الابتكار وتطوير الخدمات الرقمية لتلبية احتياجات السوق.

أما في عام 2025، نتوقع استمرار الأداء الإيجابي من خلال الاستثمار في التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، وتوسيع قاعدة العملاء وتحسين التجربة التأمينية، مع الحفاظ على مستويات ربحية قوية تدعم خططنا للتوسع في السوق.

كيف تقيّمون واقع قطاع التأمين في الأردن من حيث النمو والتنافسية؟ و ما أبرز التحديات التي تواجه القطاع خاصة مع التحول الرقمي والتغيرات التشريعية؟

أظهر قطاع التأمين في الأردن مؤشرات نمو خلال السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت الأقساط المكتتبة لتصل إلى نحو 776.9 مليون دينار في عام 2024 بنسبة نمو 7.6% ، مدفوعة بشكل رئيسي بالتأمين الطبي وتأمين المركبات اللذين يستحوذان على الحصة الأكبر من السوق بنسبة 34% و30% بالترتيب . بينما تبقى نسبة اختراق التأمين منخفضة عند 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمعدل العالمي الذي يتجاوز 6%، مما يعكس وجود فجوة وفرص كبيرة للتوسع.

من ناحية التنافسية، يعمل في السوق 18 شركة تأمين أردنية إلى جانب الوسطاء والوكلاء، وهو ما يخلق بيئة تنافسية قوية تضغط على الهوامش الربحية وتدفع الشركات نحو البحث عن حلول مبتكرة للحفاظ على حصتها السوقية. أما أبرز التحديات، فتتمثل في التحول الرقمي الذي يتطلب استثمارات ضخمة في تطوير المنصات الإلكترونية وأتمتة المطالبات وتحسين تجربة العملاء، إضافة إلى التغيرات التشريعية الأخيرة بعد انتقال الرقابة إلى البنك المركزي، والتي فرضت متطلبات صارمة على الملاءة المالية والحوكمة، ما يشكل ضغطًا كبيرًا على الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما أن الخسائر المتراكمة في التأمين الإلزامي على المركبات نتيجة تثبيت الأقساط لفترة طويلة خلقت فجوة بين الأسعار والتكاليف، مما يستدعي إعادة النظر في السياسات التسعيرية وتعزيز الابتكار في المنتجات مثل التأمين السيبراني والتأمين ضد مخاطر المناخ، إلى جانب الاستثمار في التكنولوجيا لزيادة الكفاءة وتحقيق استدامة القطاع على المدى الطويل.

كيف ترون تأثير التشريعات الجديدة المتعلقة برأس المال على مستقبل شركات التأمين في الأردن؟ وهل تتوقعون أن تؤدي هذه التشريعات إلى اندماجات أو خروج بعض الشركات من السوق؟

سيكون للتشريعات المتعلقة برأس المال تأثير كبير على مستقبل شركات التأمين في الأردن، فهي تهدف إلى تعزيز الملاءة المالية والحوكمة، مما يرفع مستوى الثقة والاستقرار في القطاع على المدى الطويل. لكن في المقابل، هذه المتطلبات ستشكل تحديًا للشركات الصغيرة والمتوسطة التي قد تجد صعوبة في زيادة رأس المال المطلوب أو الالتزام بالمعايير الجديدة، وهو ما قد يدفعها إلى البحث عن حلول مثل جذب مستثمرين جدد أو الدخول في شراكات استراتيجية. من المتوقع أن نشهد خلال الفترة القادمة اندماجات بين الشركات لتكوين كيانات أكبر وأكثر قدرة على المنافسة والامتثال، في حين قد تضطر بعض الشركات غير القادرة على التكيف إلى الخروج من السوق. هذه التحولات ستعيد تشكيل هيكل القطاع، بحيث يصبح أقل عددًا وأكثر قوة، وهو ما يتماشى مع توجهات البنك المركزي نحو سوق تأمين أكثر كفاءة.

شهد قطاع التأمين الإلزامي على السيارات تعديلات جوهرية مؤخرًا، كيف ترون تأثيرها على السوق؟ كيف واجهت شركات التأمين تثبيت الأقساط لمدة 14 عامًا؟

شهد قطاع التأمين الإلزامي على السيارات تعديلات جوهرية

مؤخرًا، لكن هذه التغييرات رغم أهميتها ليست كافية لمعالجة التحديات المتراكمة. تثبيت الأقساط لمدة 14 عامًا خلق فجوة كبيرة بين الأسعار الثابتة وتكاليف التعويضات، خاصة مع الارتفاع المستمر في أسعار قطع الغيار والتكاليف الطبية المرتبطة بالحوادث المرورية. هذه الضغوط المالية دفعت بعض الشركات إلى التوقف عن اكتتاب تأمين المركبات بالكامل، مما زاد العبء على الشركات الأخرى التي اضطرت لتحمل الحصة الأكبر من السوق في ظل خسائر فعلية أو هوامش ربح شبه معدومة. لتخفيف الأثر، استمرت الشركات بالضغط على المشرّع لمراجعة الأقساط، وفي الوقت نفسه لجأت إلى حلول مثل إعادة هيكلة العمليات، وضبط المصاريف، وتعزيز التأمينات الرابحة لتعويض الخسائر، إلى جانب الاستثمار في التكنولوجيا لتقليل التكاليف التشغيلية، مثل إطلاق منصات رقمية لتسريع الإصدار والمطالبات. ومع ذلك، لا يمكن القول إن التعديلات الأخيرة وحدها كافية؛ السوق يحتاج إلى حلول أعمق تضمن استدامة الشركات وتوازن العلاقة بين الأقساط والتعويضات.

مع زيادة حدة مخاطر الكوارث الطبيعية، رغم صدور نظام التأمين الإلزامي ضد الزلازل منذ عام 2011، إلا أن تطبيقه لا يزال محدودًا. ما أسباب ذلك من وجهة نظركم؟

رغم صدور نظام التأمين الإلزامي ضد الزلازل في الأردن منذ عام 2011، إلا أن تطبيقه بقي محدودًا. السبب الرئيسي هو ضعف الوعي بأهمية التأمين ضد الكوارث الطبيعية، حيث لا يزال البعض يقلل من احتمالية وقوع زلزال أو لا يلمسون دور التأمين في تقليل الخسائر عند وقوع الكوارث. إضافة إلى ذلك، النظام ركّز على المنشآت الصناعية والتجارية ولم يشمل المنازل بشكل كامل، إلى جانب غياب رقابة صارمة تشترط وجود التأمين بالتراخيص أو التمويل العقاري. نرى انه حتى يكون للنظام دور فعال من الممكن تنظيم حملات توعية، توسيع نطاق الإلزام ليشمل جميع العقارات، وتطوير آليات رقابية واضحة، مع الاستفادة من التكنولوجيا لتسهيل الإجراءات خصوصا مع تطور المنصات الرقمية الحكومية والخاصة بشركات التأمين هذه الخطوات ستساعد في حماية المجتمع وتقليل الخسائر الاقتصادية عند وقوع الكوارث.

في ظل التحديات المتزايدة، ما هو الخطر الذي ترونه الأكثر تأثيرًا على منطقتنا العربية؟ وهل تعتقدون أن الأسواق قادرة على مواكبة هذه الأخطار، (الهجمات السيبرانية والتغير المناخي)؟ وما أبرز الآليات المقترحة للتعامل معها بفعالية؟

المنطقة العربية تواجه اليوم بيئة مليئة بالتحديات، من تقلبات اقتصادية عالمية تؤثر على العوائد الاستثمارية، إلى صراعات وحروب تزيد المخاطر السياسية.

إلى جانب ذلك، التحول الرقمي جلب معه مخاطر جديدة، أبرزها الهجمات السيبرانية التي تستهدف البيانات الحساسة والبنية التشغيلية، ما يجعل حماية المعلومات والالتزام بالمعايير التنظيمية أمرًا لا يمكن التهاون فيه. وفي المقابل، التغير المناخي يمثل خطرًا طويل الأمد، ينعكس على نتائج التأمين في فروع مثل تأمين الممتلكات والتأمين الهندسي، ويخلق حاجة ملحّة لتطوير منتجات مرنة تدعم قدرة الشركات على التكيف.

التشريعات المتغيرة تضيف بعدا آخر من التحديات، سواء فيما يتعلق بحوكمة الشركات أو الأمن السيبراني أو الإفصاحات المرتبطة بالمخاطر المناخية. لذلك، على شركات التأمين تبني نهج استباقي ومرن، يعتمد على تحليل البيانات بدقة، تحسين الاكتتاب، تعزيز حماية المعلومات، وتطوير سياسات لضمان استمرارية الأعمال.

كيف نواجه هذه الأخطار عمليًا؟

- الاستثمار في بنية تحتية قوية للأمن السيبراني.
- تصميم منتجات تأمينية مبتكرة تراعي المخاطر المناخية.
- استخدام الذكاء الاصطناعي والتحليلات المتقدمة للتنبؤ بالمخاطر.
- إطلاق برامج توعية وتدريب للموظفين والعملاء.
- بناء شراكات مع شركات التكنولوجيا والجهات التنظيمية.
- وضع خطط واضحة لاستمرارية الأعمال وإدارة الأزمات.
- إضافة إلى ذلك، يجب أن تتحول شركات التأمين إلى شريك استراتيجي في إدارة المخاطر، من خلال تقديم حلول وقائية واستشارية، والمساهمة في تعزيز مرونة العملاء وتقليل الخسائر قبل وقوعها.
- القدرة على التكيف السريع، والابتكار، وتبني التقنيات الحديثة لم تعد خيارًا، بل أصبحت شرطًا أساسيًا لضمان الاستقرار المالي والنمو المستدام وحماية مصالح العملاء والمساهمين.

بصفتكم الرئيس التنفيذي لإحدى الشركات التابعة لمجموعة الخليج للتأمين، ما مدى أهمية وجود كيانات إقليمية قوية مثل مجموعتكم الموقرة في تطوير صناعة التأمين العربية؟

وجود مجموعات تأمين قوية مثل مجموعة الخليج للتأمين مهم جدًا لتطوير سوق التأمين في العالم العربي، فبالاضافة الى دعم الاستقرار المالي والقدرة على مواجهة المخاطر الكبيرة، تلعب دورًا أساسيًا في دفع الابتكار وتطوير المنتجات والخدمات بما يلبي احتياجات الأسواق المتغيرة. هذه المجموعات تتيح تبادل الخبرات بين شركاتها، مما يعزز الكفاءة ويرفع مستوى التنافسية، إضافة إلى دعم الاقتصاد المحلي والإقليمي من خلال الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، وتوفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، والمساهمة في حماية المشاريع الكبرى مثل الطاقة والنقل، مما يضمن استمرارية الأعمال ويحفز النمو الاقتصادي. كما تدعم التحول الرقمي عبر الاستثمار في التكنولوجيا وتطوير منصات حديثة، وهو ما يسهل الإجراءات ويواكب التطورات العالمية. وجود مثل هذه الكيانات لا يقتصر على تعزيز التنافسية، بل يخلق أيضًا سوقًا عربية أكثر تكاملًا وقادرة على مواجهة التحديات وتحقيق نمو مستدام.

الأستاذ / رومل طباجة

الرئيس التنفيذي
الشركة العمانية لإعادة التأمين (Oman Re)
عمان

ما أبرز العوامل التي ساهمت في ارتفاع صافي أرباح الشركة العمانية لإعادة التأمين بنسبة 107% خلال النصف الأول من 2025؟ وما أبرز العوامل التي ساهمت في هذا الأداء؟

يسرني أن اصرح انه وبالإضافة إلى نتائج النصف الأول، فقد أظهرت عمان ري نتائج مالية ممتازة للأشهر التسعة المنتهية في سبتمبر 2025 مع ارتفاع صافي الربح بعد الضريبة بنسبة 127% في ذات الفترة من العام الماضي. وقد دفع هذا الإنجاز عدة عوامل رئيسية. كان أبرزها تحسناً ملحوظاً في أداء الاكتتاب: حيث قفزت نتائجنا الصافية لإعادة التأمين بنسبة 171% في النصف الأول وبعد ذلك بنسبة 226% في تسعة أشهر، مما يعكس جودة اكتتاب أقوى وإدارة محفظة أفضل. ونتيجة لذلك، تبلغ النسبة المجمعة الحالية لدينا 94.2% محسنةً بأربع نقاط مئوية. وفي نفس الوقت، استفدنا من ارتفاع دخل الاستثمار بناءً على إستراتيجيتنا الاستثمارية المتزنة والمتنوعة.

وبنفس الأهمية، حافظنا على إدارة مخاطر صارمة وتركيز منصب على أعمال أكثر جودة. ويعكس أداؤنا قوة ممارساتنا الاكتتابية المنضبطة وإطار إدارة المخاطر القوي، فقد حافظنا على محفظة متوازنة والتزمنا بمبادئ اكتتابية واضحة تُعطي الأولوية للنوعية على الكمية بدلاً من ملاحقة نمو غير مستدام. وقد مكن هذا النهج الحصيف، إلى جانب ارتفاع عوائد الاستثمار عمان ري من الحفاظ على مرونتها وسط تحولات ديناميكيات السوق. ومع اقترابنا من نهاية العام، ما زلنا واثقين بأن هذه الأسس ستواصل ايصال القيمة لأصحاب المصلحة لدينا.

خلال مشاركتكم الأخيرة معنا في الندوة الافتراضية للاتحاد "التأمين في المنطقة العربية وأفق 2030"، اقترحتم فكرة انشاء مجمعة إقليمية لمواجهة الأخطار الطبيعية، من وجهة نظركم هل بالإمكان تنفيذ هذه الفكرة؟ وكيف ترون آليات التنفيذ؟ وما الدور الذي يمكن أن تلعبه شركة الإعادة العربية في هذا الشأن؟

فكرة إنشاء صندوق إقليمي للكوارث الطبيعية لأسواق المنطقة العربية تستحق المتابعة. وفي الواقع، تزعم الاتحاد العام العربي للتأمين (GAIF) المبادرة لإنشاء صندوق إقليمي للتأمين ضد الكوارث الطبيعية لتعزيز القدرة الاكتتابية عبر أسواقنا. من وجهة نظري، ترجع الجدوى إلى مدى رغبة اللاعبين الإقليميين في التعاون والى إطار العمل الذي سنضعه. وبلا شك، فإن مواءمة العديد من الدول تمثل تحدياً بسبب الاختلافات في الأنظمة والتشريعات، ونمو الأسواق، السجلات والخبرات السابقة في التعامل مع الخسائر. ومع ذلك، يمكن التغلب على هذه التحديات من خلال رؤية جماعية قوية ودعم من الجهات الإقليمية. وما إن اتبعنا نهجاً مرحلياً، مثل البدء بمجموعة أساسية من الأسواق أو تجميع مخاطر محددة؛ فيسمكننا بناء الثقة، اضافة الى سجل حافل من النجاح يشجع على مشاركة أوسع.

من حيث آليات التنفيذ، أتصور صندوقًا هيكليًا تساهم فيه شركات التأمين حول المنطقة بأقساط إلى صندوق مشترك يغطي الكوارث الكبرى. يمكن إدارة هذا الصندوق من قبل كيان إقليمي أو ذراع تنفيذي متخصص يضع معايير المشاركة وحدود التغطية والتسعير، ومن المرجح أن يشتري الصندوق حماية إعادة التأمين من الأسواق الدولية للطبقات الكارثية، لكن خط الدفاع الأول بالإضافة إلى جزء كبير من المخاطر ستبقى داخل المنطقة. هذا الإطار يحاكي النماذج الناجحة في أماكن أخرى ويضمن تعزيز مرونة المنطقة.

ستلعب شركات إعادة التأمين العربية دورًا محوريًا في هذا الصدد: يمكننا تقديم الخبرة الاكتتابية المحلية، والطاقة الاستيعابية، والقيادة. في الواقع، يمكن لشركات إعادة التأمين العربية أن تشكل مجتمعة العمود الفقري للصندوق، من خلال مشاركة البيانات والرؤى حول التعرضات الإقليمية للكوارث الطبيعية، والمساهمة في صياغة حلول تغطية مناسبة لمناخنا وظروفنا. يمكن لشركاتنا أيضًا المساعدة في إدارة أموال الصندوق والمطالبات، مستفيدة من تجربتنا في معالجة الخسائر الكبيرة.

وعلى وجه العموم، في حين أن إنشاء صندوق إقليمي للكوارث الطبيعية يعد طامحا، إلا أنني مقتنع بإمكانية تنفيذه من خلال الالتزام المشترك؛ فهو يقدم آلية قوية لتوزيع المخاطر، وحماية مجتمعاتنا من الكوارث، والاحتفاظ بمزيد من الأقساط والمرونة داخل منطقتنا بدلاً من الاعتماد الكلي على الأسواق الخارجية. وسيكون المفتاح هو اتحاد الهدف والتخطيط الدقيق، وأنا متفائل بأنه تحت التوجيه الصحيح، يمكن تحويل هذه الفكرة إلى واقع لمجال التأمين العربي.

يحتل التغير المناخي والكوارث الطبيعية المرتبة الأولى وفقا لتقرير أكسا عن أخطار 2025، وقد قامت هيئة الخدمات المالية عقب إعصار شاهين بالبدء في تكوين مجموعة عمل لتنفيذ مجمعة الأخطار الطبيعية وكنتم من ضمن تلك المجموعة، إلى أين وصلت مراحل التنفيذ؟ وما هي العقبات التي تواجهونها؟

يجري العمل بشكل متقدم على صندوق تأمين الكوارث الطبيعية، وهي مبادرة نالت اهتماما بالغا بعد إعصار شاهين في عام 2021. بصفتي عضوًا في مجموعة العمل تحت مظلة هيئة الخدمات المالية، يمكنني التصريح بأننا حققنا تقدماً ملموساً. وقد تم هيكلة الصندوق بأقسام متعددة لمعالجة أنواع مختلفة من المخاطر، وبصفة خاصة قسم تأمين المركبات وقسم تأمين الممتلكات.

نولي قسم تأمين المركبات أولويتنا القصوى، حيث اكتمل إطاره التشغيلي، وتم تقديم المقترح إلى الجهة التنظيمية للموافقة. كما نتوقع إطلاق تغطية المركبات في المستقبل القريب، لتوفير الحماية من خسائر المركبات الناجمة عن الكوارث الطبيعية. وسينتقل التركيز بعد ذلك إلى قسم تأمين الممتلكات، والذي يغطي المنازل والشركات

والأصول الأخرى غير المرتبطة بالمركبات. وتجري اللجنة التوجيهية حالياً وضع اللمسات الأخيرة على قسم الممتلكات، بحيث يتم إطلاقه بمجرد أن يصبح صندوق تأمين المركبات وقيد التشغيل. وباختصار، فإن التنفيذ يعد في مرحلة متقدمة، ومن المتوقع أن تدخل وثيقة تأمين المركبات في حيز التنفيذ قريباً، لتليها تغطية الممتلكات بعد ذلك، في عملية إطلاق تدريجية.

فيما يتعلق بالتحديات، فقد كان لنا نصيب منها في مجالي التسعير وشروط التغطية وآليات معالجة المطالبات. ومع ذلك، فإننا نتغلب على هذه التحديات من خلال التشاور المكثف مع القطاع وإثبات الفوائد طويلة الأجل لجميع المشاركين. كما يكمن تحدٍ آخر في التعقيدات التنظيمية والفنية لإنشاء آلية الصندوق من الصفر. وقد أبدت هيئة الخدمات المالية دعمًا كبيرًا، لكن يجب علينا الوفاء بالمتطلبات الاحترازية وبناء أنظمة قوية لإدارة الصندوق. ونحن نعالج هذه الجوانب من خلال العمل بشكل وثيق مع الجهة التنظيمية والاستفادة من أفضل الممارسات الدولية في تجميع مخاطر الكوارث.

إن تمويل الصندوق وحمايته بإعادة التأمين امران لا يقلان أهمية؛ حيث أننا نتعاون مع شركات إعادة التأمين العالمية لتأمين غطاء احتياطي ومع الجهات الحكومية لاستكشاف أي دعم محتمل، مما يضمن قدرة الصندوق على مواجهة الخسائر الكارثية؛ ورغم هذه التحديات، فإن العمل جارٍ ويتقدم بثبات. ويعد تقديم مقترح قسم تأمين المركبات للجهة التنظيمية إنجازًا هامًا بحد ذاته ، ويعكس تصميمنا على إكمال هذا المشروع. ونظل متفائلين بأن صندوق الكوارث الطبيعية سيصبح حقيقة قريبًا، مما يعزز بشكل كبير من مرونة سلطنة عمان في مواجهة الكوارث الطبيعية.

قمتم مؤخراً بعقد حلقة نقاشية بعنوان "تعزيز متانة المؤسسات في عصر الذكاء الاصطناعي، ما أبرز النتائج والتوصيات التي خرجت بها هذه الفعالية؟ وكيف تخطط عمان ري للاستفادة منها في تطوير أعمالها؟

في أواخر شهر سبتمبر، نظمنا حدث إطلاق سلسلة "الحلقة النقاشية الأولى لقيادات قطاع التأمين" التي جمعت الرؤساء التنفيذيين وكبار المسؤولين في قطاع التأمين العماني لأمسية من الحوار والاستشراف والتعاون. الحدث، الذي حمل شعار "تجسيد مستقبل المؤسسات في عصر الذكاء الاصطناعي"، يعكس التزامنا الراسخ بتطوير سوق التأمين العماني من خلال التعاون والاستشراف والابتكار. بينما يشهد القطاع تحولاً سريعاً مدفوعاً بالذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية، أصبح من الضروري أن نجتمع معاً لتبادل الرؤى ورسم الاستراتيجيات التي تضمان المرونة والنمو.وبرزت عدة مواضيع وتوصيات رئيسية من الحلقة، كان أحد الموضوعات الرئيسية الزخم التكنولوجي السريع في قطاعنا والحاجة إلى تبني الابتكار، وناقشنا كيف يُسرِّع الذكاء الاصطناعي والأدوات الرقمية من وتيرة التغيير، وكانت التوصية واضحة، تمثلت في وجوب استثمار شركات التأمين في هذه التقنيات لتحسين الكفاءة واتخاذ القرارات. وتمثل محور آخر في التغيير التنظيمي واللامركزية. أشار المشاركون إلى حاجة الشركات إلى تطوير هياكلها للحفاظ على المرونة، مثل لامركزية بعض القرارات أو أتمتة العمليات الروتينية لتصبح أكثر مرونة في الاستجابة لاحتياجات السوق، كما أكدنا على التركيز على العميل في عصر الذكاء الاصطناعي. وبغض النظر عن مدى الأتمتة أو استخدام الخوارزميات، يظل الحفاظ على التركيز الكبير على احتياجات العملاء وتجربتهم أمراً بالغ الأهمية. وعزّزت الحلقة النقاشية أن الجمع بين التكنولوجيا المتقدمة ومنهجية التركيز على العميل سيكون أساسياً للنجاح المستقبلي. وباختصار، كان الإجماع على أن المرونة في عصر الذكاء الاصطناعي ستتطلب تحقيق توازن بين الابتكار التكنولوجي المتقدم، والاستراتيجيات التنظيمية التكيفية، والالتزام الراسخ تجاه العميل. وتُوظف عُمان ري هذه النتائج بفعالية لتطوير عملياتنا بشكل ملموس، حيث اننا نحن ندمج رؤى الحلقة النقاشية في خططنا الاستراتيجية. فعلى سبيل المثال، نحن حاليًا نُنهي الخطة الرئيسية للرقمنة كجزء من إستراتيجية أعمالنا 2026-2028، والتي ستدمج حلولاً متقدمة في جوانب مختلفة من عملياتنا؛ وهذا يشمل استكشاف التحليلات المدعومة بالذكاء الاصطناعي في الاكتتاب والمطالبات لتعزيز كفاءتنا وتقييمنا للمخاطر. كما اننا نبحث أيضًا عن طرق لتطبيق الأتمتة في سير عملنا حيثما يمكن أن تحسن السرعة أو الدقة، كل ذلك مع ضمان الحوكمة والضوابط مناسبة.

ما هي أبرز التحديات التي توجهونها كشركة إعادة عربية داخل الأسواق التي تتعاملون معها؟ وكيفية تغلبكم عليها؟

باعتبارنا شركة إعادة تأمين عربية تعمل عبر أسواق عديدة، نواجه مجموعة من التحديات في البيئة الحالية. أحد التحديات الرئيسية يتمثل في المنافسة الشديدة وتدني الأسعار في العديد من الأسواق. ولقد نمت القدرة الاستيعابية لإعادة التأمين في المنطقة ويشارك اللاعبون العالميون فيها بفاعلية، مما يعني أن التسعير يمكن أن يكون تنافسياً للغاية. ويضع هذا ضغوطاً على هوامش الربح ويتطلب منا الحفاظ على انضباط شديد في الاكتتاب. التحدي الآخر هو تباين الأطر التنظيمية والمتطلبات من دولة إلى أخرى. كل سوق نعمل فيه لديه أنظمة تأمين خاصة به، وقواعد لرأس المال، وأحياناً إجراءات حمائية تعطي أفضلية للكيانات المحلية. وتتطلب مواكبة هذه اللوائح المتعددة المرونة والمعرفة المحلية العميقة، ويمكن أن تبطئ سرعة التوسع أو الابتكار في المنتجات. نواجه أيضاً ضغوطاً اقتصادية وجيوسياسية، حيث تتأثر بعض الأسواق بعدم الاستقرار السياسي أو التقلبات الاقتصادية، مما قد يؤثر على الطلب على التأمين والبيئة الائتمانية، كما أدى التضخم في بعض البلدان إلى زيادة تكاليف المطالبات. بالإضافة إلى ذلك، فإن المنطقة العربية معرضة لمخاطر الكوارث الطبيعية والمخاطر الصناعية الكبيرة، وهي مخاطر تواجه الأسواق الوطنية الفردية صعوبة في احتوائها أحياناً. كل هذه العوامل تشكل بيئة صعبة يجب علينا إدارتها بعناية.

نتغلب على هذه التحديات من خلال مزيج من الاستراتيجيات الحكيمة. يأتي في المقام الأول ممارسة انضباط صارم في الاكتتاب. نحن لا نطارد الحصة السوقية على حساب الربحية، بل نعطي الأولوية لنوعية الاكتتاب على كميته، مع التركيز على المخاطر التي تستوفي معاييرنا. من خلال الحفاظ على هذا الانضباط، نحمي ميزانيتنا العمومية حتى عندما تكون الأسعار تحت الضغط. ثانيًا، نقوم بتنويع محفظتنا عبر فئات الأعمال والمناطق الجغرافية. تنتشر أعمال عمان ري عبر أسواق مختلفة في الشرق الأوسط وأفرو-آسيا وخارجها، وكذلك عبر فئات مختلفة. ثالثًا، نستثمر في ممارسات قوية لإدارة المخاطر وإدارة رأس المال. نحن نرصد باستمرار مجاميع التعرض ومخاطر الكوارث، ونشتري غطاء إعادة التأمين المناسب، ونتأكد من أن احتياطياتنا ومخازن رأس المال لدينا قوية بما يكفي.

ضافة إلى ذلك، نبني شراكات وثيقة مع طالبي إعادة التأمين والجهات التنظيمية في كل سوق. يساعد هذا التعاون على التكيف مع الاختلافات التنظيمية، حيث نتبادل الخبرات ونتأكد من الامتثال وأحياناً نساعد حتى في تطوير حلول محلية، مما يعود في النهاية بالنفع على جميع الأطراف. في الواقع، أعتقد أن جزءاً من دورنا كشركة إعادة تأمين عربية هو العمل مع الآخرين في المنطقة من أجل التنمية المتبادلة. أخيراً، نظل مرنين ومركزين على العميل. نستمع لعملائنا ونستجيب لاحتياجاتهم، مما يعني غالباً تصميم حلول في إطار القيود التنظيمية المحلية أو الواقع الاقتصادي. من خلال كوننا مستجيبين ومبتكرين، مثل تقديم حلول إعادة التكافل أو تغطيات جديدة عندما ملاحظة الفجوات، نحول التحديات إلى فرص لخلق قيمة. يضمن هذا النهج استمرارنا في النمو بشكل مستدام وأن نظل شريكاً موثوقاً لأسواق التأمين في المنطقة رغم التحديات التي نواجهها.

الأستاذة / وفاء مريواح

المديرة العامة
شركة أطلنتيك لإعادة التأمين
(Atlantic Re)

مع بداية موسم التجديدات لعام 2026، كيف ترون ملامح هذا الموسم حتى الآن؟

يبدأ موسم التجديدات لعام 2026 في ظلّ استقرار نسبي، بعد عامين من الانضباط التسعيري وتشديد الشروط الفنية. ويبدو أن السوق العالمي يسير نحو مرحلة أكثر توازناً، مدفوعاً بعودة رؤوس الأموال البديلة مثل الأوراق المالية المرتبطة بالتأمين والهياكل الاستثمارية الداعمة لقطاع التأمين والصناديق المتخصصة، وهو ما ساهم في تخفيف الضغوط على الأسعار رغم استمرار الضغط على القسط التقني في بعض الأنشطة.

وتشير المؤشرات الأولية إلى تسطيح منحنى الأسعار، حيث يتجه السوق نحو مرحلة استقرار بعد دورات متتالية من الارتفاع. ويأتي ذلك في سياق اقتصادي يشهد استمرار التضخم وتقلبات قوية في أسعار الصرف، مما يدفع العديد من الأسواق إلى إعادة هيكلة برامج إعادة التأمين والاتجاه بشكل أكبر نحو معاهدات الحصة النسبية، لما توفره من توزيع عادل للتعرضات ودعم للملاءة المحلية.

أمّا في منطقة الشرق الأوسط ودول مجلس التعاون الخليجي، فتظل الدينامية إيجابية ومتصاعدة. فبرامج التحول الوطني والمشاريع الكبرى تواصل دعم النمو، كما تبقى القدرة الاستيعابية وفيرة بفضل الحضور الفعّال لشركات إعادة التأمين العالمية والآسيوية، التي تسهم في تطوير مستوى التحليل والنمذجة. كما بدأت بعض الأسواق في اعتماد المعيار المحاسبي الدولي الخاص بعقود التأمين، وهو ما يعزز الشفافية وجودة إدارة المخاطر.

وباختصار، يتّسم موسم 2026 بمزيج من الاستقرار والانتقائية، حيث يظل الانضباط الفني وجودة البيانات عاملاً حاسماً في تقييم المخاطر.

قمتم بتغيير إسم الشركة المركزية إلى اسم جديد، ما الذي دفعكم إلى هذا التغيير؟

جاء اعتماد الاسم الجديد ضمن رؤية استراتيجية أوسع تهدف إلى بناء هوية مؤسسية حديثة وأكثر انفتاحاً، تعبّر بشكل أوضح عن طموحات الشركة في التوسع الإقليمي والدولي. فالاسم الجديد يعكس توجهاً نحو فضاء جغرافي أوسع يشمل إفريقيا والعالم العربي، بما يتناسب مع التطور المستمر لمحفظة الشركة وانتشار شركائها.

ويمثل هذا التغيير أيضاً مرحلة جديدة في مسار الشركة تعتمد على الابتكار، والتميّز التقني، وتحديث نماذج العمل، استجابة للتحولات العميقة التي يعرفها قطاع إعادة التأمين. كما أنه يعزز جاذبية العلامة المؤسسية من خلال هوية أكثر عصرية وملاءمة لتطلعات الشركاء في مجالات الرقمنة والحوكمة والجودة.

وبذلك، لا يقتصر التغيير على الاسم فحسب، بل يشكّل خطوة استراتيجية تعبّر عن مرحلة نمو جديدة للشركة.

في ظل تنامي الأخطار الناشئة مثل التغير المناخي والكوارث الطبيعية والمخاطر السيبرانية والأوضاع الجيوسياسية، وامكانية تزايد الخسائر الناتجة عن تلك المخاطر، كيف يمكن لشركات إعادة التأمين التحوط منها؟ وهل ظهر تأثيرها خلال عمليات التجديد هذا العام؟

تشهد الأخطار الناشئة مثل التغير المناخي، والكوارث الطبيعية، والمخاطر السيبرانية، والتوترات الجيوسياسية ارتفاعاً في الحدة والتكرار، مما يجعل التعامل معها أكثر تعقيداً. ولمواجهة ذلك، تعتمد شركات إعادة التأمين على نماذج تحليل متقدمة قادرة على تقييم التعرضات بدقة واستشراف السيناريوهات القصوى، الأمر الذي يتطلب بيانات عالية الجودة من الشركات المتنازلة.

كما تتجه الشركات إلى تنويع محافظها وتقليص التركزات، مع تحسين إدارة تراكمات المخاطر، إضافة إلى الاستفادة من آليات مالية بديلة مثل الأوراق المالية المرتبطة بالتأمين، والتي توفر قدرة إضافية على امتصاص الصدمات الكبرى.

وقد ظهرت آثار هذه الأخطار بوضوح في تجديدات عام 2026، سواء عبر ازدياد الانتقائية، أو ارتفاع متطلبات الشفافية وجودة البيانات، أو عبر المرونة المحدودة في المحافظ ذات التعرض العالي. ومع ذلك، فإن تحسن القدرة الاستيعابية العالمية ساهم في التخفيف من حدة التشدد مقارنة بالسنوات السابقة.

مع تسارع التحول الرقمي في قطاع التأمين، كيف تستعد شركتكم لتطوير نماذج العمل وتحسين إدارة المخاطر؟

باشرت الشركة تنفيذ برنامج شامل للتحول الرقمي يقوم على تحديث أنظمة الاكتتاب والتحليل، بالاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحليل المتقدم للبيانات، وذلك بهدف تحسين دقة تقييم الأخطار ودعم القرارات الفنية بمعطيات أكثر عمقاً وموثوقية.

ويحتل تنظيم البيانات وتحسين جودتها مكانة محورية في هذا البرنامج، باعتبارها الأساس لأي عملية اكتتاب سليمة. وتركّز الشركة كذلك على رقمنة المسارات التشغيلية من أجل رفع الكفاءة وتقليص الأخطاء وتعزيز التحكم في المخاطر التشغيلية.

أما على مستوى الموارد البشرية، فتعمل الشركة على تطوير كفاءات رقمية جديدة من خلال برامج تدريب متخصصة، بما يمكّن الفرق الداخلية من الاستفادة الكاملة من التقنيات الحديثة وبناء نموذج عمل أكثر مرونة واستباقية.

ما هي رؤيتكم لمستقبل سوق إعادة التأمين في المغرب والمنطقة العربية؟ وما الدور الذي يمكن أن تلعبه الشركة في هذا الإطار؟

يتجه سوق إعادة التأمين في المغرب والمنطقة العربية نحو مرحلة تطور مهمة، عنوانها تعزيز القدرات المحلية وتشجيع الهيئات التنظيمية على رفع مستويات الاحتفاظ الوطني. وفي الوقت نفسه، تزداد أهمية الأخطار الناشئة التي تتطلب خبرات تقنية متقدمة ونماذج تحليل أكثر دقة.

وتشهد المنطقة أيضاً تحولاً رقمياً واسعاً يعيد تشكيل نماذج الأعمال، ويرفع من جودة التسعير، ويزيد من كفاءة إدارة المخاطر. كما يتعزز التعاون الإقليمي بين الأسواق العربية، مدفوعاً بحاجتها المشتركة إلى بناء منظومة أكثر صلابة وتكاملاً.

وفي هذا المشهد، تمتلك الشركة موقعاً مميزاً يمكّنها من لعب دور محوري في تطوير الكفاءات المحلية، وتعزيز التكامل بين الأسواق، ودعم شركات التأمين بخبرة تقنية رفيعة المستوى. وطموحنا هو المساهمة في بناء سوق عربي أكثر قوة وقدرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

الأستاذ / جمال صقر

المدير الإقليمي
الشركة الإفريقية لإعادة التأمين
مصر

هل بدأتم في رصد اتجاهات موسم التجديدات لعام 2026؟ وهل هناك مؤشرات على تغييرات في الأسعار أو الشروط؟

تشير التطورات الأخيرة إلى انتقال السوق من مرحلة التشدد الحاد التي سادت خلال 2023–2024 إلى بيئة أكثر توازناً. فقد أظهرت تجديدات يناير ومنتصف عام 2025 توفّر طاقة استيعابية أكبر، مع ضغوط معتدلة نحو خفض أسعار تأمينات الممتلكات والكوارث الطبيعية ، لا سيما للمحافظ المنضبطة وذات النتائج الجيدة الي جانب ارتفاع مستويات الاحتفاظ. أما في فروع المسؤوليات، فما تزال ظروف سوق الإعادة أكثر تماسُكاً، مع توقعات بخفض بسيط فقط للمحافظ ذات الربحية الجيدة و المستمرة

بالنظر إلى موسم 2026، فإن المؤشرات المبكرة ترجّح اتجاهاً نحو خفض تدريجي للأسعار دون حدوث انخفاضات حادة. وذلك نتيجة تحسّن الدخل الاستثماري لدى شركات إعادة التأمين، وتحقيق نتائج اكتتاب جيدة مما ترتب عليه تعزيز مراكزها الرأسمالية، وادي الي تحسن مستويات التصنيف الائتماني من هيئات التصنيف العالمية الي اعلي مستوياتها مما عزّز مستويات التنافسية واحتمالية ومع ذلك، فإن هذا الخفض ليس شاملاً او كبيرا ؛ بل سوف يتحدد حسب عدة عوامل حيث تُظهر شركات الإعادة تمييزاً صارماً على أساس ارباح واستمرارية جَودة نتائج الاكتتاب مع جودة البيانات، وشفافية التحليل.

شروط الإعادة هي أيضا تتغير نتيجة مستويات أعلى في التحمل ومراجعة الحدود الكلية لبرامج تجاوز الخسائر الي جانب خيارات التغطية لعدة سنوات.

وباختصار، يتجه موسم 2026 نحو خفض انتقائي للأسعار مع فرص أكبر للشركات ذات الربحية الجيدة بينما ستواجه الشركات ذات النتائج الأقل ثبات في شروط الإعادة.

بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، ما هي التحديات التي تواجه شركات إعادة التأمين خلال هذا الموسم في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية والأوضاع الجيوسياسية في المنطقة؟

يقدّم الشرق الأوسط فرص نمو مهمة، إلا أن بيئة العمل تتسم بمزيج معقد من الضغوط الاقتصادية والسياسية والفنية

- الضغوط الاقتصادية الكلية: التضخم، وارتفاع أسعار الفائدة، وتقلبات أسعار الصرف أدت بدورها الي زيادة تكاليف المطالبات– خصوصاً في فرعي السيارات والطبي–وارتفعت مستويات عدم اليقين في تسعير المخاطر وتكوين الاحتياطيات كما ادي الي انخفاض أقساط الإعادة بالدولار من عدة أسواق نتيجة الخفض الحاد لقيمه العملة المحلية ولكن قابل ذلك زيادة كبيره في الأقساط في فروع تامين السيارات والطبي والممتلكات.
- التوترات الجيوسياسية: استمرار النزاعات وعدم الاستقرار يرفعان تقديرات مخاطر الدول، ويؤثران في حركة رأس المال، وفي الطلب على تأمينات الطاقة والتأمينات البحري والاخطار السياسيه.
- تزايد التعرض للكوارث الطبيعة: أبرزت أحداث مثل سيول دبي المخاطر المناخية المتنامية، في ظل تفاوت جودة البيانات واختلاف معايير البناء، وتطور نماذج الكوارث في المنطقة.
- تشديد البيئة الرقابية: تعمل العديد من الجهات الرقابية على تحديث قواعد الملاءة والحوكمة وإدارة المخاطر، مما يفرض استثمارات إضافية من شركات الإعادة في الامتثال والرقابة.
- جودة البيانات: لا يزال نقص البيانات الدقيقة أو اكتمالها– خصوصاً خارج أسواق الخليج–أحد أكبر التحديات أمام التسعير والتحكم في تراكمات الأخطار.

ورغم هذه التحديات، تظل السوق جذابة لشركات الإعادة القادرة على توظيف خبراتها الفنية وفهمها العميق لخصوصيات المنطقة.

تقييم أداء شركات إعادة التأمين الإقليمية والحاجة إلى نماذج أعمال جديدة

استفادت شركات إعادة التأمين الإقليمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ظروف السوق المتشددة في الأعوام الماضية، مما انعكس على تحسن هوامش الأرباح وتعزيز مراكزها الرأسمالية. كما ازدادت أهميتها كشركاء فنيين للشركات المحلية. إلا أن هناك عدداً من التحديات الهيكلية بالنسبة الي شركات إعادة التأمين الإقليمية تتمثل في

- تركيز مرتفع للمخاطر بسبب الاعتماد على عدد محدود من الأسواق وعلى الفروع الإلزامية مثل الطبي والسيارات.
- ضغط تنافسي كبير من شركات الإعادة العالمية يحدّ من القدرة

التفاوضية للشركات الإقليمية.
- تفاوت في القدرات الفنية والتحليلية بين الشركات، إذ ما تزال بعض الأسواق تعتمد بصورة كبيرة على العلاقات التجارية أكثر من اعتمادها على البيانات والنماذج.
عدم وجود بيئة تشريعيه تشجع علي حصة الزامية الي معيدي التامين المحليين مثل اتجاه السوق السعودي ازياده نسب الاسناد للشركات المحلية الي 40% ثم 50%.
وبالنظر إلى خصوصية الأسواق العربية من ارتفاع معدلات النمو السكاني، وتوسّع المشروعات الوطنية، وتدني معدلات الاختراق التأميني–تبرز الحاجة إلى تبنّي نماذج أعمال جديدة.
وينبغي للشركات الإقليمية التحول من دور "مزوّد للطاقة الاستيعابية" إلى دور الشريك الفني في إدارة المخاطر عبر تصميم المنتجات، وتقديم الاستشارات، وتوفير حلول رأسمالية مبتكرة. كما يُعدّ الاستثمار في التكنولوجيا والتحليلات المتقدمة، وتطوير حلول متخصصة للبنية التحتية والصحة والمشروعات الصغيرة والمخاطر المناخية، ضرورة لتعزيز القدرة التنافسية والاستدامة.

تقييم أداء نوافذ إعادة التأمين التكافلي (إعادة التكافل)

تؤدي نوافذ إعادة التكافل دوراً مهماً في توفير السعة المتوافقة مع الشريعة، إلا أن نتائجها لا تزال دون الإمكانات المتاحة للأسباب التالية
- محدودية حجم سوق التكافل مما يقلل حجم الأعمال المتاحة لإعادة التكافل ويحدّ من الكفاءة التشغيلية.
- المنافسة مع إعادة التأمين التقليدية التي يُسمح بها في كثير من الدول تحت بند "الضرورة".
- ارتفاع نسب المصاريف لعدم توفر حجم أقساط كافٍ لتحقيق اقتصاديات الحجم الكبير.
- تباين معايير الحوكمة الشرعية واختلاف صيغ العقود وآليات توزيع الفوائض بين الدول.
ولتعزيز أداء هذا القطاع، يوصى بـ:
1. تحقيق حجم اقتصادي أكبر عبر التحالفات أو الاندماجات وتطوير فرق فنية متخصصة.
2. تعزيز وتوحيد الحوكمة الشرعية بما يعزز الثقة في نماذج التكافل.
3. الابتكار في المنتجات بما يشمل حلولاً للمخاطر الجديدة مثل الأمن السيبراني والزراعة والمشروعات الصغيرة والمخاطر المناخية.
4. وضع استراتيجيات إعادة مناسبة تجمع بين إعادة تكافلية وأخرى تقليدية منظمة تحت رقابة شرعية صارمة.
إذا ما تم تطوير هذه الجوانب، فإن نوافذ إعادة التكافل يمكن أن تتحول إلى مؤسسات أكثر استدامة وقيمة مضافة في القطاع.
5. مدى جاهزية شركات التأمين وإعادة التأمين في المنطقة للمخاطر الناشئة
تواجه المنطقة مخاطر متسارعة: تغيّر المناخ، تزايد الكوارث الطبيعية، الهجمات السيبرانية، والتحولات الديموغرافية. ورغم وجود تقدم ملحوظ، فإن الجاهزية لا تزال غير مكتملة.

المخاطر المناخية والكوارث الطبيعية: تزايد الوعي نتيجة زيادة تكرار خسائر الاخطار الطبيعية، وتعمل بعض الأسواق على رفع معايير البناء وتطوير نماذج الكوارث، إلا أن فجوات الحماية ما تزال واسعة، ودمج سيناريوهات المناخ وتسعير الأخطار لا يزال في مراحل مبكرة.
المخاطر السيبرانية: رغم النمو في الطلب على التأمين السيبراني، فإن الاختراق ما يزال ضعيفاً، وتعتمد شركات كثيرة على خبرات خارجية لعدم توفر كفاءات محلية كافية في الاكتتاب والنمذجة والاستجابة للحوادث.
التحولات الديموغرافية: يتطلب النمو السكاني وارتفاع الطلب على خدمات الرعاية الصحية تطوير منتجات طويلة الأجل ونماذج اكتوارية أكثر تقدماً.
ولتعزيز الجاهزية، ينبغي الاستثمار في تطوير نماذج تحليلات الاخطار الطبيعية وتطوير قدرات الأمن السيبراني، والانتقال نحو الاكتتاب القائم على البيانات، ودعم الابتكار عبر منتجات بارامترية ومنصات رقمية تقلّص فجوات الحماية.

جدوى تأسيس شركة إعادة تأمين مصرية جديدة والتحديات التي عطّلت التنفيذ

يمثل إحياء فكرة إنشاء شركة إعادة تأمين مصرية فرصة لتعزيز سوق التأمين المحلي–لكن نجاحها يعتمد على توافر عدد من المقومات الأساسية.
القيمة المضافة المحتملة:
- رفع معدلات الاحتفاظ المحلي وتقليص خروج العملات الأجنبية.
- تحويل الشركة إلى مركز فني وطني لدعم قدرات السوق في الاكتتاب والتسعير والهندسة والتعويضات.
- دعم المشروعات القومية الكبرى عبر توفير حلول إعادة تأمين مصمّمة خصيصاً لها.
- تعزيز استقرار السوق عبر دور مضاد للدورات خلال فترات التشدد العالمي.
أما التحديات التي أعاقت التنفيذ حتى الآن فتتمثل في:
1. متطلبات رأس المال والتصنيف الائتماني، إذ يجب أن تبدأ الشركة برأس مال كبير وتصنيف مقبول دولياً، وهو أمر صعب في ظل الظروف الاقتصادية والتصنيفات الائتمانية للدولة.
2. توافر العناصر والكفاءات البشريه الازمة لاداره شركه إعادة تامين وطنية.
3. عدم وجود تشريعات تفرض حصة الزاميه لشركات اعاده التامين المحلية.
4. اتساق هيكل الملكية والحوكمة، حيث لا يزال تحديد الشركاء وطبيعة الإدارة المستقلة من العوامل المعرقلة.
5. تشبع السوق ووجود علاقات إعادة راسخة، ما يتطلب أن تقدم الشركة الجديدة قيمة حقيقية وليس مجرد إعادة توزيع للأقساط.
6. تعقيدات المتطلبات التنظيمية، من IFRS 17 إلى رأس المال القائم على المخاطر ومعايير الحوكمة المتقدمة.
وفي حال توافر رأس المال الكافي، والحوكمة الرشيدة، والاستقلالية التجارية، يمكن لشركة إعادة تأمين مصرية جديدة أن تلعب دوراً جوهرياً وفعّالاً في دعم الاقتصاد والسوق المحلية بشكل مستدام.

الأستاذ / بسام جيلميران

العضو المنتدب
شركة جيلميران للاستشارات التأمين

كيف ترون وضع صناعة التأمين في منطقة الخليج اليوم مقارنة بالأسواق العالمية؟ ما أبرز التحديات التي تواجه شركات التأمين في المنطقة؟

يُعدّ قطاع التأمين مرآة صادقة لواقع الاقتصاد الوطني، فهو يعكس مستوى النشاط الاقتصادي والتطور المؤسسي والرقابي في كل دولة. وفي هذا الإطار، تشهد منطقة الخليج العربي اليوم نهضة اقتصادية شاملة تشمل قطاعات العمران، والسياحة، والخدمات المالية، والطاقة، والصناعة، الأمر الذي انعكس إيجابًا على حجم أقساط التأمين ونمو الأعمال.

تشير المؤشرات إلى أن معدلات نمو الأقساط في الأسواق الخليجية تتجاوز 5% سنويًا، وهي نسبة تفوق المعدلات العالمية عند احتسابها بالقيمة الحقيقية، ما يعكس حيوية السوق واتساع قاعدة الطلب. وتبرز في هذا السياق الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية كنموذجين رائدين في حجم النشاط التأميني وتنوّع منتجاته وتطور منظومته الرقابية، في حين تسعى بقية الأسواق الخليجية إلى اللحاق بهذا المسار الإيجابي من خلال تحديث تشريعاتها وتطوير قدراتها الفنية.

كما أن التحولات الاقتصادية الجديدة أفرزت أنواعًا متقدمة من التأمين المتخصص لم تكن مألوفة في المنطقة سابقًا، مثل التأمين على مشروعات الطاقة النووية السلمية، والطاقة المتجددة، وصناعات الطيران والتكنولوجيا المتقدمة، وهي قطاعات تتطلب خبرات فنية عالية ونماذج تسعير متطورة.

أما أبرز التحديات التي تواجه شركات التأمين في المنطقة فتتمثل في شدة المنافسة السعرية في بعض الفروع التقليدية، وضغوط التحول الرقمي، وارتفاع كلفة إعادة التأمين نتيجة لتغير نظرة الأسواق العالمية للمخاطر الإقليمية بعد كوارث 2024. ومع ذلك، فإن تطور التشريعات وزيادة الوعي التأميني لدى الأفراد والمؤسسات، إلى جانب الدور الفاعل للبنوك المركزية وهيئات الرقابة، يمهد الطريق لمرحلة جديدة من النمو النوعي المستدام الذي يضع السوق الخليجي ضمن المنظومة العالمية الأكثر تطورًا في السنوات المقبلة.

هل ترون ضرورة لتوحيد المعايير التأمينية بين دول الخليج؟ وهل يمكن تحقيق ذلك على أرض الواقع؟ وكيف؟

لا أرى ضرورة لتوحيد المعايير التأمينية في دول الخليج بشكل كامل، نظرًا لاختلاف التشريعات والبيئات الاقتصادية بين دولة وأخرى، لكن من المفيد توحيد المبادئ الفنية الأساسية وتنسيق القواعد الرقابية بما يسهم في تسهيل تبادل الأعمال وإعادة التأمين وتعزيز التكامل المهني بين الأسواق الخليجية. ويمكن الاستفادة من التجربة الأوروبية المشتركة التي أوجدت بيئة تنظيمية موحدة عززت الملاءة المالية والتنافسية، وهو ما يمكن أن يتحقق خليجيًا عبر منصة فنية موحدة تشرف عليها اللجان المختصة في اتحادات التأمين. كما أن تجربة اندماج Helvetia وBaloise في سويسرا بقيمة 18 مليار فرنك سويسري لتشكيل ثاني أكبر مجموعة تأمين سويسرية بعمليات في ثماني دول ووفورات تشغيلية قدرها 350 مليون فرنك، تمثل مثالًا عمليًا على أهمية التكامل في تعزيز الكفاءة والقدرة التنافسية، وهو ما يمكن أن تستفيد منه المنطقة الخليجية في سعيها نحو بناء سوق تأميني متكامل ومستدام.

ما هي أبرز الأخطار الناشئة التي ترون من وجهة نظركم أنها ستؤثر على قطاع التأمين وخاصة في منطقتنا العربية في السنوات القادمة؟ وكيف يمكن لشركات التأمين الاستعداد للتعامل مع المخاطر المرتبطة بالتغير المناخي أو الأمن السيبراني؟

الأخطار الناشئة التي ستؤثر على قطاع التأمين في منطقتنا العربية خلال السنوات القادمة تتمثل أساسًا في التغير المناخي والأمن السيبراني، إذ أصبحت هذه الأخطار واقعًا ملموسًا يفرض تحديات فنية وتشغيلية على شركات التأمين. فقد كشفت فيضانات الإمارات في أبريل 2024 عن هشاشة البنية المناخية في المنطقة وغيّرت نظرة شركات الإعادة التي باتت تعتبر الفيضانات خطرًا مُنمذجًا وتفرض حدودًا فرعية واشتراطات لبيانات تعرض دقيقة، مما يستدعي تطوير نماذج كوارث متقدمة واعتماد حلول مبتكرة مثل التأمين البارامتري لتعزيز المرونة المالية. أما

في مجال الأمن السيبراني، فإن الطلب على التغطية يتزايد بوتيرة تفوق القدرات الفنية المتاحة، في ظل محدودية البيانات واختلاف الصياغات، مما يستوجب إنشاء وحدات اكتتاب متخصصة وتطوير أدوات لتقييم النضج السيبراني وتصميم اتفاقيات إعادة تأمين مستقلة. إن الاستثمار في جودة البيانات والتحليل الاحتمالي والجاهزية الرقمية بات الطريق الأمثل لضمان استدامة السوق وكسب ثقة أسواق الإعادة العالمية.

ما رأيكم في جعل التأمين ضد الكوارث إجبارياً في البلدان التي تتعرض بشكل دوري للكوارث الطبيعية؟

نجاح أي منتج تأميني يرتبط بمدى الحاجة إليه، ولا شك أن الكوارث الطبيعية – كالزلازل والفيضانات والأعاصير – تفرض ضرورة وجود منظومة تأمينية فعالة. إلا أن جعل التأمين ضد الكوارث إلزاميًا يتطلب آلية تمويل وتنفيذ مستدامة تقوم على شراكة بين الحكومات وشركات التأمين والمصارف. وقد نجحت سلطنة عمان في إنشاء صندوق لتعويض أضرار الكوارث المتعلقة بالمركبات، كما قدّمت المملكة المغربية نموذجًا رائدًا يجمع بين الدعم الحكومي والتغطية التأمينية ضمن نظام متكامل لتغطية الكوارث الطبيعية. ومن المفيد أن تتبنى دول الخليج نهجًا مشابهًا من خلال إنشاء صناديق وطنية أو إقليمية مدعومة جزئيًا من الدولة، واستخدام أدوات تمويل مبتكرة مثل سندات الكوارث (Cat Bonds) لتعزيز القدرة على مواجهة الأحداث الكبرى، وبذلك يتحول التأمين الإجباري إلى أداة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في مواجهة المخاطر المتكررة.

ما أهمية البيانات في بناء نماذج تسعير فعالة تتماشى مع المخاطر المتغيرة؟ وما هي العراقيل التي قد تقف كعقبة أمام استفادة الأسواق من التقدم التكنولوجي؟

البيانات هي الركيزة الأساسية لصناعة التأمين الحديثة، فهي التي تحدد دقة تصميم الوثائق وشروطها وتسعيرها. فكلما ازدادت جودة البيانات وتنوعها، تمكنت الشركات من بناء نماذج تسعير أكثر واقعية تعكس طبيعة المحافظ ومستويات المخاطر. وقد مكّن التطور التكنولوجي والتحليل الذكي للبيانات شركات التأمين من الانتقال من التسعير التقليدي إلى التسعير القائم على النماذج التنبؤية (Predictive Modelling) التي تراعي خصائص العملاء وسلوكهم ومواقعهم الجغرافية.

أما التحدي الحقيقي فلا يكمن في التكنولوجيا، بل في تجزؤ البيانات وغياب المنصات الوطنية المشتركة التي تتيح تبادل المعلومات ضمن إطار يحمي الخصوصية. لذا، من المهم أن تتبنى الجهات الرقابية مبادرات لإنشاء قواعد بيانات تأمينية مشتركة بين الشركات تُمكّن من تحليل أدق للمخاطر وتحسين التسعير ورفع كفاءة إدارة الأخطار دون الإخلال بسرية المعلومات أو حقوق المؤمن لهم.

50 عـــام مـن الـــمهنية

50 Years Of Professionalism

مـــأرب للتـأمـين

MAREB INSURANCE CO

حصن الأمـــان والضمـان

بحله جديدة وتغطيات أشـمل

+967 777555400 - +967 781010100

+967 01 40 20 10

maryinsco74@y.net.ye

Yemen, Sanaa - Al Zubairi St.

@marebyins

رابطة الاكتواريين العرب: البدء في تكوين مجموعة عمل لدراسة إشكاليات جداول الوفيات

عُقد يوم الاثنين الموافق 2025/09/29 اجتماع الجمعية العمومية لرابطة الاكتواريين العرب بفندق نيل ريتز كارلتون حضورياً وعن بُعد.

وفي مستهل الاجتماع، توجه السيد شكيب أبوزيد، الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين، بالشكر لأعضاء الهيئة الإدارية للرابطة على جهودهم المتواصلة منذ تأسيسها في مارس 2023، مشيدًا بحرصهم على تطوير المهنة الاكتوارية وتوسيع قاعدتها في العالم العربي.

من جانبه، أكد السيد وسيم الطباع، رئيس رابطة الاكتواريين العرب، أن تأسيس الرابطة جاء بهدف توحيد جهود الاكتواريين العرب وتعزيز التعاون بين الجمعيات الاكتوارية، لنشر الوعي بأهمية الدور الحيوي الذي يلعبه الاكتواريون في دعم صناعة التأمين، ومواجهة التحديات التي تعترض تطور المهنة.

وقد ناقش الاجتماع التقرير المقدم من الهيئة الإدارية للرابطة، والذي استعرض ما تم إنجازه من المرحلة الأولى لخطة عمل الرابطة المعتمدة في اجتماع الجمعية العمومية لعام 2024. وتم الاتفاق على

البدء في تنفيذ المرحلة الثانية، والتي تتضمن تشكيل مجموعة عمل من أعضاء الرابطة لدراسة إشكاليات جداول الوفيات، والمعوقات التي تحول دون إصدار جداول وفيات خاصة بكل بلد عربي، مع الاستفادة من التجارب الناجحة لبعض الدول العربية في هذا المجال.

ومن الجدير بالذكر، أن رابطة الاكتواريين العرب هي رابطة تعمل تحت مظلة الاتحاد العام العربي للتأمين تضم في عضويتها 118 عضواً من 12 دولة عربية.

الاتحاد العام العربي للتأمين: تأمينات الحياة رافعة للإدخار وضرورة استراتيجية لتنمية الاقتصاد العربي

بحضور وتفاعل أكثر من 320 مشاركا،نظم الاتحاد العام العربي للتأمين بالتعاون مع رابطة الأكتواريين العرب، ندوة افتراضية اليوم الموافق الأربعاء 2025/11/05 بعنوان "تسعير تأمينات الحياة".

حيث أكد المتحدثون على أن تأمينات الحياة لم تعد مجرد منتجات مالية، بل أصبحت رافعة اقتصادية واجتماعية لا غنى عنها في ظل التحولات الديموغرافية والرقمية المتسارعة التي تشهدها المنطقة العربية.

ولقد صرّح الأستاذ شكيب أبوزيد، الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين، بأن ارتفاع معدلات الشيخوخة وارتفاع اعداد العمالة في القطاع الغير المهيكل، يشكلان كابوساً على منظومات التقاعد عالمياً وعربياً، فضلا عن متطلبات الرعاية الصحية الطويلة الأجل حيث أشار إلى أن ما بين 3% و10% من سكان سبع دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سيحتاجون إلى رعاية صحية طويلة الأجل بحلول عام 2030، نتيجة التقدم في العمر أو الإعاقة.

بالوقت الذي أوضح فيه الدكتور/ مازن أبو شقرا، المدير الإقليمي لشركة Gen Re LH EMNENA، أن جذب الجيل الجديد من العملاء، الأجيال الشابة Gen Z، يتطلب تغييرًا في لغة الحوار وأساليب التواصل، مؤكدًا أن الأدوات الرقمية تتيح تسعيرًا

أكثر دقة وإدارة أفضل للمخاطر المستقبلية.

من جانبها، شددت الأستاذة/ ريتا السخن، رئيسة الجمعية اللبنانية للاكتواريين ومديرة قسم العمليات والاكتواري بشركة بانكاسوراتس بلبنان، على أهمية بناء الثقة بين شركات التأمين والعملاء، معتبرة أن الاكتواريين باتوا يلعبون دورًا محوريًا في تحقيق التوازن بين الدقة الفنية والعدالة والاستدامة، عبر أدوات حسابية أكثر تطورًا وسرعة.

كما أشار الأستاذ/ محمد صغير، الرئيس التنفيذي لشركة حياة للتأمين بالإمارات، إلى أن وتيرة التغيرات في الأسواق تفوق التوقعات،

في ظل توجه بعض الحكومات إلى تقليص الدعم المقدم لمنظومات المعاشات، مما يعزز الحاجة إلى حلول تأمينية مبتكرة ومستدامة.

أجمع المشاركون على أن الرقمنة والذكاء الاصطناعي سيحدثان طفرة في نمذجة وتسعير منتجات الحياة، رغم ما يرافق ذلك من تحديات أخلاقية، داعين الجهات التنظيمية إلى سن تشريعات واضحة لضبط استخدام هذه الأدوات.

هذا وقد خلصت الندوة إلى عدد من التوصيات، وهي:

- لابد من التفكير في تأمينات الحياة كاستثمار طويل الأجل وليس كنفقات
- تشجيع البلدان العربية على تأسيس تجمعات اكتوارية وطنية لدعم الدراسات المتخصصة وتطوير المنتجات
- ابتكار وثائق تأمين بلغة عصرية مرنة وواضحة
- تعزيز الشراكة المهنية بين كافة الأطراف ذات الصلة لتحقيق الموازنة بين الدقة الفنية والعدالة والاستدامة
- على الجهات التنظيمية سن تشريعات من شأنها تنظيم ووضع ضوابط للعمل بأدوات الذكاء الاصطناعي.
- تأمينات الحياة ضرورة كرافعة لاقتصاديات الدول وتنميتها.

ومن الجدير بالذكر أنه في وقت سابق، كان الاتحاد العام العربي للتأمين قد أعلن عن البدء في تكوين مجموعة عمل متخصصة تضم نخبة من الأكتواريين العرب، بهدف دراسة إمكانية إنشاء جداول وفيات عربية تعكس الخصائص الديموغرافية والصحية الفريدة للمنطقة. وتأتي هذه المبادرة ضمن خطة عمل رابطة الأكتواريين العرب التي تعمل تحت مظلة الاتحاد، في خطوة تهدف إلى تعزيز الاستقلالية الفنية بما يخدم دقة التسعير واستدامة المنتجات التأمينية في الأسواق العربية.

بحضور رئيس هيئة الإشراف على التأمين والأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين ورئيس المجمعة المصرية للتأمين الإلزامي

اجتماع ثنائي بين المكتبين الليبي والمصري للتأمين الإلزامي في القاهرة لبحث الملفات المشتركة

تأكيداً على أهمية العمل العربي المشترك وحرص المكتبين الليبي والمصري على مواصلة التعاون لضمان مواصلة نجاح منظومة البطاقة البرتقالية، باستضافة كريمة من المجمعة المصرية للتأمين الإلزامي (مديرة المكتب الموحد المصري الحالي)، عُقد اجتماع ثنائي بين المكتبين الليبي والمصري يوم الأربعاء الموافق 2025/10/15 لبحث وتسوية بعض الملفات المعلقة في ذمة المكتبين.

حضر الاجتماع السيد/ أحمد الديب – المدير العام – هيئة الإشراف على التأمين بليبيا، الذي أثنى على روح التعاون التي تسود بين المكاتب العربية الموحدة المنضمة للاتفاقية البطاقة البرتقالية وحرصهم على حل أية مشكلات قد تواجه عملهم لغرض الصالح العام.

كما أشاد السيد/ خالد عبد الصادق – رئيس اللجنه الإداريه للمجمعة المصرية للتأمين الإلزامي (مديرة المكتب الموحد المصري الحالي)، بالجهد المبذول من السيد/ إبراهيم لبيب – المدير التنفيذي للمجمعة، وحرصه على إنهاء المعلقات المالية بين الأطراف المسؤولين سابقاً عن أعمال المكتبين الموحد المصري والليبي.

وأكد السيد/ شكيب أبوزيد – الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين أن روح التعاون والمسؤولية المشتركة أمر ليس بجديد على المكاتب العربية الموحدة التي حافظة على منظومة البطاقة البرتقالية على مدار 50 عاماً تحت مظلة الاتحاد العام العربي للتأمين.

هذ وقد تم غلق جميع الملفات المعلقة بين الطرفين المصري (شركة مصر للتأمين – مديرة المكتب الموحد المصري سابقاً) والليبي (شركة ليبيا للتأمين – مديرة المكتب الموحد الليبي سابقاً) والتي تم مناقشتها خلال الاجتماع.

ومن الجدير بالذكر، أن الذي يتولى حالياً أعمال المكتب الموحد المصري هو المجمعة المصرية للتأمين الإلزامي، أما أعمال المكتب الموحد الليبي فالذي يتولى أدارة أعماله حالياً هو الاتحاد الليبي لشركات التأمين.

على مقربة من العاصمة الأردنية عمان في مركز المؤتمرات في البحر الميت

المؤتمر العام للاتحاد العام العربي للتأمين GAIF 35

تعلن اللجنة التنظيمية العليا للمؤتمر العام للاتحاد العام العربي للتأمين عن عقد أعمال المؤتمر الخامس والثلاثين في مركز الملك حسين بن طلال للمؤتمرات في منطقة البحر الميت/الأردن، خلال الفترة من 4 إلى 7 أكتوبر 2026، تحت شعار: "العودة إلى المبادئ الأساسية للتأمين – Back to Principles".

ويأتي اختيار المملكة الأردنية الهاشمية لاستضافة هذا الحدث العربي الهام تقديراً لدورها الريادي في تطوير قطاع التأمين، وتأكيدًا على مكانتها كبيئة جاذبة لتنظيم الفعاليات الإقليمية والدولية. كما أن انعقاد المؤتمر على ضفاف البحر الميت يمنحه قيمة مضافة باعتبار المنطقة واحدة من أبرز الوجهات العالمية لاستضافة المؤتمرات الكبرى، لما تتميّز به من كونه أخفض بقعة على وجه الأرض، ويتوفر بها فنادق فخمة مما يجعلها مقصدًا متميزًا للوفود الدولية.

ويُعد مركز الملك حسين بن طلال للمؤتمرات الخيار الأمثل لاستضافة هذا الحدث الإقليمي، لما يتمتع به من مرافق متكاملة وتجهيزات حديثة قادرة على تلبية متطلبات المؤتمرات الدولية الكبرى، بما يضمن تجربة ناجحة ومميزة للمشاركين.

أشار السيد/ شكيب أبوزيد، الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين، إلى أن انعقاد المؤتمر الخامس والثلاثين في الأردن تحت شعار «العودة إلى المبادئ الأساسية للتأمين» يعكس إدراكًا متزايدًا لأهمية الأسس التي تقوم عليها صناعة التأمين والتي تواجه تحديات كبيرة بسبب المنافسة والتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، وأضاف أبوزيد: "إن التحديات التي تواجه الأسواق العربية، من تقلبات اقتصادية إلى مخاطر ناشئة مثل التغير المناخي والتحول الرقمي، تفرض ضرورة التركيز على أهمية التأمين وعلى الأساسيات الفنية والأخلاقية التي تمكن الصناعة من التطور؛ وعلى المبادئ التي تضمن الاستقرار والشفافية، مع العمل على تطوير نماذج مبتكرة تحقق التوازن بين إدارة المخاطر وتعزيز النمو."

المهندس/ ماجد سميرات رئيس مجلس إدارة الاتحاد الأردني لشركات التأمين ورئيس اللجنة التنظيمية العليا للمؤتمر أكد أن سوق التأمين الأردني والاتحاد الاردني لشركات التأمين حرصا منذ الإعلان عن استضافة المملكة الأردنية الهاشمية المؤتمر العام الخامس والثلاثون على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإنجاحه، من أبرزها تم تشكيل اللجان التنظيمية والفنية المتخصصة، وبدء التنسيق مع الاتحاد العام العربي للتأمين والجهات المعنية لتأمين كافة الجوانب اللوجستية والفنية، إلى جانب وضع خطة شاملة متكاملة للترويج للمؤتمر بما يعكس مكانة الأردن وسوق التأمين الأردني على المستويين العربي والدولي وضمان مشاركة عربية ودولية واسعة. وكلنا ثقة بأن هذه النسخة من المؤتمر ستكون مميزة جداً، ونعمل لأن تكون مشاركة الزملاء من الأسواق العالمية والعربية ذكرى مميزة أسوة بتجربتهم في المؤتمر العام الذي استضافته المملكة عام ٢٠١٠، مع حرصنا على إدخال تحسينات وتطويرات على المؤتمر تتناسب مع الثورة التكنولوجية الجديدة وأدوات الذكاء الاصطناعي وتحسين جودة ومستوى الخدمات اللوجستية وتوظيف خبراتنا المتراكمة لإنجاح هذا المؤتمر بالتعاون مع الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتامين.

وتتطلع اللجنة العليا الى هذا الملتقى ليكون مميزا بحضوركم ومشاركتكم الفعالة، وعلى ان تبذل قصارى جهدها ليكون هذا الملتقى الدولي بما يتناسب مع توقعاتكم.

ملتقى التأمين الخليجي للتأمين وإعادة التأمين العشرين

انطلقت في دبي، فعاليات ملتقى التأمين الخليجي العشرين وذلك في خلال الفترة من 28-2025/10/29، بمشاركة أكثر من 250 من الرؤساء التنفيذيين والخبراء ومديري شركات التأمين والمهن المرتبطة في أكثر من 30 دولة تشمل دول مجلس التعاون والعديد من الدول العربية والأجنبية، إلى جانب اتحادات التأمين العربية والأفروآسيوية وشركات إعادة تأمين إقليمية ودولية.

وتناول الملتقى على مدى اليومين العديد من المناقشات وورش العمل، موضوعات بالغة الأهمية، تتمحور حول سُبل تعزيز التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي في العديد من المجالات المتعلقة بسوق التأمين بدول المجلس، وعلى الأخص في مجال تحديث التشريعات والاستثمار في التكنولوجيا والرقمنة وتأهيل الكوادر البشرية الخليجية، وابتكار منتجات تأمينية تتماشى مع التحولات

العالمية، وبشكل خاص تطوير منتجات مصمَّمة خصيصاً لمواجهة الكوارث، بالإضافة إلى استكشاف ديناميكيات سوق إعادة التأمين العالمية المتغيرة.

وقال خالد محمد البادي، رئيس اتحاد الإمارات للتأمين ورئيس اتحاد التأمين الخليجي، في كلمة له بالجلسة الافتتاحية للملتقى، إنّ قطاع التأمين يشهد تحولات جذرية على المستويات الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية، خاصة في مجال إدارة المخاطر، مما يتطلب إعادة النظر في المفاهيم السائدة وأهمية استشراف سبل تعزيز دور صناعة إعادة التأمين في عالم يتسم بالتعقيدات، بدءاً من التحول الرقمي، وصولاً إلى التداعيات الناجمة عن تغيّر المناخ، مروراً باللوائح التنظيمية الجديدة.

وأكد أن هذا المُلتقى يمثّل فرصة حقيقية ومنصّة مثالية لتبادل المعرفة والأفكار، والعمل على رعاية مصالح شركات التأمين وإعادة التأمين الخليجية، بهدف تنسيق الجهود في أوقات الأزمات والكوارث، من أجل تقليل تأثيراتها على قطاع التأمين، كما يوفّر الملتقى فرصة مهمة لتشجيع التعاون بين الشركات الأعضاء في الجوانب الموضوعية لعمليات التأمين مثل الاكتتاب وتبادل المعلومات حول معدلات الخسائر، والتنسيق بين التشريعات التأمينية على مستوى دول المجلس وتشجيع الاستثمارات في ما بينها، وبذل الجهود للاحتفاظ بالأقساط المكتتبة بجميع أنواع التأمين.

ملتقى شرم الشيخ السابع للتأمين وإعادة التأمين

برعاية الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء والدكتور محمد فريد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، نظم اتحاد شركات التأمين المصرية برئاسة علاء الزهيري ملتقى شرم الشيخ السابع للتأمين وإعادة التأمين خلال الفترة من 8 إلى 10 نوفمبر 2025 تحت عنوان "التأمين في ظل المتغيرات العالمية" بحضور أكثر من ألف مشارك يمثلون 263 شركة في صناعة التأمين بنحو 40 دولة.

وتضمنت جلسات الملتقى بعض الموضوعات ومنها أحدث الوسائل والتقنيات فى مجال الاستثمار الذكي، وكذلك مواجهة المستقبل: كيفية مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في صناعة التأمين، بجانب الأخطار الناشئة المتشابكة: دور صناعة التأمين في بناء المرونة ومواجهة الأخطار المناخية، بالإضافة فهم عملاء اليوم والغد: كيف يمكن لشركات التأمين تصميم المنتجات التي تلائم احتياجات وتوقعات جيل الألفية والجيل الفضي؟

وتشمل ورش عمل الملتقى ورشة حول تعزيز تقييم الأخطار: استعراض الأدوات والنماذج وأفضل ممارسات الذكاء الاصطناعي فيما يتعلق بإدارة المطالبات ومكافحة الاحتيال، وأخرى حول الأدوات والنماذج الحديثة للأخطار الناشئة تتضمن فهم جيل زد وجيل الألفية: الاستراتيجيات العملية للعاملين في مجال التأمين.

إجتماع لجنة تأمينات السيارات والمكاتب العربية الموحدة

مسقط – سلطنة عمان - 10 و2025/12/11

باستضافة كريمة من المكتب العماني الموحد للبطاقة البرتقالية، عُقد اجتماع لجنة تأمينات السيارات والمكاتب العربية الموحدة يومي 10 و2025/12/11 بفندق ماندارين أورينتال – شاطئ القرم (مسقط).

هذا وقد افتتح أعمال الإجتماع كل من:

- السيد/ حسن اللواتي – نائب رئيس مجلس إدارة المكتب العماني الموحد للبطاقة البرتقالية
- السيد/ رومل طباجة – العضو المناب لممثل سوق التأمين العماني بمجلس الاتحاد العام العربي للتأمين ونائب رئيس الجمعية العمانية للتأمين
- السيد/ عبدالله العميري – المدير العام السابق للمكتب العماني الموحد للبطاقة البرتقالية

وفي بداية الاجتماع رحب الأمين العام للاتحاد شكيب أبوزيد بالحاضرين وتوجه بالشكر للمكتب العماني؛ كما رحبت مدير عام المكتب الأستاذة عاليا بنت خميس البوسعيدي بالحاضرين.

وقد تم مناقشة العديد من المواضيع الهامه المدرجه على جدول أعمال الإجتماع، وعلى رأسها تطورات منظومة البطاقة البرتقالية الإلكترونية وفقا للمعايير العالمية لحماية البيانات على المنظومة من الاختراق حيث خضعت المنظومة لاختبار الـ Vulnerability Assessment and Penetration Testing - Penetration Testing (VAPT)، وجاري العمل على الحصول على شهادة الأيزو.

كما تم مناقشة المشروع المقدم من قبل اللجنة المُصغرة المُشكلة من قبل لجنة تأمينات السيارات والمكاتب العربية الموحدة لصياغة اتفاقية حماية البيانات ذات الطابع الشخصي والمتعلقة بإصدار البطاقات البرتقالية للتأمين على المركبات العربية وما ينتج عنها من تعويضات.

ومن الجدير بالذكر أن اللجنة المُصغرة لصياغة اتفاقية حماية البيانات قد تم تشكيلها بناء على قرار لجنة تأمينات السيارات والمكاتب العربية الموحدة خلال إجتماعها بتونس لتضم في عضويتها كل من المكتب الأردني / المكتب الجزائري / المكتب العُماني / المكتب المصري

مؤتمر ومعرض التأمين العالمي Ingate

على مدى ثلاثة أيام، خلال الفترة من 10 إلى 12 نوفمبر الجاري في الرياض، عُقد مؤتمر ومعرض التأمين العالمي (ingate)، الذي نظمته هيئة التأمين بنسخته الأولى تحت شعار "خطوة للمستقبل"، وذلك بمشاركة أكثر من (150) جهة محلية ودولية، وما يزيد عن (100) متحدث دولي من خبراء وقادة صناعة التأمين حول العالم، وسط حضور بلغ نحو (9000) ألف زائر ومشارك من داخل المملكة وخارجها.

وشهد المؤتمر، تنظيم أكثر من (40) جلسة حوارية وورشة عمل متخصصة تناولت مستقبل صناعة التأمين في ضوء التحول الرقمي والابتكار والاستدامة، إلى جانب مناقشة تطوير السياسات والأنظمة التنظيمية وتوسيع قاعدة الاستثمار في القطاع، كما أقيم المعرض المصاحب على مساحة (15) ألف متر مربع، ليقدّم تجربة معرفية وتفاعلية شاملة لزوار الحدث.

وجرى خلال المؤتمر توقيع أكثر من (22) اتفاقية تعاون وتفاهم مع عدد من الجهات المحلية والدولية، هدفت إلى تطوير منظومة التأمين، وتعزيز الابتكار الرقمي، ورفع كفاءة الخدمات وحماية المستفيدين، والإعلان عن ترخيص عدد من شركات التأمين والوساطة، إضافة إلى إطلاق عدد من المشاريع الرقمية على هامش المؤتمر؛ منها منصة التكامل التأمينية (Reg-Tech Hub) لدعم التحول الرقمي، وتدشين بحيرة البيانات التأمينية لتحسين تبادل وتحليل المعلومات، وتنفيذ مشروع قياس النضج الرقمي لرفع كفاءة الخدمات وتحسين تجربة المستفيدين.

بمشاركة 200 من الخبراء وصناع القرار

انطلاق فعاليات مؤتمر التأمين الصحي التاسع لعام 2025 في دبي

بمشاركة أكثر من 200 من الخبراء وصناع القرار في القطاع على المستويين المحلي والإقليمي، أُقيمت فعاليات مؤتمر التأمين الصحي التاسع لعام 2025 بفندق «ميلينيوم بلازا داون تاون دبي».

وقد سلط المؤتمر الضوء على موضوعات بالغة الأهمية في مقدمتها الوضع الراهن لسوق التأمين الصحي في دولة الإمارات والتحديات الحالية والمستقبلية ويتناول في جانبه الفني دور الذكاء الاصطناعي في إدارة المخاطر ومنع التحايل في التأمين الصحي والتحول الرقمي ودوره في القطاع إداريا وتقنيا وتقنية البلوكتشين في المطالبات والتحليلات وصياغة السياسات والأسعار.

Dubai National Insurance
دبي الوطنية للتأمين

Protecting what matters

Effortless Claims & Policy Management via WhatsApp!

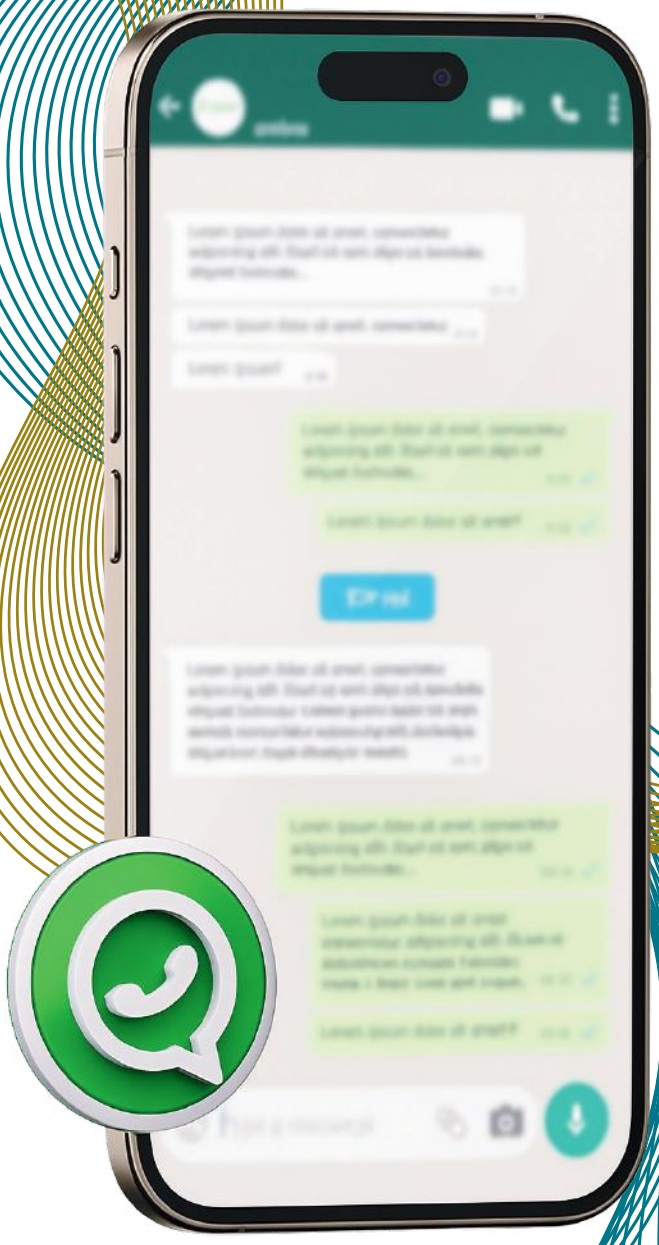

Automated Claims Registration

Start a claim anytime, anywhere

Instant Policy & Claim Updates

Stay informed in real-time

Nearby Garages Locator

Find nearby garages with ease

600 5 80000

GET STARTED WITH DNI'S WHATSAPP FOR BUSINESS TODAY!

يطيب للأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين
أن تتقدم بأسمى آيات التهاني إلي
سعادة السفير/ إمحمدي أحمد النبي
بمناسبة تجديد لسعادته الثقة لدورة جديدة لمدة خمس سنوات كأمين عام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية
وفقه الله في أعماله ونتمنى له كل التوفيق في المهام الموكلة إليه ولمجلس الوحدة الاقتصادية العربية التقدم والازدهار

تتقدم الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين
بأصدق التهاني إلي
الدكتور/ أحمد عبد العزيز
بمناسبة تولية نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية – مصر
متمنين له كل التوفيق والسداد في كل المهام المسندة إليه وللهيئة العامة للرقابة المالية – مصر التقدم والازدهار

يسعد ويشرف الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين
أن تتقدم بخالص التهنئة إلي
الأستاذ/ منظر خبشاش
بمناسبة تولية رئيس الجامعة التونسية لشركات التأمين - تونس ؛
متمنيين له كل التوفيق في مهمته ولجامعة التونسية لشركات التأمين - تونس كل التقدم والازدهار

يطيب للأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين
أن تتقدم بأسمى آيات التهاني إلي
الأستاذ/ خالد محمد المجراب
بمناسبة تولية منصب الأمين العام للاتحاد الليبي للتأمين – ليبيا ؛
متمنين له كل التوفيق في مهمته للاتحاد الليبي للتأمين – ليبيا كل التقدم والازدهار

يسعد ويشرف الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين أن تتقدم بخالص التهنئة إلي
الأستاذ / عمار مصلوح
بمناسبة تولية منصب المدير العام لشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR – الجزائر ؛
متمنيين له كل التوفيق في مهمته ولشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR – الجزائر كل التقدم والازدهار

تتقدم الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين بأصدق التهاني إلي
الأستاذة/ دلال عبدالله إبراهيم برهان
بمناسبة تعيينها بمنصب الرئيسة التنفيذية لشركة الصقر للتأمين التعاوني - السعودية
وفقها الله في أعمالها ونتمنى لها كل التوفيق في المهام الموكلة إليها ولشركة الصقر للتأمين التعاوني - السعودية التقدم والازدهار

تتقدم الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين بأصدق التهاني إلي
الأستاذ/ سامي توحوش
بمناسبة تعيينه بمنصب الرئيس تنفيذي لشركة الجزائرية لتأمين الحياة - الجزائر
متمنين له كل التوفيق والسداد في كل المهام المسندة إليه ولشركة الجزائرية لتأمين الحياة - الجزائر التقدم والازدهار

تتقدم الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين بأصدق التهاني إلي
الأستاذ/ عبد اللطيف بن خليفة الملحم
بمناسبة تعيينه بمنصب رئيس مجلس الإدارة لشركة ولاء للتامين التعاوني - السعودية متمنين
له كل التوفيق والسداد في كل المهام المسندة إليه ولشركة ولاء للتامين التعاوني - السعودية التقدم والازدهار

تتقدم الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين بأصدق التهاني إلي
الأستاذ/ عبد الله سالم عقيلة
بمناسبة تولية بمنصب المدير العام لشركة القافلة للتأمين - ليبيا
متمنين له كل التوفيق والسداد في كل المهام المسندة إليه ولشركة القافلة للتأمين – ليبيا التقدم والازدهار

تنعي الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين بمزيد من الأسى والحزن

المرحوم / صلاح الدين القادري

مدير عام شركة Arig UK سابقاً - العضو المنتدب لشركة Guy Carpenter سابقا -
مدير بشركة Lockton DIFC سابقاً - ممثل Lloyd's بالدار البيضاء سابقاً
ويتقدم الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين باسمه شخصيا وباسم السادة أعضاء مجلس الاتحاد العام العربي للتأمين وكافة العاملين فى الأمانة العامة للاتحاد بخالص التعازى، سائلا اللّه العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته وأن يسكنه فسيح جناته

كلمة رثاء وكلمة وفاء
المرحوم / صلاح الدين القادري

تعرفت على صلاح في تسعينات القرن الماضي في تونس، وكان وقتها في لندن، مديراً لشركة المجموعة العربية (Arig)، وبعدها التقينا في العديد من المناسبات التأمينية.

كانت رفقته دائماً ممتعة، لم يكن كثير الكلام، لكنه كان رزيناً وآرائه متزنة.

كان مخضرماً بحكم ثقافته وعمله في المغرب، البحرين، لندن والإمارات ولينتهي به الأمر مرة أخرى في الدار البيضاء كممثل لشركة لوكتون وبعدها لمؤسسة Lloyd's.

عندما قرر الانتقال إلى دبي في سنة 2009، اتصل بي صلاح لأساعده على استلام أغراضه، وبحكم قرب مكتبينا من بعضهما، كنا نلتقي يومياً لشرب القهوة؛ خلال فترة دبي توطدت علاقتنا إنسانياً وعائلياً، فكان صلاح صديقاً بكل ما تحمله الكلمة من معان نبيلة. وكان نعم الناصح في أمور العمل وحتى على المستوى الشخصي.

عند عودته إلى المغرب في أواسط العقد الأخير، كنا على اتصال؛ ولما وصلني خبر رحيله، كان من الصعب تصديقه، فصلاح كان مثال الملتزم ليس فقط أخلاقياً، بل بنمط حياة يومي صحي.

كان آخر لقاء لنا في ملتقى الدار البيضاء هذه السنة حيث جمعتنا صورة جميلة مع بعض الأصدقاء.

المرحوم صلاح كان امتداداً لعائلة وطنية أثرت في تاريخ المغرب حيث كان والده من الموقعين على وثيقة الاستقلال في 1944؛ ومن أشد المدافعين عن القضية الفلسطينية عبر تأسيس الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني.

لئن حكمت العناية الإلهية برحيل صديقنا صلاح، فذكراه الطيبة ستظل كواحد من أكثر الناس دماثة في الخلق وتواضعاً رغم تجربته الكبيرة.

فالرحمة على روحه الطاهرة

شكيب أبوزيد

تنعي الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتامين بمزيد من الأسى والحزن

المرحوم / عبد الرحمن العبد صباح

مدير الإدارة الفنية السابق بالاتحاد
وتتقدم الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتامين باسمة شخصيا وباسم السادة رئيس وأعضاء مجلس الاتحاد وكافة منتسبي الأمانة العامة بخالص التعازي لأسرة الفقيد،
سائلا اللّه العلي القدير ان يتغمد الفقيد بواسع رحمته وان يسكنه فسيح جناته

كلمة رثاء وكلمة وفاء
المرحوم/ عبد الرحمن العبد صباح

لقد كان الراحل نموذجًا في المهنية والاجتهاد، وقد قدّم على مدي أكثر من 20 عاماً عمل خلالهم في الاتحاد العام العربى للتأمين إسهامات واضحة ساعدت في تطوير الأداء الفني وتعزيز التعاون بين شركات التأمين العربية. وظل يعمل بإخلاص حتى تقاعده، كما جرى تكريمه من الاتحاد خلال احتفال اليوبيل الذهبي في شرم الشيخ 2014 وكذلك في العيد الستين للاتحاد تقديرًا لجهوده ولقد وافته المنية بعد رحلة مع المرض وستظل ذكراه حيّة بما تركه من أثر طيب، وعطاء صادق، وسيرة مهنية مشرفة.

رحم اللّه الفقيد بواسع رحمته ومغفرته واسكنه فسيح جناته

وإنا للّه وإنا إليه راجعون

الحمراء للتأمين
HAMRAA INSURANCE
التأميـــن على الطاقـــة،
التأميـــن على المستقبـل
www.hic.iq
إتصل على 6867
تأكد أننا نهتم بك
BE SURE, WE CARE

زيارة الأستاذة/ وفاء مريواح
المديرة العامة لشركة أطلنتيك ري المغرب

استقبل الأستاذ/ شكيب أبوزيد الأمين العام للاتحاد العام العربي للتامين في مقر الاتحاد الأستاذة وفاء مريواح، المديرة العامة لشركة أطلنتيك ري – المغرب، وخلال اللقاء، تم مناقشة سبل تعزيز التعاون المشترك، ومناقشة التحديات والفرص التي يواجهها سوق التأمين العربي، إضافة إلى استعراض التجارب الناجحة لشركة أطلنطك ري في مجال إعادة التأمين وإدارة المخاطر.

وتأتي هذه الزيارة في إطار حرص الاتحاد على الترحيب بكافة الشركات الرائدة في مجال إعادة التأمين في الوطن العربي وخارجه، واستعراض أحدث المبادرات والممارسات المتطورة لتعزيز أطر التعاون وتبادل الخبرات في قطاع التأمين وإعادة التأمين.

زيارة وفد المكتب العماني الموحد للبطاقة البرتقالية

علي هامش ملتقي شرم الشيخ السابع للتأمين وإعادة التأمين قام وفد من المكتب العماني الموحد للبطاقة البرتقالية ممثلا في السيدة/ عالية بنت خميس البوسعيدي المدير العام والأستاذ/أحمد البوسعيدي مدير إدارة التعويضات، بزيارة مقر الاتحاد العام العربي للتأمين بالقاهرة وذلك في يوم الخميس الموافق 2025/11/13، وكان في استقبالهم الأستاذ مجدي فرغل الأمين العام المساعد للاتحاد العام العربي للتامين.

وخلال الزيارة، ناقش الجانبان الترتيبات اللوجستية لاجتماع لجنة تأمينات السيارات والمكاتب العربية الموحدة والذي سوف يعقد بسلطة عمان في يومي الأربعاء والخميس الموافقان 10 و2025/12/11.

CHARTING THE COURSE
FORWARD
WITH RESILIENCE AND
AMBITION

With two A level ratings, reflecting the financial and competitive strength, Saudi Re continues to chart the course forward with steady strides toward new dawns.

www.Saudi-re.com

Saudi Reinsurance Company
Regulated by Insurance Authority

إعـــادة
Saudi Re

المؤتمر العربي الدولي للإكتواريين ٢٠٢٦

INTERNATIONAL ARAB ACTUARIAL CONGRESS 2026

04 - 06 February 2026 | Millennium Plaza Downtown Hotel, Dubai

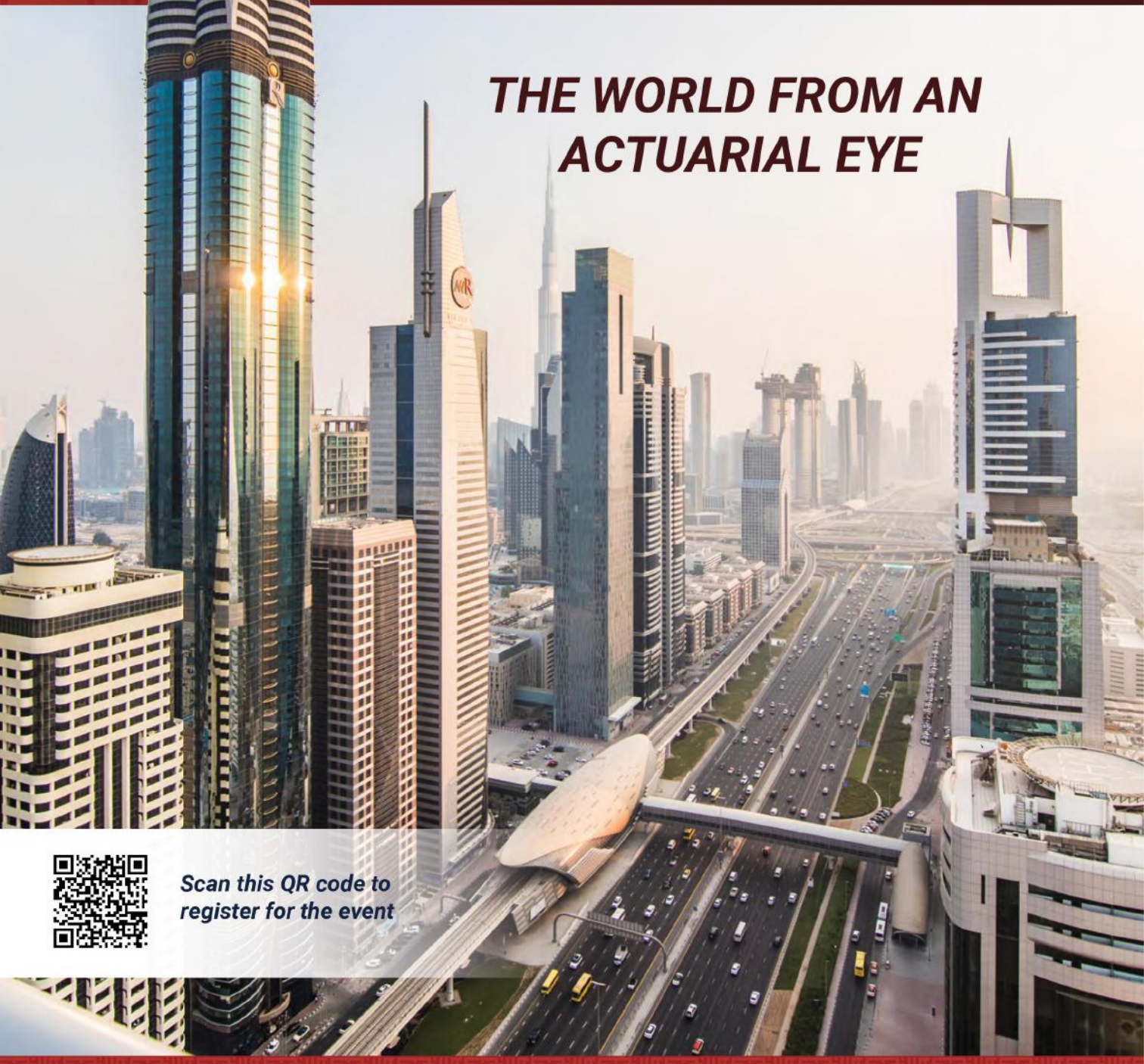

THE WORLD FROM AN ACTUARIAL EYE

Scan this QR code to register for the event

Co-Organizers

mena money forums

اتحاد الإمارات للتأمين
Emirates Insurance Federation

INTL-ARAB FED
GENERAL ARAB INSURANCE FEDERATION

Arab Insurance Federation

IAA AAI
IACA
Consulting Actuaries

الأهلية للتأمين
AL AHLEIA INSURANCE

الـــثقـــة إرثنـــا
Legacy of Trust

alahleia.com

1888 444

RE
SPONSIBLE
From the soils of earth, ecosystems flourish to give birth to new life. It inspires the care for people, the environment, cultures and the prosperity of mankind. We at Trust Re embrace the cultures where we operate and celebrate the diversity of our workforce.
Trust Re. Inspired by the elements.
WWW.TRUSTRE.COM
TRUST RE